مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

العدد السادس - يوليو ١٩٩١ - ذو الحجة ١٤١١هـ

إعادة التسلّح ودروس الأزمة

المعارضة .. إتفاق على الشورى واختلاف حول «الحصص»

تجاذب بين النظام القديم وتيارات التحديث في السعودية

ظلّ جهيمان يخيّم على العائلة المالكة

تقرير غربي عن الصراع الداخلي في المملكة

قراءة في كتاب «القصيبي .. شاعر الأمس وواعظ اليوم»

شعر

حصار

ها هو ذا (يزيد)
صباحَ يوم عيدْ
يُخضّبُ الكعبةَ بالدماء من جديدْ .
إني أرى مُصفّحاتٍ حولها
تقذفُها بالنار والحديدْ .
وطائراتٍ فوقها
تقذفُ بالمزيدْ
هذا (جُهيمانُ)
يُسوّي رأسهُ الدامي
ويدعو للعُلا صحْبَهُ
يُقسمُ بالكعبهْ
أن يترك الكلمة رُعبا خالداً
للملك السعيدْ !

★★★

إعدام

ها هي ذي طائرةٌ تغشى سماء
البيدْ
من فوقها مملكةُ الله
ومن أسفلها مملكةُ العبيدْ .
ها هي تُلقي جُثّةً !
لله ما أثقلها !
أأمةٌ قد أُلقيتْ .. أم (ناصرُ السعيدْ) ؟ !
لا فرقَ ما بينهما
كلاهُما شهيدْ .
(ناصرُ) يهوي عالياً ملاقياً ربّهْ
يجرُ خلْفَ ظهره ، الى العُلا ، شعْبَهْ
يُقسمُ بالكعبهْ
أن يترك الكلْمة وعْياً قاتلاً
للملك البليدْ !

★★★

أحمد مطر - من (ديوان الساعة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلّة شهريّة سياسيّة

رئيس التحرير : حمزة الحسن

مدير الأدارة : عبد الأمير موسى

العدد السادس - يونيو ١٩٩١ - ذو الحجّة ١٤١١هـ

الفهرس

إعادة التسلّح ودروس الأزمة	٢
المعارضة ، إتفاق على الشورى واختلاف حول «الحصص»	٧
أخبار	١٠
التجاذب بين النظام القديم وتيارات التحديث	١٤
مسؤول في التجمع الديمقراطي في السعودية : مجلس الشورى سيكون دون مستوى الطموح	١٩
موقف التيار السلفي من المواطنين الشيعة في المملكة	٢٢
منشور .. الأيام حبلى بالعجائب	٢٩
لكيلا نخدع مرة أخرى	٣٠
ظلّ جهيمان يخيّم على العائلة المالكة	٣٢
تقرير غربي عن الصراع الداخلي في السعودية	٣٣
القصيبي .. شاعر الأمس وواعظ اليوم	٣٨
السعودية والأسكيمو	٤٨

من المحرر

الجزء الأكبر من مواضيع هذا العدد من المجلة يدور حول التيار السلفي ، وصراعه مع خصومه الكثر .. الحكومة من جانب ، والتيار الليبرالي من جانب آخر ، وشرائح عديدة من المجتمع السعودي تختلف معه مذهبياً أو سياسياً من جانب ثالث .

إكتسب التيار السلفي أهميته في كونه يدعو الى تغيير يكاد يكون جذرياً ، وأنه إنبثق من رحم المؤسستين السياسية والدينية ، وأنه يواجه الحكومة إنطلاقاً من نفس القاعدة الشعبية التي يعتمد عليها (نجد) ، وبمسوّغ ديني ومذهبي تستند عليه شرعية الحكم .. كما ويعتمد في المواجهة على الإمكانيات التي كانت المؤسسة السياسية الرسمية قد وفرتها له في الماضي ، لكي يدافع عنها ، ليس فقط تجاه خصوم الحكومة الآخرين في الداخل ، بل وضد خصومها في الخارج أيضاً .

وحركة التيار السلفي الجديد هي الوحيدة التي تتمتع بحرية الممارسة في الشارع ، رغماً أو برضى من الحكومة ، حيث أنه مارس هذه الحرية في الماضي لصالح الحكومة في ضرب فئات لا ترغب الحكومة فيها ، ولكنه حوّلها في الوقت الحالي ضد حكومة الأمراء نفسها .

لهذه الأسباب تتسلّط الأضواء على هذا التيار ، إلى حد أن بعض الأجهزة السياسية والأمنية الغربية تدفع آل سعود للقضاء عليه وتصفيته بشكل دموي ، كما دعت الكاتبة المشهورة جوديث ميلر التي ستجد ــ عزيزي القارىء ــ تقريرها عن ذلك في هذا العدد .

إننا نعتقد بأن تشدد التيار السلفي صنعه الأمراء أنفسهم لخدمة مصالحهم ، كما لا نعتقد بأن المواجهة العنفية مع من نختلف معهم في الرأي ستؤدي الى نتيجة تخدم الوطن وأهله .. وإن الحل بنظرنا يكمن في خلق جو من الانفتاح والحرية ، بشكل يساعد على امتصاص التشدد ، ويضع مختلف القوى الإجتماعية والسياسية في البلاد في مكانها وحجمها الطبيعي .

سعر النسخة : جنيه استرليني او ما يعادله

الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيه) ــ اوروبا (٣٥ دولار) ــ بقية دول العالم (٤٥ دولار)

ترسل الشيكات والحوالات باسم H. ALQURAISH وذلك على عنوان المجلة التالي :

P.O.BOX 1532 , LONDON W7 , 1EQ

كما يمكنكم مراسلتنا على عنوان المجلة في الولايات المتحدة الاميركية وهو :

MR.ALI P.O.BOX 101452 , NASHVEIL , TN , 37224 , U.S.A

إعادة التسلّح ودروس الأزمة

□ الأمر الملحّ اليوم ليس شراء الأسلحة ، بل دراسة أسباب الضعف ، ووضع إستراتيجيّة شاملة للدفاع الوطني □

دول مجلس التعاون الخليجي مقبلة على سباق تسلح جديد مع إنقشاع الأزمة التي سببها الأحتلال العراقي للكويت ، ومن المتوقع أن تنفق المملكة العربية السعودية ما يتراوح بين عشرة مليارات ، الى أربعة عشر مليارا من الريالات ، حتى نهاية العام الجاري ، على إعادة تسليح الجيش من أرصدة غير محددة بسقف ، نظرا لعدم إعلان ميزانية العام الجاري بسبب أزمة الخليج ، كما قالت الحكومة في ديسمبر الماضي .

وقد أعلن فعلا عن واحدة من أضخم صفقات التسلح ، ستشتري المملكة بموجبها نظاماً للانذار المبكر من شركة هيوز الامريكية ، وبلغت قيمة هذه الصفقة ٨٣٧ مليون دولار (٣,١٣٩ مليار ريال) ، بينما أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية أن مبيعات السلاح الفرنسي قد بلغت خلال الأشهر العشرة الماضية مستوى قياسيا ، بسبب الطلبات التي وردتها من المملكة و الكويت .

كما طلبت وزارة الدفاع السعودية من شركات بريطانية ، تقديم عروضها لبناء قاعدة عسكرية جديدة في المنطقة الشرقية ، من المتوقع ان تزيد نفقاتها عن ٢٠ مليار دولار .

وقد إنتقدت دراسة أعدها خبراء في صندوق النقد الدولي النهم المتزايد للأسلحة في المنطقة ، وطالبوا الدول المتقدمة بوضع قيود على التسلح المتزايد لدول غير قادرة فعلا على وضعها في مكانها الصحيح ، كما طالبوا الدول المعنية بتوجيه أموالها الى التنمية المحلية وتحسين مستوى الحياة ، بدلا من إهدارها في تسلح غير ذي جدوى .

وتجيء هذه الإنتقادات الحادة بشكل غير معتاد من جانب الصندوق الدولي إزاء مخاوف من أن العديد من دول العالم الثالث ، وبينها دول الخليج ، لم تستفد من دروس الأزمة ، وأنها ربما تعود الى التصرف بالطريقة ذاتها الى أدت الى إشتعالها في أغسطس من السنة الماضية .

وتعيد هذه القضية الى الأذهان مجموعة من القضايا التي إنتقلت الى هامش الاهتمام العام بعد إنتهاء الحرب ، وإنسحاب القوات العراقية . من بينها على سبيل المثال .. تقييم دور القوات المسلحة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي ، وإستبيان ما إذا كانت تستحق الأموال التي أنفقت عليها خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ، والتي قدرها بعض المراقبين بما يصل الى ألف مليار ريال ، تشكل نسبة تتراوح بين ٢٥ الى ٣٠ بالمائة من الدخل القومي للمنطقة خلال نفس المدة .

ومن القضايا الشديدة الأهمية التي تتغافل الحكومات المحلية عن طرحها للبحث ، مسألة الإستراتيجية الشاملة للدفاع الوطني ومرتكزاتها ، فحكومات المنطقة تركز دوما على جانب واحد من الجزء العسكري في الإستراتيجية الدفاعية : وهو الجيش المحترف ، بينما يعرف جميع الخبراء في العالم أن نظاما للدفاع الوطني في أي بلد بعينه أو أي إقليم ، يتضمن قضايا أوسع بكثير من هذا الطرح الضيق . إن الجيش المحترف يمثل ركنا مهما من أركان الدفاع ، لكن ثمة أمور أخرى لها علاقة وثيقة بالجانب العسكري ، لا تدخل ضمن الجيش كوحدة عمل خاصة .. من بينها — مثلا — إمكانات التعبئة العامة والاحتياطي الوطني البشري والمادي .

كما أن بين القضايا غير العسكرية في نظام الدفاع : الشقّ السياسي والاقتصادي ، الذي يعنى بإمتصاص عوامل التهديد الداخلي والخارجي للاستقرار ، ومن بينها القضية الاقتصادية الداخلية وقدرة النظام الاقتصادي الوطني على الانتظام في ظروف الأزمة ، ومساعدة الجهد العسكري للبلاد ، كما ان من بينها سلامة الجبهة الداخلية واحتواء عوامل الانشقاق قبل التورط في أي أزمة .

إن الفشل الذريع في وضع خطط متكاملة لمواجهة الحاجات التي تفرضها الأزمة على الاصعدة المختلفة ، هو الذي أوصل بلادنا الى حافة الهاوية ، لولا الدعم المباشر والمكثف من جانب الولايات المتحدة الامريكية والحلفاء ، وقد كانت المملكة قاب قوسين أو أدنى من التحول إلى كويت اخرى بفضل التخطيط المرتجل والتعويل على التاثير الشخصي والعلاقات الشخصية وسط الأزمة .

فشل القوات المسلحة

وقد كان فشل القوات المسلحة الوطنية في مواجهة التهديد الخارجي مثار قلق لجميع المواطنين ، الذين سبق أن صدقوا المقولات الدعائية الرسمية من ان جيشنا قادر — ضمن أوضاعه الراهنة — على حماية البلاد وردع التهديدات الخارجية ، وقد طالبوا في الرسالة الموجهة للملك في بداية شهر أكتوبر من السنة الماضية بإعادة تقييم أهلية القوات المسلحة ، والعمل على معالجة الثغرات التي تعاني منها ، وصولا الى إقامة جيش وطني ، قادر بالفعل على التصدي للتهديدات الخارجية .

يبلغ مجموع ما أنفق على القوات المسلحة بين عام ١٤٠١ — ١٤٠٨هـ ، رقماً يصل الى ٥٦٠ مليار ريال (١٥٠ مليار دولار) حسب الأرقام التي تعلنها مؤسسة النقد العربي السعودي ، وبقسمة هذا الرقم على عدد جنود الجيش الذين يبلغون ٧٠ ألفاً — حسب أرقام مراكز أبحاث غربية مختصة —

الجندي الواحد يكلّف البلاد ٨ ملايين ريال كل عام ، ونظام الإنذار المبكر ـ أواكس ـ فشل في رصد تحركات القوات العراقية

فإن كل جندي سعودي قد كلف الدولة ٨ ملايين ريال من الأسلحة والتدريب وغير ذلك ، خلال السنوات الثمان التي أوردنا أرقامها ، وهو ما يزيد في الحقيقة على الإنفاق الذي ترصده أي دولة في العالم ، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية ، التي حاربت العراق وأعادت الكويت الى أهلها نيابة عنا !. .

وقد عقدت وزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني مئات الصفقات لشراء التجهيزات العسكرية ، كانت على الدوام مضرب المثل في السوق الدولية للسلاح ، وكان آخرها صفقة شراء طائرات التورنادو البريطانية التي أطلق عليها صفقة القرن ــ بالمناسبة فقد كانت التورنادو من أسوأ الطائرات أداء بين طائرات القوات المتحالفة ، وكان أكبر عدد من طائرات الحلفاء التي أسقطت بالمضادات الأرضية ، أو بسبب الأعطال الفنية هي من طراز تورنادو ــ .. وقبلها صفقة نظام الإنذار المبكر المحمول جوا ، والمعروف بإسم أواكس ــ وهو الآخر فشل في رصد تحركات القوات العراقية ، التي كانت تحتشد في جنوب العراق قبل أسبوع على الأقل من الإجتياح ، ولم يعرف المسئولون السعوديون والكويتيون بدخول الجيش العراقي الى الكويت ، إلا بعد أن وصلت طلائعه الى خارج العاصمة ، وبدأت تستعد للهجوم على قصر الأمير ، رغم ان طائرات الأواكس تحلق في الأجواء على مدار الساعة ، وتمر بمثلث الحدود السعودية العراقية الكويتية عدة مرات كل يوم ، وترصد حسبما يقول صانعوها أية تحركات للطائرات والآليات البرية الثقيلة على بعد ٢٠٠ كيلومترا ــ .. ومنها صفقة طائرات اف ١٥ ، واف ١٦ الامريكية ، ومنها برنامج بناء القوات البحرية الذي قامت به شركات فرنسية وأطلق عليه ذات الصواري ، ومنها برنامج تحديث الحرس الوطني ، وإعادة تسليح القوات البرية بالدبابات والعربات المدرعة ، التي كلفت البلاد عشرات المليارات .

لكن كل هذه التجهيزات عجزت عن أن تفعل أي شيء ساعة المحنة ، فلا الرادارات وأنظمة الإنذار المبكر إستطاعت أن ترصد الهجوم قبل وقوعه ، ولا الاستخبارات العسكرية والخارجية إستطاعت أن تتنبأ به ، ولا القوات البرية او البحرية فعلت شيئا لإعادة المهاجمين على أعقابهم حينما هجموا .

فلماذا حدث كل هذا ومن المسئول عن التقصير ؟

هناك إجابات متعددة ، كلها في إعتقادنا من نوع البحث عن مشجب لإلقاء المسئولية عليه لا أكثر .

وأبرز التبريرات هي التي عبر عنها كبار الأمراء ــ وبينهم وزير الدفاع ــ حينما قال : ان فارق الحجم الهائل بين الجيش العراقي والجيش السعودي هو السبب في عدم خوض الأخير المعركة . ومن بينها الكلام الذي قاله الملك فهد ، حينما صرح بأن الحكومة لم تكن تتوقع إطلاقا أن يأتيها الغزو من العراق بالتحديد .

ونأتي الى مناقشة التبريرين .. وفي البداية نذكر الامير سلطان بتصريحات أطلقها في مناسبات متعددة ، وأكدها الملك فهد أيضا حينما سئل عن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية .. أجاب بأن الحرب المعاصرة هي حرب تكنولوجيا وليست حرب رجال ، وأن خطة المملكة الدفاعية تقوم على إحلال التكنولوجيا المتقدمة لمعالجة نقص العنصر البشري . وقال الأمير سلطان في مناسبة سابقة أن الجيش السعودي أصبح اليوم بفضل الأسلحة المتقدمة التي يملكها ، من أحدث الجيوش في المنطقة ، وأنه قادر على رد أي عدوان ــ وكان يجيب على سئوال لأحد الصحافيين حول التهديدات الإيرانية ــ .. فهل كان هذا الكلام للإستهلاك المحلي أم لتسلية النفس ، أم كان حقيقة يتحدث عنها كل من الملك والأمير ؟.

إذا كان الكلام غير صحيح .. فلنسأل لماذا عزفت الحكومة عن إصدار قانون الخدمة العسكرية الإلزامية للشباب ، رغم الالحاح الشديد من جانب المواطنين ، ولماذا لم تقم بتعبئة واقعية لكل الشباب القادرين على حمل السلاح عند إندلاع الأزمة ؟

أما إذا كان الكلام عن قدرة التفوق التكنولوجي على تعويض النقص في القوى البشرية واقعيا ، وان الأموال الهائلة التي أنفقت على القوات المسلحة ذهبت في رفع الإمكانات التقنية والتسليح المتقدم ، فلماذا عجز كل ذلك عن مواجهة العراق الذي لا يدعي أحد أنه يملك تسليحا متفوقا من حيث النوعية على التسليح السعودي ، بل لنسأل بالتحديد عن النقاط الجوهرية في التفوق وهي المتعلقة بكشف الهجوم في بداياته ، وردع المعتدي قبل الوصول الى أهدافه .. هل كان جيشنا بالفعل متمتعا بالقدرة على هذين الأمرين . ترى ماذا يفيدنا التفوق التكنولوجي مهما بلغ اذا كان عاجزا عن ردع المعتدي .

ونعود الى نقص القوة البشرية لنحسب نسبة ما نعد للحرب من البشر قياسا الى مايفعل الاخرون .

*** فالقوات العراقية التي يبلغ عددها مليون جندي ــ عامل واحتياط ــ ، تعادل نسبة ٥ بالمائة من إجمالي عدد سكان العراق الذين يبلغون ٢٠ مليون نسمة .**

*** والقوات السورية تعادل ٦,٥ بالمائة من الشعب السوري .**

*** والقوات الإيرانية تبلغ ٤ بالمائة من السكان .**

*** والقوات الإسرائيلية ٧,٥ بالمائة من اليهود المقيمين في فلسطين المحتلة .**

*** فكم تبلغ نسبة القوات المسلحة السعودية الى عدد السكان ؟ إنها ٠,٧ بالمائة فقط ، أي أقل من واحد بالمائة .**

أوردنا هذه المقارنة للرد على مقولة تتكرر أحيانا مفادها أن الشعب السعودي قليل العدد ، ولذلك فان قواته المسلحة لا بدّ أن تكون قليلة أيضا ، وتظهر النسب السالفة أنه حتى مع الأخذ بهذا الإحتجاج ، فإن نسبة العسكريين الى عدد السكان هي أقل من أي بلد آخر مجاور ، ولو أردنا إقامة جيش متناسب من حيث العدد مع عدد سكان البلاد ، فمن المفترض أن العسكريين يشكلون في البلاد نسبة لا تقل عن ٤ بالمائة ، وهي أقل نسبة حشد بين الدول المجاورة ، وحينها يجب أن يكون الجيش السعودي ــ العامل والاحتياطي ــ في حدود ٤٠٠ ألف ، وليس ٧٠ ألفا كما هو الحال اليوم .

سنأتي الى كلام الملك فهد ــ الذي كرره بالمناسبة جميع المسئولين من بعده ، وركزت عليه الصحافة المحلية ــ .. وفحواه ان الحكومة ما كانت تتوقع هجوما من جانب العراق ، ولا ندري من أين جاءت هذه الثقة العظيمة في العلاقات بين البلدين التي كانت على إمتداد الخمسين سنة الماضية فاترة ، وأحيانا متوترة ــ بإستثناء السنوات التي كان العراق خلالها يحارب ايران ــ ، لكنا نعتقد أن هذا الكلام هو لمجرد تبرير الموافقة على مرابطة القوات الامريكية في البلاد ، فالحكومة والملك فهد شخصيا كان يتوقع تهديدا عسكريا من العراق بالتحديد ، لأنه قبل عام واحد فقط من الغزو كان قد زار العراق لتوقيع معاهدة عدم إعتداء ، هي الاولى من نوعها بين دولتين عربيتين ، وقال دبلوماسيون حينها أن المملكة قلقة من القوة العسكرية الكبيرة التي يملكها العراق ، والتي كانت مشغولة في الماضي بالحرب مع ايران ،

المطلوب اليوم دراسة وافية لأسباب فشلنا في صدّ العدوان ، ودراسة وضع استراتيجية للدفاع الوطني تتجاوز التبضّع من سوق السلاح

خاصة وان صدام حسين كان قد بدأ يتحدث عن مسئولية دول الخليج عن إعمار الخرابات التي أدت اليها الحرب مع ايران ، وقال تكرارا أن العراق حارب ايران لحماية الخليج ، وعليه بالتالي مسئولية التعويض عن أضرار الحرب .

وقبل ذلك بأربع سنين كانت السعودية قد إشترت من الصين الشيوعية منظومة صواريخ أرض ــ أرض ، من الطراز المسمى (رياح الشرق) ، وقيل يومها أن هذه الصفقة تعبير عن قلق السعودية من إنتشار الصواريخ البعيدة المدى في الشرق الاوسط ، وخاصة في العراق وايران .

ألا يدل كل ذلك على أن السعودية كانت بالفعل تتوقع تهديدا عراقيا عسكريا ، وان القلق من حدوثه دفعها الى اتخاذ مثل هذه الاجراءات ، وعلى الأخص معاهدة عدم الاعتداء .

ثم ان العراق ــ من ناحية أخرى ــ كان قد هدد علانية بمعاقبة الدول الخليجية في خطاب لصدام حسين يوم السابع عشر من يوليو تموز ١٩٩٠ ، وذكر وزير الخارجية طارق عزيز في رسالة وجهها الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، في اليوم التالي لخطاب صدام دولتين خليجيتين هما الكويت والامارات ، وقال انهما تشنان حربا تجارية عليه عن طريق خفض أسعار البترول ، وذكر عزيز ان العراق حارب دفاعا عن الخليج وان الخليجيين يتنكرون له الآن ، وان بغداد ستتخذ (كل الاجراءات الضرورية) لاستنقاذ حقوقها التي تطالب بها ، وقد حدث هذا قبل الغزو الفعلي بإسبوعين .. وفي الثامن والعشرين من يوليو طلب العراق من المملكة سحب جنودها من جزيرة قاروه الكويتية ، التي كانت القوات البحرية السعودية قد إحتلتها في بداية العام .

أفلم تكن كل هذه المؤشرات كافية لتوقع إحتمال إقدام العراق على عمل عسكري ضد دول الخليج ، أم أن القيادة السعيدة لم تحصل على ميزانية لتوظيف أحد يسمع الأخبار ويحللها أولا بأول ؟

التدريب

هل كان التدريب الذي يتلقاه الجنود في القوات المسلحة مناسبا لمواجهة مستوى التدريب لجيوش الدول المجاورة التي خاضت جميعها حروبا ؟

كان هذا التساؤل واحدا من تساؤلات عديدة طرحت في مجالس المواطنين منذ إندلاع الأزمة ، وقد لوحظ بإستمرار أن التدريب العسكري للجنود المحترفين كان يتأثر بالتأثيرات المتعارضة لمراكز القوى داخل الجيش ، وخاصة بعد إنتكار نظرية الضباط الجامعيين ، الذين دخلوا الجيش وحصلوا على رتبة ضابط وهم لم يتلقوا أي تدريب واقعي بإستثناء الدراسة التي تلقوها في الجامعة ، والتي لا تمت للحياة العسكرية بأي صلة ، كما أن الضباط الفنيين يقضون الوقت المخصص للتدريبات القتالية في زيادة معارفهم الفنية ، وهذا رغم فائدته إلا أن عيبه الوحيد أنه يعد مثقفين وخبراء لا مقاتلين . ثم أن هناك جماعة الخمسة بالمئة حسب الاصطلاح المتداول في القوات المسلحة ، وهم الجنود الذين يعملون أيضا كمخبرين غير متفرغين للمخابرات العسكرية ، وهم من موقعهم هذا لا يقتصدون في استعراض قوتهم على ضباط وحداتهم ، خاصة اولئك الذين يهتمون بإتقان التدريب ، حتى ولو أدى الى إرهاق الجنود . وهناك حاشية الأمراء ــ الضباط وأصدقاؤهم ــ الذين يستطيعون الخروج من الدوام أو في إجازات في أي وقت ولأي سبب ، دون الحاجة حتى للاستئذان في بعض الاحيان .

ثم وهذه داهية الدواهي إغفال الضباط الذين أمضى بعضهم عشرين أو ثلاثين عاما في الخدمة العسكرية من الترقيات ، ووضع ضباط من العائلة المالكة على رأس الوحدات العسكرية الرئيسية بعد ترفيعهم عدة رتب دفعة واحدة ، ومن بينهم الأمير خالد بن سلطان ، الذي كان حتى أربع سنوات خلت يحمل رتبة نقيب ، بينما أصبح الآن وبقدرة قادر ، يحمل رتبة فريق ركن ، وينظر إليه بإعتباره أبرز قادة الجيش (بموجب نظام خدمة الضباط ــ المادة ١٨ ــ ، فإن الضابط الذي تخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ، يجب أن يقضي ٢٨ عاما على الأقل في الخدمة ، حتى يصل الى رتبة فريق ، ومن رتبة نقيب الى فريق يحتاج الى ٢٢ سنة ، هذا إذا تم ترفيعه بصورة متوالية وبدون أي مشكلة . وبمقتضى هذا فيجب أن ينتظر الأمير خالد حتى يبلغ الستين من العمر ، حتى يصبح فريقا حقيقيا في الجيش) .. وكان الملك قد عينه قائدا للقوات المشتركة التي حاربت العراق ، إلا ان القيادة الامريكية وقادة القوات الاوربية رفضوا جميعا الاعتراف به كقائد لهم ، فتقرر ان يكون قائدا للقوات العربية والاسلامية ، لكن المصريين رفضوا قيادته ايضا ، لان قائد القوات المصرية كان بين القادة البارزين في حرب اكتوبر ، فاصبح الامير قائدا للجدران الهابطة التي جاءت للفرجة وتحصيل ما تيسّر من ثواب الدفاع عن أرض المقدسات ، وهي قوات السنغال والإمارات والأفغان والنيجر وما أشبه .

إن هذا التنظيم الذي يجعل الأمير قائدا ، حتى ولو لم يكن مؤهلا للقيادة ، يجعل قدامى الضباط يشعرون بالإحباط والتفاهة ، ولذلك فان القليل منهم سيعمل بإخلاص ، هذا إذا إستطاع العمل في مثل هذا الجو .

ومنذ فترة طويلة كان واضحا أن تدريب الجنود في القوات المسلحة السعودية أقل كفاءة مما ينبغي ، وظهر ذلك مرات متعددة خلال المشاركة المحدودة لكتيبة سعودية في حرب رمضان ــ اكتوبر ، وخلال المشاركة في قوات حفظ السلام العربية التي ارسلت الى لبنان في ١٩٧٦ ، وأخيرا في الإشتباكات التي حدثت على الحدود اليمنية السعودية ، وأدت الى هزيمة معيبة لقواتنا أمام جيش هو أشبه بالميليشيات منه بالجيش النظامي .

وأخيرا في أزمة الخليج وما ظهر فيها من فضائح وربما الخفي كان أعظم ، لقد كان أبرز فخر حصلت عليه القوات السعودية هو إسقاط طائرتين مقاتلتين فوق الأجواء الكويتية ، وقد هللت وسائل الاعلام والقادة وكبروا لهذا الانتصار العظيم الذي حققه أحد نسور المملكة ، لكن في اليوم التالي ظهر أن الطائرتين اللتين تم إسقاطهما لم تكونا عراقيتين ، وإنما كانتا (ربع) القوات الجوية الباسلة لدولة البحرين الشقيقة ! ، وكانت القيادة الامريكية قد قالت في البداية ان طائراتها هي التي أسقطت الطائرتين ، ثم إكتشفت أنه لم تكن هناك طائرات عراقية في المنطقة ذلك الوقت ، فسحبت بيانها وقالت أن طيارا سعوديا هو الذي أسقطهما ، ولم تعلن عن هوية الطائرتين الى أن أكمل المقدم طيار الغامدي شرحه للعملية البطولية ، وحصل على تهنئة القائد الهمام للقوات المشتركة ومسرح العمليات .. وذهب الى بيته لينام بينما كانت قيادته تتلقى النبأ المحزن من البحرين .

يقول الجنرال شوارزكوف الذي قاد الحرب ضد العراق في مقابلة مع اذاعة الجيش الصهيوني (أن الأداء العسكري للقوات السعودية والكويتية كان بالغ السوء ، وكان أقل من أداء القوات السورية والمصرية ، وقد حاولت بعض الوحدات العسكرية من السعودية والكويت أن تكون في مقدمة القوات التي شاركت في دخول الكويت عند الهجوم الأخير على القوات العراقية ، لكن اكتشفنا بعدئذ أنها كانت تعيق تحرك القوات المشتركة أكثر مما تساهم

تقديم الولاء على الكفاءة كمقياس في تعيين قادة الوحدات العسكرية ، والترفيع الاعتباطي للضباط والأمراء ، وتدخل المخابرات العسكرية في الحياة الشخصيّة للجنود ، بين أبرز أسباب إنحطاط الروح المعنويّة في القوات المسلّحة

في القتال ، فأمرناها بالتراجع الى مؤخرات القوات الهجومية ، وبعد إسقاط آخر الخطوط الدفاعية العراقية ، توقفت القوات الامريكية والبريطانية عن التقدم الى المناطق المدنية داخل الكويت ، وسمح للكويتيين والسعوديين بدخولها) .

كما أشارت مذكرة أعدتها لجنة متخصصة بتقييم أداء القوات المتحالفة خلال الأزمة ، أشارت الى أن الضباط السعوديين والخليجيين الذين يحملون رتبا عالية ، كانوا أقل كفاءة مما يبدو لأول وهلة ، واكتشفت اللجنة وجود عشرات من صغار الضباط كانوا أكفأ بدرجة لا تقارن من قادتهم ، وأشارت الى أن إعطاء الرتب العسكرية يتم غالبا بدافع القرابة للعائلة المالكة ، أو الولاء الشخصي للأمراء النافذين . وضربت مثالا لذلك بعدد من الأمراء الذين يحملون رتبة مقدم وعقيد ، لكن أهليتهم العسكرية لا تتجاوز أهلية الضباط الحديثي التخرج ، من الذين يحملون رتبة ملازم بالمقارنة مع نظرائهم من قوات الحلفاء . وقال التقرير أن العسكريين المصريين والسوريين — رغم ان كثيرا منهم لم تتح له فرصة التدريب على الخطط العسكرية التي تتبع الفلسفة القتالية الغربية ، وبعضهم لم يكن قد استعمل من قبل التجهيزات ذات المنشأ الغربي — إلا أنهم أظهروا سرعة فائقة في إستيعاب المستجدات ، كما ظهر أنهم جميعا يفهمون المعاني المختلفة للحرب ، بخلاف العسكريين التابعين لدول مجلس التعاون الخليجي ، الذين — رغم أنهم قد تدربوا جميعا على النمط الغربي — إلا أن العقيدة القتالية التي كانوا يحملونها ، كانت تجعلهم أشبه بالجنود المستجدين منهم بالمحاربين المحترفين .

مع كل ذلك فلم تجر أي مراجعة حقيقية لنظم التدريب ، ولم يجر أي بحث عن أسباب ضعف قواتنا المسلحة ، ولا ندري إذا كان سيجري أي شيء من هذا النوع الآن أم أن الأمور ستعود الى سابق عهدها .

نحو إستثمار دروس الأزمة

بعد أن إنتهت أزمة الخليج ، وعاد السلام الى المنطقة .. فان من الضروري الشروع في دراسة جدية لعناصر الضعف في النظام الدفاعي للبلاد وإمكانات معالجتها ، دراسة لا تقتصر على النواحي البسيطة السطحية التي ينادى بها أي قائد خسر الحرب ، والتي تقتصر غالبا على لوم نقص العتاد العسكري ونقص الأفراد ، بل يجب أن تمتد الى وضع استراتيجية شاملة للدفاع الوطني بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وفي إعتقادنا أن استراتيجية من هذا النوع يجب أن تلحظ النقاط الرئيسية التالية :

١ — ان الدفاع عن الوطن مسئولية كل فرد من الشعب — كلا في موقعه — ، وان على كل مواطن ان يكون مستعدا ساعة الحاجة للقيام بهذا الواجب في أبرز موارده وهو القتال ، ويقتضي هذا أن تبادر الحكومة الى إصدار قانون الخدمة العسكرية الإلزامية المجمد منذ إثني عشر عاما ، لإتاحة الفرصة أمام جميع الشباب للتدرب على فنون القتال ، ان ذلك سوف يوفر في المرحلة الأولى إحتياطيا للقوات المسلحة لا يقل عن ٣٠٠ ألف جندي . واذا كان تردد الحكومة في السنوات الماضية من إصدار القانون يعود الى قلقها من تصاعد قدرة الناس على تهديد النظام السياسي ، فينبغي معالجة هذا المشكل ضمن الدراسة الشاملة ، وفي هذا المجال لا بد من إلغاء القرارات السابقة التي تمنع طوائف معينة من الشعب مثل الشيعة او قبائل معينة مثل العجمان وبني خالد من الانخراط في سلك الضباط . ولا يصح ان يبقى هذا القلق حاكما على سياسات يتعلق بها مصير البلاد وسيادتها ، وقد أظهر أبناء الشعب تجاوبا مطلقا خلال الأزمة حينما تقدموا بعشرات الآلاف الى مراكز التطويع العسكري .. رغم ان المخابرات العسكرية منعت معظمهم من المشاركة في التدريب . ان ذلك يكذب مقولة ان الشعب المترف ليس أهلا للقتال أو راغبا فيه .

وفي هذا المجال ينبغي وضع نظام للتعبئة العامة وتوجيه كل الطاقات المادية والبشرية لخدمة الموقف الدفاعي عند نشوب الأزمات .

٢ — ينبغي معالجة حالة الشك القائمة منذ أمد بعيد بين الشعب والعائلة الحاكمة ، من أجل صيانة الجبهة الداخلية وضمان تماسكها في الأزمات ، لكي تكون الحكومة والشعب في موقف واحد لحماية البلاد ومنع الاعتداء على سيادتها ، وذلك لا يتم إلا بمنح الشعب حقوقه الكاملة في الحريات والضمانات القانونية للافراد ، والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل الوطن .

إن إستمرار تسلط أجهزة الأمن على رقاب الناس ، ومنع المواطنين من المشاركة بالرأي في الشئون العامة ، سوف لا يؤدي الى نتيجة ، سوى السلبية المطلقة من جانب الشعب تجاه مشكلات الوطن ، التي ستعتبر حينها مشكلات الحكومة وحدها ، كما تهيء الأرضية المناسبة لتبلور احتمالات تزعزع الاستقرار .

إن العائلة المالكة تعلم جيدا معاني هذا الأمر ، بل أن الأمير طلال بن عبد العزيز كان قد صرح بأنه يتوقع أن ينضم نصف الشعب السعودي الى صدام لو كان قد إجتاح السعودية كما فعل بالكويت ، وقوله دلالة لا تقبل الترديد بأن هناك في العائلة المالكة من يشعر بالحاجة الى إعادة صياغة العلاقة غير الطبيعية القائمة بين الشعب والعائلة ، بحيث يصبح واضحا الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين ، ولكي يشعر المواطن أنه مواطن حقا وليس مملوكا في بلاده ، ومن شان تحقيق هذه الحالة ان تعزز التلاحم بين الحكم والشعب ، وتزيد من إمكانات الوقاية الداخلية تجاه الاطماع الخارجية .

٣ — نظام العلاقات الخارجية للملكة مازال حتى حرب الخليج يرتكز على مقولة السيطرة على الدول الأضعف والإستقواء عليها بالحلفاء الأقوى ، ويتضمن ذلك التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى ، حتى لو لم تكن معنيين بها كما حصل في تمويل الكونترا لاسقاط الحكومة اليسارية في نيكاراغوا لحساب الولايات المتحدة الامريكية ، وتمويل الحزب اليميني في انتخابات اليونان ، وتمويل محاولات الانقلاب في ايران ، والتدخل في الشئون الداخلية للكثير من الدول العربية والاسلامية بما فيها تشجيع الانشقاقات في تلك البلاد ، ولم نحصد من وراء هذه السياسات غير صناعة الاعداء ، فيجب

الآن أن نفكر مليا في سياسة خارجية جديدة تصنع لنا الأصدقاء والحلفاء في كل مكان في العالم ، بدل الأعداء . إن علاقات الاستعلاء رغم متعتها لمحبي الكبرياء قصيرة الأمد وغير فاعلة في صناعة المودة ، ولا أدل على ذلك من علاقاتنا مع اليمن ، والعراق والاردن الذين كانوا يوما من أبرز حلفائنا ، لكنا كنا نفكر بمنطق السيطرة والتدخل حتى في تعيين رؤساء البلديات في تلك الأقطار .. فماذا جنينا اليوم ، وهل ينفعنا نشر قوائم المساعدة في إزالة مافي النفوس من مواجع .

٤ ــ ان الفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة بين المواطنين في المملكة واشقائهم في الدول المجاورة ، هو واحد من أبرز أسباب عدم الاستقرار في العلاقات الإقليمية ، وهو من العناصر التي تسهم في اضعاف الموقف السياسي والعسكري عند نشوب الازمات ، ولان الله قد تفضل على بلادنا بقدر من الثروة يزيد عن حاجاتها الملحة ، فمن المهم توجيه جانب منها ــ الفوائض على الاقل ــ لاصلاح حياة الناس في الدول الشقيقة وخاصة المجاورة ، بما فيها العراق رغم اظهار حكومته جانب العداوة بدل المودة ، ومن الممكن ان يتم ذلك بصورة مساعدات مباشرة او استثمارات مشتركة ، او بالعمل على تحرير التبادل التجاري وتدفق رؤوس الاموال بين المملكة وتلك الدول ، او تكثيف اتجاه الواردات التجارية ، بحيث نشتري ما يمكن من حاجاتنا من الدول العربية والاسلامية ودول العالم الثالث ، بدل تركيز اتجاه الاستيراد من الدول الغربية واليابان كما هو الامر الان .

اننا نرسل معظم اموالنا الى الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية بمختلف الصور ، ولا نظن انها احوج الى تلك الاموال من اشقائنا في العالم الاسلامي ، واذا كان ما نرسله من اموال الى الغرب هو الذي سيدفع دوله الى حمايتنا من الاعتداءات الخارجية ، فان مساعدة الاشقاء والاصدقاء هي مما يمنع قيام التهديد ، وبالتالي الحاجةالى من يدافع عنا من الدول الغربية .

٥ ــ التركيب السكاني للبلاد ليس في وضع طبيعي ، و بلادنا تتمتع بامكانات كبيرة ضمن المساحة الارضية التي لديها ، وكثير من هذه الامكانات ــ الزراعية والمعدنية ــ غير مستغل ، فالمساحة المزروعة فعلا تقل عن ١٥ بالمائة من الاراضي الزراعية القابلة للزراعة حسب المتوفر فعلا من المياه ، كما ان جانبا كبيرا من الدخل البترولي لا يستثمر في التنمية الداخلية بالنظر الى ضيق المساحة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، فلا خوف من الافتقار او تدهور مستوى المعيشة ، فيما لو وضعت خطة لزيادة عدد السكان ، والمطلب المحدد في هذا الشأن : هو تعديل قوانين الجنسية ، بحيث يصبح من حق المواليد على اراضي المملكة ، والمقيمين لفترة طويلة ، واصحاب الكفاءات العلمية المفيدة .. الحصول على الجنسية الوطنية . اضافة الى تعديل قوانين الاقامة والتملك للمقيمين ، بحيث يستطيع الاجانب النافعين للبلاد الحصول على حق الاقامة الدائمة في المملكة ، وتوفير الحق لهم في التملك المستقل دون الحاجة الى كفيل .. ان هذا من شانه ان يزيد التلاحم بين مختلف سكان البلاد ، ويخفف من شعور المقيمين الاجانب بالاغتراب في المملكة ، ان شعورهم بالاستقرار يزيد من اخلاصهم ، ويعالج التوترات الاجتماعية المقلقة الناتجة اساسا عن التمييز في المعاملة على كل صعيد بين المواطنين والوافدين للعمل ، وهذا من شأنه ان يوفر علينا مشكلات من نوع تلك التي ظهرت خلال ازمة الخليج ، وعولجت بطريقة انفعالية ، وبينها على سبيل المثال قرار وزارة الداخلية طرد ثلاثة ارباع المليون من الاشقاء اليمنيين الذين افنى بعضهم زهرة شبابه في خدمة المملكة وبنائها .

لقد أظهرت أزمة الخليج أن المقيمين الأجانب في الكويت كانوا احدى نقاط الضعف الرئيسية في الموقف الدفاعي للبلاد ، وذلك لأنهم جميعا لا يشعرون بالرضى على أوضاعهم السيئة قياسا بنظرائهم من المواطنين ، ومن الممكن اليوم ان يكون النظر في هذه المشكلة مدخلا الى حل الاشكال الرئيسي الذي تعاني منه دول الخليج جميعا .. ألا وهو الاختلال الديمغرافي ، وعدم التناسب بين الامكانات وحجم السكان ، وسوء قوانين الاقامة ومعاملة الاجانب ، ولنا في الدول المتقدمة خير قدوة ، ولاسيما الولايات المتحدة التي استطاعت بناء حضارة هائلة القوة ، واسعة النفوذ وعميقة الجذور علميا ، بالاعتماد على شتات من الشعوب تم تجميعهم على هذه الارض وادماجهم في الوطن الجديد ، ولا زال عشرات الالاف من المسلمين والعرب يهاجرون سنويا للاقامة فيها ، وكثير منهم من المتمولين واصحاب الكفاءات العلمية النادرة .

٦ ــ ينبغي معالجة الاشكالات الرئيسية التي تعاني منها القوات المسلحة ، وأبرزها ضعف الإنضباط ، وثنائية القوة ــ الجيش والحرس الوطني ــ ، وإهمال التدريب القتالي المناسب ، وتقديم الولاء على الكفاءة في تعيين القادة ، كما ينبغي اعادة النظر في استراتيجية عزل افراد القوات المسلحة عن باقي المواطنين فيما يسمى بالمدن العسكرية ، ورفع تسلط المخابرات العسكرية عن حياة الجنود الشخصية وعلاقاتهم الاجتماعية او معتقداتهم . كما ينبغي اعادة صياغة العقيدة القتالية بحيث يتعلم الجنود انهم يقاتلون من اجل وطنهم وشعبهم وليس من اجل عائلة بعينها .

٧ ــ النظام الاقتصادي الوطني ليس مؤهلا لمواجهة الازمة ، ونشير بالخصوص الى الاعتماد المفرط على السوق الدولية في تدبير ابسط امور معيشتنا ، فضلا عن اعظمها ، حيث يوصف الاقتصاد السعودي بانه مكشوف ، وبالتالي فانه لا يتمتع باي درجة من الامان تجاه المتغيرات الخارجية .. ان التخطيط الاقتصادي للمستقبل يجب ان يرتكز على التحول التدريجي الحثيث الى انتاج كل ما نستطيع انتاجه في داخل البلاد ، وانماء قاعدة انتاجية في الدول المجاورة يمكن الاعتماد عليها عند الحاجة .

هذه نقاط حاولنا إيجازها قدر الامكان ، نعتقد انها اساسية في مطلوبة عن استراتيجية جديدة للدفاع الوطني ، ونعتقد ان انقشاع غي الخليج فرصة لاعادة تقييم اوضاعنا جميعا ، ودراستها باحكام وانف مختلف الاراء ، ولكي نعتبر بدروس الازمة ، بدل ان نتركها ت السحاب على الارض القحل .

ان شراء الاسلحة قد يكون اعظم فائدة للبائعين منه للشارين اذا لـ إطاره المناسب ، ونخشى حقا من ان لا يكون في بلادنا من يفكر في يتفرج على الكتالوجات الملونة لانواع السلاح الغربي ويوقع اوامر كما الاطفال الذين تبهرهم برامج الدعاية للحلويات في التلفزيون .

الرسميون من رجال الدين يستنكرون تسريب العريضة المطالبة بالإصلاح ، والليبراليون يعدّونها تدشيناً للأزمة الثانية

إتّفاق على «الشورى» وإختلاف حول «الحصص»

إستنكر علماء المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة العربية السعودية تسريب الخبر القائل بأن المحافظين والراديكاليين الدينيين يحثّون الملك على إدخال الإصلاحات السياسية والإصلاحات الأخرى في البلاد .

وشجب هؤلاء العلماء ، في بيان نشرته الصحف السعودية نقلاً عن وكالة الأنباء السعودية (واس) في الثلاثين من يونيو الماضي ، شجبوا ما وصفوه «بالطريقة التي سلكت في نشر وتوزيع ما كتب لولي الأمر عن أمور يراد تحقيقها» .. ووصفوا طريقة نشر العريضة التي قدّمت الى الملك في الأوساط الشعبية وفي الصحافة العالمية بأنها طريقة «لا تخدم المصلحة ، ولا تحقق التعاون على البرّ والتقوى» .. كما أن «النصح لأئمة المسلمين يكمن في إرشادهم سراً بينهم وبين ناصحيهم .. كما أن طاعتهم في المعروف طاعة لله عز وجل ، والتعاون معهم في طاعة الله عزّ للإسلام وأهله» .. ثم طالبوا «الجميع بوجوب شكر هذه النعمة التي نعيشها من الأمن والإستقرار وإجتماع الكلمة .. » .

واختتم العلماء بيانهم بالتحذير من مغبّة تكرار مثل ذلك العمل مستقبلاً ، أي من مغبّة تسريب النصيحة الى الرأي العام المحلي والعالمي .

ولوحظ أن عدداً من هؤلاء العلماء الثمانية عشر قد تغيّبوا عن حضور الجلسة الطارئة التي صدر عنها بيان الاستنكار ، مما أوحى لدى المراقبين بأنهم قد يكونوا غير موافقين على ما ورد فيه .

ومن الواضح أن بيان الإستنكار يشير الى تسريب عريضة أرسلت في الثامن عشر من شهر مايو الماضي الى الملك فهد ، وقّع عليها مئات من العلماء والمثقفين السلفيين وأساتذة الجامعات والقضاة وأنصارهم ، وحثّوا فيها الملك على إنشاء مجلس للشورى ، وعلى «أسلمة» سياسات الحكومة في كل المجالات .

ودعت العريضة التي نشرت «الجزيرة العربية» نصّها في العدد الماضي ، الى تطهير الإدارة الحكومية ، وتحقيق العدالة والمساواة ، وتطهير السفارات السعودية ، وتحقيق عدالة القضاء ، كما أشارت الى ما يمكن أن يفهم منه حثّ للملك على الابتعاد عن تحالفه مع الولايات المتحدة الأميركية .

وقد حظيت العريضة بتغطية إعلامية واسعة داخل المملكة ، حيث وزّعت علناً في الشوارع والمساجد والأماكن العامّة ، حيث لم تكن العريضة تتناقل سرّاً بين المواطنين .. كما أن عدداً من الصحف العالمية نشرت مقاطع منها ، وأشبعتها تحليلاً .. حيث رأى فيها بعض المراقبين دليلاً على وجود أزمة بين القيادة الدينية والقيادة السياسية في المملكة .

خلاف بين السلفيين ومع الحكم قد يفضي للشورى

مصادر سعودية مطّلعة أبلغت نشرة «المديست ميرور» الصادرة في الثاني من يونيو الماضي .. ان بيان العلماء الرسميين الاستنكاري لطريقة نشر العريضة ، يبدو وكأنه تحذير مفادة أن الحوار الحساس الدائر حالياً بخصوص مستقبل المملكة ، يجب أن يبقى طيّ الكتمان ، ولا يجوز أن يطرح على مستوى الإعلام العالمي .

وأضافت تلك المصادر بأن العريضة الأصلية التي رفعت الى الملك كانت محاولة من قبل المحافظين الدينيين التقليديين لمنع رجال الدين الشباب والأكثر جذرية من السيطرة على الشارع والحلول محلهم كقيادات للمذهب الوهابي .. وأشارت المصادر نفسها الى تقارير نشرت أثناء حرب الخليج ، ومفادها أن رجال الدين الأصوليين قد أُلقي القبض عليهم بسبب إعلانهم صراحة عن معارضتهم لوجود القوات الأميركية في المملكة ، وهو الوجود الذي باركه الشيخ بن باز وبعض العلماء الكبار الذين وقعوا على العريضة والبيان الاستنكاري .

وقالت تلك المصادر ان المعارضة للوجود العسكري الأميركي في المملكة أصبح نقطة التقاء واستقطاب بالنسبة لهؤلاء العلماء الشباب ، خصوصاً في منطقتي القصيم والرياض ، وفي مناطق نجدية أخرى تعتبر موطن العائلة المالكة ومركز نفوذها وثقلها .

وتابعت هذه المصادر قولها ان الشعبية المتزايدة والمتصاعدة التي يحظى بها العلماء السلفيون الشباب ، هي التي دفعت بعريضة المطالب ورفعها الى الملك .

ويحاول التقليديون عن طريق ربط إسمهم بالمطالبة بمجلس الشورى ، أن يحدّوا من إندفاع التيار السلفي القوي .. ثم إن وجود توقيع الشيخ عبد العزيز بن باز على العريضة المرفوعة الى الملك ، إعتبر إيذاناً بإقتراب موعد قيام مجلس الشورى ، حيث كان الملك فهد قد وعد بإقامة هذا المجلس بعد إنتهاء حرب الخليج .

وتقول هذه المصادر السعودية لنشرة ميد إيست ميرور ، أن هناك شعوراً قوياً في المملكة بأن المطالبة بمجلس الشورى لم تقتصر على العناصر الدينية ، ولكنه مطلب تدعو إليه قطاعات واسعة من المجتمع السعودي ، وبذلك اصبح بالنسبة للحكومة ، مطلباً لا مفرّ من تحقيقه .

ويبدو فعلاً أن السلطات الحاكمة إختارت عدداً من أعضاء المجلس الموعود .

مواجهة علنية بين الحكومة والسلفيين

تعليقاً على هذا الموضوع .. موضوع رفع العريضة الى الملك ، واستنكار بعض العلماء التقليديين لطريقة نشرها ، نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية مقالاً في عددها الصادر في التاسع والعشرين من مايو الماضي ، ذكرت فيه ان موضوع الإصلاحات التي يطالب بها علماء الدين سبّبت إنقساماً داخل صفوف العائلة المالكة .. وأضافت بأن رجال الدين ساروا في مظاهرات تنتقد حكومة الملك وأن بعض مؤيدي هؤلاء هم رهن الاعتقال ، وأن شرطة المطاوعة يتصرفون تصرفات هوجاء تهدف الى إحراج الملك ، حتى أنهم إعترضوا إبن الأمير سطام بن عبد العزيز ، وأوسعوه ضرباً أمام أحد الفنادق في الرياض .

ويبدو أن حلفاء الملك التقليديين في المؤسسة الدينية ــ كما تقول الصحيفة ــ ، بدأوا يغيّرون مواقفهم من السلطة ، ويوجّهون الإنتقادات العلنية ضد تصرفات بعض أفراد العائلة المالكة .. وكانت المظاهرات الصاخبة التي أعقبتها إعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين في

القصيم ، تطلق الشعارات المعادية للأمير عبد الإله بن عبد العزيز ، أمير منطقة القصيم ، شمالي الرياض ، والذي منع إمامين معروفين من الخطابة ومن إمامة صلاة الجمعة ، وذلك لإنتقادهما العلني الصارخ لحكم آل سعود الأوتوقراطي ، ولتواجد القوات الأميركية في العربية السعودية .. وقالت مصادر مطلعة لصحيفة الاندبندنت ، بأن العلماء الموقعين على عريضة المطالب الى الملك ، طالبوا أيضاً بطرد أخيه أمير القصيم من منصبه .. كما أن الشيخ عبد العزيز بن باز أرسل إلى إمامي القصيم رسالتي تأييد في صراعهما ضد أخ الملك .

وتضيف الصحيفة .. لكن بعض مؤيدي أميركا داخل العائلة المالكة ، وخصوصاً الأمير سلطان وولداه الأمير خالد ، والأمير بندر الذي يشغل منصب سفير المملكة في واشنطن ، يحثون الملك على الضرب بيد من حديد الزعماء الدينيين المتمردين .

وتقول مصادر مطلعة أن قسماً آخر من العائلة المالكة ، يقوده ولي العهد الأمير عبد الله ، والأمير سلمان حاكم الرياض ، يؤيدون رجال الدين ، نكاية بالأمير سلطان وولديه ، اللذين صاروا يتمتعون بشهرة متزايدة ، وفرتها لهم حرب الخليج .

وتتابع هذه المصادر قولها لصحيفة الاندبندنت ، بأن الملك يسعى لتحقيق حل وسط مع رجال الدين ، وذلك بتسريبه عمداً معلومات تقول إنه خصّص لهم معظم مقاعد مجلس الشورى المرتقب ، وعلى رأسهم ــ بالطبع ــ الشيخ الباز ، والعلماء الذين وقعوا معه عريضة المطالبة بالإصلاحات السياسية ، والإبتعاد عن الولايات المتحدة ، وهم الذين يستحيل إتهامهم بالشيوعية أو العلمانية ، أو بأنهم أجانب أو متفرنجون .

وتقول الإندبندنت .. يبدو أن هؤلاء العلماء طالبوا الملك بإنشاء نظام إسلامي على الطريقة الإيرانية ، يتمثل بإقامة مجلس للشورى له صلاحية «مناقشة وتقرير جميع الشؤون الداخلية والخارجية ، يختار أعضاؤه من بين أكفأ الناس دون استثناء أو تمييز في الجنس أو النسب» .. كما طالبوا بأسلمة جميع الأنظمة الإجتماعية والإقتصادية والإدارية والتعليمية ، ووقف أو إغلاق جميع المؤسسات غير الاسلامية في المملكة .. وإضافة الى ذلك ، طالب العلماء بإصلاح وضع الجيش والقوات المسلحة ، وتوفير السلاح المتطور وتقنية صناعته لبناء جيش مسلم مستقل .

ثم نقلت الصحيفة نصوصاً من مطالبات العلماء الأخرى ، حيث لاحظت ان الاشارة الى تنويع مصادر السلاح والإبتعاد عن المعاهدات والتحالفات غير الاسلامية ، إنما هو انتقاد مباشر لتحالف آل سعود مع القوى الغربية .. ونقلت الصحيفة عن خبير سياسي عربي قوله : ان مذكرة العلماء أدهشته و «إن هذا هو رد فعل خطير رافض للتواجد العسكري الأميركي .. ومعناه ومغزاه واضحان تماما : إن العلماء ينذرون الملك بوجوب إنهاء إرتباطه العسكري بالقوى غير المسلمة» .

الأزمة الثانية

تحت هذا العنوان «الأزمة الثانية» نشرت صحيفة النيويورك نيوزدي ، مقالاً لمراسلتها في الرياض سوزان ساكس ، ركّزت فيه على جوانب مختلفة تماماً من الأزمة ، معتبرة الصراع القائم صراعاً بين «القوى الديمقراطية» المتمثلة في الليبراليين والعلمانيين من جهة ، وبين رجال الدين المحافظين من جهة أخرى ، مما «أجبر العائلة المالكة على الإنحياز لجانب دون الآخر» ! .

تقول الكاتبة : «ش المحافظون الدينيون من ذوي النفوذ هجوماً مضاداً حاداً على المعتدلين الساعين الى تحقيق الديمقراطية في المملكة ، مما أجبر العائلة السعودية المالكة على الإنحياز الى طرف دون الآخر في هذا الصراع المحتدم خلف الكواليس من أجل الوصول الى السلطة السياسية» .

واستوحت الكاتبة من المذكرة التي رفعها العلماء الى الملك بأنها تطالب وعلى الفور بتطهير البلاد ، وطرد المسؤولين الذين يشك في نزاهتهم الدينية ، وتخويل العلماء الصلاحية والسلطة المطلقة في جميع الشؤون المحلية والخارجية .. واعتبرت ساكس ان المذكرة تشكل مرحلة جديدة من الصراع القائم بين المتشددين الاسلاميين وبين الليبراليين السعوديين الذين كانوا يأملون أن تؤدي أزمة الخليج الى تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية واسعة .

وتنقل عن خبير سياسي سعودي قوله «هؤلاء العلماء لا يكتفون بحصّ الناس على زيادة إيمانهم وتقواهم ، لكنّهم يحرّضونهم من أجل الحصول على سلطات سياسية أكبر لأنفسهم» .. وهذا يفسّر مطالبتهم بإنشاء مجلس الشورى ، وهو مطلب كان الليبراليون أول من تقدّم مطالباً بتحقيقه ، رغبة في تحقيق قدر من الإنفتاح الديمقراطي في حكم آل سعود المطلق .

وتقول سوزان ساكس بأن العلماء يقف على رأسهم الشيخ عبد العزيز بن باز ، الذي تقول انه يشغل مركزاً وسلطات هي من الإتساع والقوة ، بحيث لا تستطيع العائلة المالكة تجاهلها .. لذلك ما أن تسلّم الملك المذكرة حتى سارع الى العودة الى الرياض ، ولم يكشف بعد النقاب عن النتائج التي أسفر عنها الاجتماع مع الباز .. لكن الليبراليين يقولون ان الملك لم يهرع لمقابلتهم حينما وضعوا مذكرة مطالبة بالاصلاحات الديمقراطية ، وطالبوا بلغة أكثر تحفّظاً واعتدالاً ، بمنح حريات أوسع للمرأة وللصحافة ، بحجّة أن مثل هذه الحريات ستكون أكثر إنسجاماً مع المبادىء الإسلامية .. أما الصحافة السعودية نفسها ، فلم تأت على ذكر المذكرة من قريب أو بعيد .

وتنقل ساكس عن رجل أعمال سعودي ، قالت أنه مرموق ومن الرياض ، وطالب بعدم كشف إسمه ، قوله : «هذه هي ما يطلق عليه الليبراليون إسم الأزمة الثانية .. الأصوليون الإسلاميون يريدون السلطة السياسية لأنفسهم .. إنهم يريدون حكم هذه البلاد» .

وتضيف .. يبدو للمراقب الخارجي أن العناصر الدينية المتطرفة تحكم العربية السعودية بالفعل ، خصوصاً حين يرى المطاوعة يهوون على الناس بسياطهم المصنوعة من جلد الجمال (وربما المخصصة لضرب الجمال) ، ويعتقلون ويوبخون ويهينون كل من لا يروق لهم تصرفه أو مظهره .. ثم أن النظام القضائي مبنيّ على قوانين الشريعة الإسلامية ، كما يفهمها العلماء السعوديون العاملون تحت إشراف الشيخ إبن باز .

وقد حاول الملك إخماد صوت رجال الدين أثناء حرب الخليج ، خصوصاً فيما يتعلق بتواجد القوات الأميركية في البلاد ، ولكن فترة ما بعد الحرب شهدت تعبيراً سياسياً ودينياً من جميع الجهات ضد تواجد هذه القوات .

وتقول أنه حين أصدر غازي القصيبي كتابه الذي ينتقد فيه المتطرفين الدينيين ، ويتهمهم بممارسة أساليب شبيهة بتلك التي مارسها آية الله الخميني لتحريض الناس على التمرّد ، ضرب على وتر بالغ الحساسية عند السعوديين السنّة ، حيث أوحى بأن هذه الأساليب هي من تصدير الثورة الشيعية في إيران ، التي تلقى رفضاً مطلقاً هنا (نجد) .. ورد الأصوليون السعوديون بهجوم حاد شنّوه على غازي القصيبي ، فاتهموه بإرتكاب خطيئة «العلمانية» .. يضاف الى ذلك أن رجال الدين غير مرتاحين لاستمرار العلاقات وتطورها مع الغرب . خذ مثالاً على ذلك الكتيب الذي أصدره أحد أساتذة الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة ، وهاجم فيه التأثير الهدام «للكفار» على التقاليد

الإسلامية ، بما في ذلك تعليق المملكة لتنفيذ أحكام الإعدام علناً أثناء أزمة الخليج .. ويتساءل الأستاذ في كتابه : لماذا لم نسمع باي تنفيذ لأحكام الإعدام خلال الشهور الخمسة الماضية ؟! .

وتضيف سوزان ساكس .. ولكن العائلة المالكة نفسها ، وحقها في حكم البلاد ، مايزال حتى الآن بعيداً عن النقد المباشر ، ولهذا أثارت مذكرة العلماء التي أشارت بصورة مباشرة الى الفساد في المؤسسات الحكومية التي يشرف عليها أفراد العائلة المالكة ، أثارت دهشة العديد من السعوديين والمراقبين الأجانب .

ذلك أن المتشددين الدينيين الذين يستمدون الدعم من سعوديين شباب محدودي القدرة المالية ، هم الذين يدعون الى تخفيض الرسوم والضرائب ، والى توزيع أكثر مساواة لثروة البلاد الهائلة ، والى إلغاء نظام الإمتيازات الخاصة والمحسوبيات .. كما يطالبون صراحة بعزل أي مسؤول حكومي «دون إستثناء» ، إذا ما ثبت إرتكابه لجريمة الفساد .

وعن حالة الإستياء العامة في البلاد ، تقول ساكس : إن حالة الإستياء العامة التي تسيطر على قطاعات عديدة من المجتمع السعودي ــ قطاع النساء ، والطبقة الوسطى ، وغيرهما ــ ، والقلقة تجاه ظاهرة التضخم كما هي قلقة من المتطرفين الدينيين .. هذه القطاعات مارست ضغطاً غير عادي على الملك فهد .. ويقول الخبير السعودي آنف الذكر : «ليس من مصلحة النظام السياسي القائم ، أن تتعاون كل هذه القوى المدمرة ضده في وقت واحد» .. وتعلق سوزان على ذلك بأن الملك يبدو حتى الآن أنه ما يزال يتحرك ببطء ، لكنه يتحرك على أية حال .. حيث يشير المراقبون في هذا الصدد الى خطابه بمناسبة عيد الفطر الذي قال فيه ان تقدماً ملحوظاً قد تحقق بخصوص إنشاء مجلس الشورى .. ولكن الجميع يعلم أن مفهومه الخاص بهذا المجلس يقضي ألا يمارس أعضاؤه أكثر من مجرد «التوصيات غير الملزمة» .. وبعد إسبوعين من ذلك الخطاب ، تلقى الملك مذكرة العلماء التي تطالب بمجلس مختلف تماماً عما في ذهنه .

التحدي الإسلامي

وتحت عنوان «التحدي الإسلامي للعائلة المالكة السعودية» ، كتب كاريل ميرفي ، في صحيفة الواشنطن بوست تقريراً من الرياض ، نشرته أيضاً صحيفة الغارديان البريطانية في ١١ يونيو الماضي ، قال فيه: ان اليمين الديني المتطرف في السعودية يطالب العائلة المالكة ــ ولأول مرة ــ بالضرب على أيدي مستغلي النفوذ ، الذين يسيئون استخدامه .. ثم يكشف ميرفي عن حقيقة لم تذكرها التقارير السابقة ، ومفادها أن مؤيدي مذكرة العلماء هم الذين وزعوها في المساجد والمدارس وعلى مفارق الطرق ، خارقين بذلك كل معايير الحساسية والحصانة السعودية في مثل هذه القضايا .

إلا أن الكاتب يتفق مع الاخرين بأن المحافظين الاسلاميين يسعون جاهدين الى ممارسة دور رئيسي في عملية إعادة صياغة مستقبل المملكة .. وهي العملية التي قال ميرفي ، ان كل سعودي يتوقع بدايتها في أية لحظة منذ تفجر حرب الخليج ، وربما منذ بداية الأزمة .

وينقل ميرفي عن محرر صحيفة أراب نيوز السعودية قوله : إن عملية نقد الذات قد وفرتها حرب الخليج ، وأن الوضع بدأ بالسخونة ، لكنه لم يصل الى درجة الغليان بعد .. ذلك ما تشهده حالياً مختلف قطاعات المجتمع السعودي .

ويقول .. هناك من ناحية المؤسسة الدينية السعودية ، كبيرة النفوذ ، وتعتبر الثقافة الغربية ثقافة منحطة زائلة ، وتسعى هذه المؤسسة الى خلق مجتمع إسلامي أكثر تقشفاً وأصولية .. ولكن الكثير من السعوديين يعتقدون أن هذه المؤسسة تريد تحقيق المزيد من المكاسب السياسية لصالحها . يقول أحد منتقدي اليمين الديني المتطرف ، إن هؤلاء العلماء ينظرون حولهم الى الأقطار المجاورة .. الى السودان والجزائر وايران ، حيث حققت الحركات الأصولية الإسلامية نجاحات على صعيد السلطة السياسية ، ثم يتساءلون : ولم لا نفعل نحن ذلك ؟ ، ما الذي ينقصنا ؟ ! .

ويضيف .. في الناحية المقابلة تقف نخبة السعودية المثقفة ، قليلة العدد ، ومعظمهم من رجال الأعمال وأصحاب المهن ، الذين يمقتون ظاهرة التطهر الإسلامي بمفهومها الإجتماعي .. هؤلاء يعتقدون أن على بلادهم أن تصبح أكثر إنفتاحاً وتسامحاً .

ويتابع .. أما الملك الذي نجح حتى الآن في الحفاظ على توازن هش بين الطرفين المتصارعين في المجتمع السعودي ، فقد سكب الوقود على نار الحوار الدائر حين قال بأن خطط إقامة مجلس للشورى هي قيد الدرس .. وعلى الرغم من صدور وعود مشابهة في الماضي ، لم تتحقق .. فان السعوديين والدبلوماسيين الأجانب يعتقدون أن هذه المرة ستكون مختلفة عن سابقاتها ، في حين يعتقد البعض أيضاً أن مساعي الملك لتحقيق إصلاحات محدودة تلقى تأييد ولي العهد ، الأمير عبد الله ، وكذلك تأييد الأمير سلطان ، وزير الدفاع ، كما ترضي قسماً من المؤسسة الدينية في البلاد .

ويقول ميرفي ، أن العريضة التي رفعت الى الملك ، وقع عليها خمسمائة قاض ، وأستاذ جامعي ، وعالم دين ، إضافة الى أعلى سلطة دينية في البلاد ممثلة بالشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز .. أما المعتدلون السعوديون ، وهم كثر ، فقد رأوا في العريضة ــ المذكرة ــ ، ولغتها وتوزيعها تحدياً سافراً لوصاية العائلة المالكة المطلقة على مقدرات البلاد ، ومن الواضح أيضاً بأن العائلة المالكة نفسها تنظر الى المذكرة بنفس المنظار ، حيث أرسلت رجال الأمن السريين للتحقيق مع بعض الموقعين عليها ، وإبلاغهم بأنهم ممنوعون من مغادرة البلاد ، حسب مصدرين سعوديين .

نتيجة

إن ما نشر في الصحافة العالمية يمثل بعض إنعكاسات الرسالة التي حشد فيها التيار السلفي كامل اسماء رموزه .. والتي طالبت الملك بإحداث إصلاح جذري في وضع البلاد بعد ان سكنت مدافع حرب الخليج .

وكما هو ملاحظ ، فان التحليلات تصب ــ وهي صحيحة الى حد كبير ــ باتجاه يقنع القارىء بأن ما يجري في السعودية هو بداية تحوّل ، وان مختلف عناصر الصراع بدأت باستعراض عضلاتها لكي تحصل على أكبر قسط من المكاسب فيما اذا جرى التحول .. صحيح ان الصراع يدور حول السلطة والحكم .. وقد نلحظ ذلك بشكل مباشر ككتابة العريضة الموجهة الى الملك وصدامات القصيم وخطابات العلماء والمنشورات التي تتهم الحكم بالفساد .. او غير مباشر ، كأن يواجه التيار السلفي ما يسميه بالتيار العلماني ــ الليبرالي ــ والذي يبدو ان العائلة المالكة تميل إليه ، وإن لم تكن في غنى عن خدمات التيار السلفي الوهابي .. ولا شك بأن وصف الصراع القائم بأنه صراع بين التقليديين من رجال الدين وبين العلمانيين ، إنما يمثل تقزيماً وسوء فهم للمنعطف والتحول التاريخي الذي تمرّ به المملكة .

إنه صراع على السلطة .. صراع فكري وثقافي وسياسي .. وهناك إتفاق بين الليبراليين والسلفيين وغيرهم من القوى في المملكة ، على المطالبة بالشورى ، وان ما يمنع ذلك ليس صراع القوى الاجتماعية ، وهو صراع طبيعي من الممكن حدوثه في أي بلد يمرّ بنفس ظروف المملكة الحالية .. وإن ما يمنع قيام مجلس الشورى هو خوف العائلة المالكة على نفوذها .

إعتقال صحافي سعودي

أثار إعتقال الحكومة السعودية للأستاذ زهير عيسى الصفواني ، إهتماماً كبيرا لدى المنظمات الدولية والاقليمية المدافع عن حقوق الانسان .. وكانت سلطات المباحث في الدمام قد إعتقلت المذكور في منتصف يناير الماضي ، بعد أن أمضى نحو ثلاث سنوات في العاصمة البريطانية ، لندن ، درس خلالها اللغة الانجليزية والكمبيوتر ، ومارس فيها العمل الصحافي ككاتب غير متفرغ .

وتكر بيان صحفي اصدره في لندن زملاء السيد زهير الصفواني ، أن المعتقل - وهو من مواليد صفوى ١٩٦٤ - ، لم تكن لديه انشطة معارضة ضد الحكومة السعودية ، وقد جددت السفارة السعودية جواز سفره مرتين دون ان تعترضه مشاكل قانونية .

وكان المعتقل قد قصد - بعد عودته الى وطنه - ادارة الجوازات بالدمام للحصول على تأشيرة سفر لخمس سنوات ، كما هو الحال في بقية الجوازات السعودية التي تصدرها سفارات المملكة في الخارج ، حيث فوجيء بمجموعة من ضباط المباحث يقتادونه الى سجن الدمام . وقد ذكر شهود عيان ان ضباط المباحث كانوا يعاملون المعتقل بقسوة بالغة .

وأفادت أنباء تلقاها أصدقاؤه من عائلة المعتقل ، أنهم سعوا لمعرفة اسباب الاعتقال سيما وانه جاء بعد فترة من عقد قرانه وفي ظل استعداداته للزواج ، ولم تتمكن عائلته من رؤيته او التحدث اليه ، وفي منتصف يونيو الحالي سمح لاقاربه بزيارته ، لكنه اخبرهم ان «مطوعا» في السجن حكم عليه بالسجن اربع سنوات ، بالاضافة الى ٣٠٠ جلدة ، وان امر الجلد بوشر تطبيقه فعلا .

ولم يعرف المتهم بعد الاسباب التي دعت أجهزة الأمن لاصدار الحكم عليه ، كما لم يتمكن اقاربه من معرفة حيثيات الحكم او تفاصيله .. والمعروف انه لا تتوفر للمعتقلين بتهم سياسية في المملكة محاكمات عادلة ، كما لا يوجد قانون يحدد الجرائم السياسية .

من جهة اخرى ، نفى اصدقاء المتهم أن تكون له اي علاقة بالنشاطات المعارضة ، كما ابدوا استغرابهم من اصدار الحكم .

وقد طالب بيان وقعه «اصدقاء المعتقل» وأرسل لجهات حقوقية عديدة والى السلطات المملكة ، طالب بالكشف عن جريمة السيد زهير الصفواني وتقديمه لمحاكمة عادلة ، ان كانت جريمته جنائية ، والافراج عنه فورا اذا كان يصنف ضمن المعتقلين السياسيين .

كما طالب البيان اللجان الحقوقية ، والاكاديميين في العالم والمثقفين والناشطين في مضمار الدفاع عن حقوق الانسان الى العمل من اجل الافراج عن السيد زهير الصفواني .

التايم : حكم العائلة في خطر

في مقال لمجلة التايم الاميركية نشرته في عددها الصادر في السابع عشر من يونيو الماضي ، يقلم مراسلها دين فيشر ، تحدث فيه حول التطورات الأخيرة في السعودية وقال : (إن الحياة عادت الى طبيعتها ، إلاّ أن رجال الدين المحافظين ، وكذلك الليبراليين صعّدوا معركتهم حول موضوع اتجاه البلاد) . وقال (يمكن ان نقول ان عملية عاصفة الصحراء قد انتهت ولكنها قد كشفت عن صراعات واتجاهات سياسية واجتماعية قوية في المملكة ، حيث يحاول الملك فهد في هذه الدوامة إحداث توازن بين القوى العلمانية والتقدمية وبين الأصوليين .. بالأضافة الى وضع ضوابط على تصرفات افراد العائلة المالكة . إنّ بقاء الأسرة المالكة يتعرّض للخطر) .

واضاف فيشر بأن السياسة الخارجية السعودية لما بعد الحرب (إتّسمت بمزيج من قصر النظر والمصلحة الذاتية .. فقد كان الملك يتخوّف من أن يتعامل مع دولة أكثريتها من الشيعة ، ولهذا فهو يفضّل ان يتعامل مع صدام الضعيف) .

وحول مجلس الشورى قال فيشر بان فهد أعلن عن عزمه تشكيله (من أجل أن يشعر الادارة الاميركية برغبته الجامحة في تطبيق الديمقراطية) ، ولكن موضوع الشورى (لم يتم بحثه مع عموم الناس ولم تطرحه وسائل الاعلام المحلية .. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة السعودية تمنع التجمعات العامة ، كما تحظر على الصحافة طرح القضايا الحساسة الخلافية الداخلية .. ولذا فان الجمهور السعودي يتبع وسائل إعلامية خاصة به كتداول المعروضات والمنشورات التي توزّع بكثرة بعد تصويرها ، كما يتم ارسالها بالفاكس) .

وحول صراع الليبراليين مع المحافظين .. يقول فيشر بان كلا منهما (أقلية) تحاول التأثير في الأغلبيّة الصامتة في المملكة .

وأشار فيشر الى نشاط المطاوعة (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ، وقال ان الملك عيّن الشيخ عبد العزيز السعيد المعتدل وصرف له ١٨ مليون دولار إضافية لميزانية الهيئات مع أوامر بتقليص نفوذ المطاوعة والحدّ من استفزازاتهم .

وتطرّق الكاتب الى اجتماع الملك في ابريل الماضي مع اربع من النسوة اللاتي طالبن في مظاهرة بحق السواقة ، واضاف بانه قال لهن بانه عاملهن كبناته عندما أصدر عقوبة منعهن من الوظائف والسفر ، ولكنه أخبرهن بأن هذه العقوبات سترفع قريباً .

ونقل فيشر عن احد الأمراء قوله

السعودية تتدخل لسحب كتاب سفر الحوالي «حقائق حول ازمة الخليج»

تدخلت الحكومة السعودية مجددا ، لسحب كتاب الدكتور سفر الحوالي ، «حقائق حول ازمة الخليج» من اسواق القاهرة ، حيث كان الكتاب يوزع بكميات كبيرة.

وارجع عدد من الناشرين المصريين سحب اختفاء الكتاب الى محاولة المملكة وقف الحركة المضادة في الشارع السياسي الاسلامي المصري الموجهة لحكومة المملكة.

والكتاب المذكور ، يفضح المخططات الاميركية للسيطرة على المنطقة عبر الوجود الاجنبي في السعودية والخليج ، كما يفضح الدور السعودي في تنفيذ هذه المخططات ، ويرد فيه على فتاوي العلماء السعوديين الموالين للسلطة والذين افتوا بجواز هذا الوجود .

ويرى مؤلف الكتاب ، الدكتور الحوالي ، المدرس بجامعة ام القرى ان الاستجابة لها منافية للاسلام ، وكان الحوالي قد حددت اقامته بمنزله بالرياض اثناء ازمة الخليج اثر استنكاره لموقف الحكومة السعودية في خطب الجمعة وفي ندوات عامة في المساجد ، ويعتقد بعض المراقبين ان له دورا محوريا في اصدار وثيقة العلماء التي قدمت للملك تطالبه بعدم اعطاء تسهيلات او قواعد عسكرية للامريكان في المملكة ، واقامة علاقات متوازنة مع الغرب ، واقامة حكم الدولة السعودية وفق المنهج الاسلامي ، واقامة مجلس للشورى.

وهذه هي المرة الثانية التي تتدخل فيها الحكومة السعودية لسحب كتاب من الاسواق في مصر ، حيث تم سحب كتاب «رسائل جهيمان السبع» قائد انتفاضة الحرم المكي عام ١٩٧٩ لمؤلفه الدكتور رفعت سيد احمد ، وذلك اثناء اقامة معرض الكتاب الدولي في القاهرة في فبراير ١٩٨٨ .

(مع مجيء الخريف القادم ، سيعلن مجلس الشورى ، كما سيحدث تعديل أساسي في التركيبة الوزارية) لكنه لن يشمل وزارتي الدفاع والداخلية .. وقال فيشر بان عدد اعضاء المجلس سيتكون بين ٨٠ ـ ١٠٠ شخصية بالتعيين ، وان صلاحياته ستكون محدودة .

ويختتم الكاتب حديثه حول أهمية مجلس الشورى ، وكيف ان ذلك سيخدم الملك في عملية التوازن ، وفي ضربه للقوى القبلية ، إن لزم الأمر ، كما فعل والده من قبل عندما اختلف مع الوهابيين ـ الأخوان ـ .

السعوديون يطلبون عروضا لانشاء قاعدة عسكرية جديدة

ذكرت صحيفة الفايننشيال تايمز اللندنية في عددها الصادر في ١٩٩١/٦/٧ ان السعوديين طلبوا من منعهدين بريطانيين تقديم عروض مبدئية لبناء قاعدة عسكرية كبرى في السعودية تتكلف عدة مليارات من الدولارات . وستكون هذه القاعدة احد اكبر المشاريع الهندسية المنجزة في العالم .

ولقد وضعت هذه الدعوة حدا للتكهنات القائلة ان بناء هذه القاعدة ، كجزء من عقد ضخم تم توقيعه بين السعودية وشركة ابروسبيس البريطانية ، يتعرض لمشاكل نتيجة الاتفاق العسكري الشامل الذي وقعته السعودية والولايات المتحدة عقب انتهاء حرب الخليج .

واعلنت احدى الشركات التي تم الاتصال بها وهي شركة «B.A.C» ان العقد المزمع عقده ستزيد تكاليفها عن تكاليف نفق القنال الانجليزي الذي يجري بناؤه حاليا بين بريطانيا وفرنسا ، وتبلغ تكاليفه ثمانية مليارات جنيه استرليني .

وصرح احد المتعهدين بأن السعوديين جاهزون للبدء بالمشروع ، ولكن العروض لن تقدم قبل بداية العام القادم .

ستقام القاعدة على مساحة تبلغ ٩٠٠ كيلومتر مربع في صحراء الربع الخالي على بعد حوالي ٣٠٠ ميل جنوب الرياض ، وستضم مدينة تتسع لـ ٢٥,٠٠٠ نسمة ، ومطار حربي مساحته ٢٥ كيلومترا مربعا ، وثلاثة مهابط طول كل منها ٤ كيلومترات ،

كما تضم مستودعات للذخيرة ، وملاجئ محصنة للطائرات ، وتسهيلات تقنية وتكنولوجية اخرى . كما سيجري بناء ميناء بحري قريب منها ، ويجري حاليا تقاسم اعمال العقد بين مجموعة من الشركات البريطانية .

وستكون القاعدة ، بعد اكتمالها ، احدى المدن العسكرية السعودية التي كانت تعتبر عديمة القيمة قبل حرب الخليج ، الا ان تلك الحرب اثبتت نجاح هذه القواعد ـ المدن ـ التي سمحت لقوات الحلفاء بالتمركز السريع وشن هجماتها على الكويت والعراق .

وكانت الفايننشيال تايمز قد نشرت في عددها الصادر يوم ١٩٩١/٤/٣١ تصريحا للامير خالد بن سلطان ، قائد القوات العربية في حرب الخليج ، قال فيه انه لا يرى ضرورة لاقامة قواعد للقوات الارضية الاجنبية على التراب السعودي بعد تلاشي الخطر العراقي . واضاف ان بلاده ستركز على خطتها الطموحة والخاصة بها للتطوير العسكري بدل الاعتماد على الدعم العسكري الخارجي .

وقد فسر المراقبون تصريحات الامير خالد بأنها تسف لاتفاق دمشق الذي وقع يوم ٦ مارس / آذار والذي نص على تمركز قوات سورية ومصرية في السعودية ومنطقة الخليج عموما ، باعتبارها «نواة قوة حفظ سلام عربية» .

وكان الامير خالد قد ذكر ايضا انه في حين قد تدعو الضرورة لبقاء قوات جوية وبحرية اجنبية ، فليس هناك ما يبرر وجود قوات ارضية ، عربية كانت او اجنبية ، بعد تلاشي الخطر العراقي . واعلن ان القوات السورية والمصرية البنت قدرة كبيرة على التحرك السريع في المنطقة «اذا مادعت الحاجة اليها» .

ويذكر ان الحكومات الاوروبية والامريكية اعربت عن رغبتها في سحب جميع قواتها من منطقة الخليج ، مؤكدة قرارها في اتمام سحب هذه القوات خلال ثلاثة اشهر ، غير ان الولايات المتحدة عادت فأعلنت انها ستعزز قواتها البحرية والجوية في المنطقة .

اغلاق بنك الاعتماد والتجارة في اوربا وامريكا يثير التساؤلات حول الاستثمارات الخليجية في العالم

اثار قلق الاوساط المالية قرار بريطانيا وعدة دول اخرى اغلاق بنك الاعتماد والتجارة الذي كان يعتبر احدى قنوات الاستثمار الخليجية الرئيسية في العالم وتملك معظم اسهمه عائلة ال نهيان التي تحكم ابو ظبي.

ويأتي ذلك بعد فترة وجيزة من تجميد اموال العراق ، وقبل ذلك كانت الدول الغربية قد جمدت اموال ايران وليبيا ، وكما جمدت اموال المليونير السعودي عدنان الخاشقجي ، ويبدو ان الدور قد جاء على الاموال الخليجية.

وقد قرر بنك بريطانيا المركزي الغاء الرخصة الممنوحة لواحد من ابرز البنوك العربية في اوربا ، وهو بنك الاعتماد والتجارة الذي يملك معظم اسهمه حاكم ابو ظبي زايد ال نهيان وحكومة ابو ظبي.

وكان عديد من الشخصيات في المملكة والخليج قد انتقدوا سياسة ايداع اموال ضخمة في بنوك الدول الغربية. وقرر البنك تصفية فروع البنك بعد اتهامه بالتلاعب ، وكان البنك يعتبر واحدا من اهم قنوات تدوير اموال البترول من الخليج باتجاه اوربا .

وقد بدأ مصفون بريطانيون عينتهم محكمة في اجراء تحريات بخصوص بنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي تم تجميد ارصدته الى حين التحقيق في عمليات احتيال .

ولكنهم حذروا من ان كشف اسرار الشؤون المالية المعقدة للبنك الذي يعاني من مشاكل قد يستغرق بعض الوقت .

ورأس ثلاثة مصفين من شركة توش روس البريطانية للمحاسبة فريقا كبيرا من الخبراء ارسلوا الى جميع فروع البنك في بريطانيا للقيام بتحقيق دقيق وعاجل في الشؤون المالية للبنك. وتبلغ الايداعات في الفروع البريطانية للبنك ٧٥٠ مليون جنيه استرليني اي مايعادل ١ر٢ مليار دولار منها ٢٥٠ مليون جنيه استرليني مملوكة لاشخاص مقيمين في بريطانيا ، ومعظم البقية مملوكة لمواطنين من الخليج .

وقد تم تجميد هذه الارصدة في اطار محاولة منسقة لضمان اصول مجموعة بنوك الاعتماد والتجارة وهي الشركة الام التي ينتمي اليها بنك الاعتماد والتجارة الدولي وبنك الاعتماد والتجارة عبر البحار .

وبنك الاعتماد والتجارة الدولي الذي يبلغ اجمالي اصوله ٢٠ مليار دولار في شتى انحاء العالم مملوك بنسبة ٧٧ في المئة لاطراف في ابو ظبي اهمها عائلة رئيس دولة الامارات وحاكم ابو ظبي الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان .

ويرى مصرفيون في الخليج ان اغلاق البنك لن يكون له تأثير يذكر على بنوك اخرى في المنطقة ولكنهم قالوا ان وجود بنك الاعتماد والتجارة الدولي في الامارات من خلال بنك الاعتماد والتجارة -الامارات - يهدد بزعزعة الثقة في النظام المصرفي المحلي والاندفاع على سحب الودائع من البنك الا اذا ذكرت السلطات بوضوح انها ستساند البنك .

وذكرت وكالة انباء الامارات ان الشيخ زايد سافر يوم السادس من يوليو الى اوروبا لقضاء عدة ايام ولكنها لم تحدد وجهته . وقال مصرفي ان بنك الاعتماد والتجارة الدولي يعقد اجتماعا طارئا. وقال مصرفيون بالامارات ان بنك الاعتماد والتجارة الدولي يملك ٤٠ في المئة من اسهم بنك الاعتماد والتجارة - الامارات - الذي يودع ارصدة تصل الى مليار درهم تقريبا - ٢٧٢ مليون دولار- من اموال المودعين في بنك الاعتماد والتجارة الدولي. ويمتلك حكام ابوظبي وسلطات دول خليجية ٧٧ في المئة من اسهم مجموعة بنك الاعتماد والتجارة. وقال مسئول حكومي في لوكسمبورغ ان اغلاق بنك الاعتماد والتجارة الدولي ستكون له على الارجح عواقب خطيرة على مجموعة بنك الاعتماد والتجارة ككل .

واضاف انه تم وقف انشطة بنك الاعتماد والتجارة الدولي في ١٤ دولة منها الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والمانيا .

مصر تتهم ايران بمحاولة اخراجها من ترتيبات امن الخليج وتهاجم صمت عواصم الخليج

قال عمرو موسى وزير خارجية مصر ان دور مصر فى امن الخليج اساسى واى محاولات لاخراجها لن تنجح .

وقال موسى فى تصريحات صحفية لا اعتقد ان اى محاولة لاخراج مصر سوف تنجح .والمنطق يقول ان مصر بما لها من دور اساسى فى المنطقة فلا يمكن اجراء ترتيبات امنية بدون التشاور مع مصر .

وردا على سؤال بشان محاولة ايران الانضمام الى الترتيبات الامنية فى الخليج قال موسى ان موقف مصر المبدئى هو ان النظام الامنى فى المنطقة يجب ان يتم عن طريق التفاهم والمواثيق العربية .

وتزامنت تصريحات موسى مع انتقاد صحف مصرية يوم السادس من يوليو لموقف الدول العربية فى عدم التصدى لايران التى هاجمت مصر ورفضت اعطاءها اى دور فى الترتيبات الامنية فى منطقة الخليج .

وقال انه لا توجد خلافات بشان الاعلان عن ترتيبات امنية في منطقة الخليج تشترك فيها قوات عربية من مصر وسوريا .ولكن هناك وجهات نظر متعددة وهو امر صحى ...ان موضوع الامن موضوع خطير ولا تفرض دولة رأيها على دولة أخرى ولكن كل شىء يتم بالتفاهم .

وكانت صحف مصرية قد انتقدت ما اسمته بالصمت العربى الجماعى وعدم تصدى دول الخليج للانتقادات الايرانية للدور المصري في الخليج وخاصة رفضها اعطاء القاهرة اى دور فى ترتيبات امن الخليج .

قال ابراهيم سعدة فى مقال له فى صحيفة اخبار اليوم ان ايران هاجمت دور مصر فى ترتيبات امن الخليج ولكن الاغرب هو هذا الصمت العربى الجماعى عما تقوله ايران وما تخططه ضد العرب وبالذات ضد عرب الخليج .

وقال ان الجمهورية الاسلامية الايرانية تريد ابعاد مصر عن مسؤولياتها تجاه شقيقاتها دول الخليج .

وقال جمال بدوى فى صحيفة الوفد التى تصدر عن حزب الوفد الجديد ان ماهو اغرب من تصريحات ايران هو الصمت العربى تجاه التصريحات الايرانية فلم نسمع عن اجتماع لمجلس الجامعة العربية يتصدى لهذه الهجمة الايرانية التى تتدخل فى شؤون الدول العربية تدخلا سافرا ولا تجد من يرد عليها . وكانت ايران قد هاجمت منذ ايام دور مصر فى ترتيبات امن الخليج على لسان نائب وزير الخارجية محمد على بشارتى الذى قال ان مشاكل مصر الاقتصادية لا تؤهلها لدور امنى فى الخليج .وياتي هذا الجدل بعد قرار اتخذته دول الخليج بتعزيز علاقاتها مع ايران والتفاهم معها على ترتيبات لضمان الامن الاقليمي ، وعدم القبول بمرابطة قوات مصرية كبيرة في اي دولة خليجية ، المر الذي ازعج حكومة الرئيس مبارك التي كانت تتمنى ان تستثمر مشاركتها في حرب الخليج لاقامة تحالف اوثق مع الخليج رغم علاقاتها غير الحسنة حتى الان مع طهران .

ويقول محللون ان السعودية تسعى للحد من دور مصر في منطقة الخليج ويفسرون اعادة التسريع باعادة العلاقات مع ايران بأنه خطوة في سبيل اشراك ايران في الترتيبات الامنية في المنطقة.من جانبهم ، انتقد الايرانيون محاولة ابعادهم عن امن المنطقة التي يشكلون جزء مهما فيها وقال تعليق لصحيفة ايرانية ان مطالبة مصر بالاشتراك في الترتيبات الامنية اشبه مايكون بمطالبة ايران بالاشراف على امن قناة السويس.

المانيا والسعودية تعتزمان توقيع اتفاقية حماية الاستثمار

دعت المانيا الى زيادة الاستثمارات السعودية في اراضيها ، وشجعت الحكومة السعودية على المساهمة في انماء الجزء الشرقي من المانيا و قال يورجن موليمان وزير الاقتصاد الالمانى ان بلاده والمملكة العربية السعودية تعتزمان توقيع اتفاقية لحماية الاستثمار ، من اجل تسهيل تدفق الرساميل السعودية اليها ، ولكنه انتقد اصرار السعودية على ان يقاطع شركاؤها التجاريون اسرائيل .

واضاف موليمان يقول انه ونظيره السعودى محمد على ابا الخيل توصلا الى ان هذه الاتفاقية سوف تدعم من استعداد شركات القطاع الخاص للاستثمار فى البلدين .

ولكن موليمان انتقد السعودية لتضمينها فقرات فى عقود وقعتها مع شركات المانية تضمنت منع هذه الشركات من التعامل مع اسرائيل واضاف ان المانيا تحاول حظر مثل هذه الفقرات التمييزية داخل المجموعة الاوروبية .

وقال موليمان فى مؤتمر صحفى انه يود بصفة خاصة ان يرى شركات سعودية تستثمر فى الجزء الشرقى من المانيا .واضاف يقول ان الدعوة سوف توجه قريبا لشركات سعودية لحضور اجتماع لابلاغهم بفرص الاستثمار فى المانيا الشرقية .

وقد اجتمع موليمان ايضا بوزير الخارجية السعودى الامير سعود الفيصل .وكان يتحدث فى نهاية زيارة للخليج استغرقت اربعة ايام .وزار فى وقت سابق كلا من ايران والكويت .

شركة هيوز تحصل على عقد لبناء نظام دفاع جوى

قالت شركة هيوز للطائرات انها حصلت على عقد قيمته ٨٣٧ مليون دولار من السلاح الجوى الامريكى لاقامة نظام جديد للدفاع الجوى فى المملكة العربية السعودية .

وقالت الشركة ان هذا النظام سيطلق عليه اسم درع السلام وسيمكن السلاح الجوى السعودى من رصد طائرات العدو والدفاع عن نفسه ضدها .

وقالت ايضا ان درع السلام سيكون نظام قيادة ومراقبة يضم معدات لجمع المعلومات وللاتصالات فى ستة مواقع رئيسية ومواقع اصغر فى المملكة .

جدير بالذكر ان المملكة كانت قد اشترت نظاما للانذار المبكر في السنوات الماضية يعتمد على رادارات واجهزة مراقبة تحملها الطائرات وقواعد تلقي ارضية ، ويعرف بالحروف الاولى من اسمه (اواكس) لكن يبدو انه لم يكن مجديا في رصد الهجوم العراقي على الكويت .

السعودية تستضيف ابا نضال

قالت صحيفة التايمز اللندنية في عددها الصادر يوم ١٩٩١/٦/١٢ انه بينما يحاول ياسر عرفات استعادة دعم القادة العرب الذين تنكروا له منذ اندلاع حرب الخليج . فقد ثبت ان العربية السعودية سمحت لواحدة من اشد الجماعات عداءا وكرها له ، وهي مجموعة ابونضال ، ان تفتح مكتبا لها في جدة وذلك في خطوة يرى فيها المراقبون تحركا متعمدا يهدف الى التقليل من اهمية قيادة ياسر عرفات لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد ذكرت وكالة الانباء الفلسطينية «وفا» ان فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير ، ارسل رسالة الى الامير سعود الفيصل ، وزير الخارجية السعودي في محاولة على ما يبدو لاحياء العلاقات بين الطرفين ، وهي العلاقات التي ادى الى قطعها وقوف ياسر عرفات الى جانب صدام حسين اثناء ازمة الخليج .

ولكن يبدو ان الرياض ستواصل معارضتها لاستمرار قيادة عرفات للمنظمة . وقد رفضت السعودية جميع محاولات عرفات السابقة لاستعادة كسب رضى السعوديين ، اكبر ممولية .

ولم يحدث في الماضي ان دعمت السعودية جماعة ابونضال المنشقة عن فتح ومنظمة التحرير .. ولكن بعد اتخاذ قيادة منظمة التحرير لقرارها الوقوف الى جانب صدام ، بدأ المسؤولون السعوديون يعقدون اللقاءات مع ممثلين لفصائل فلسطينية اخرى في محاولة لخلق قيادة بديلة . كما صعدت الجهود والمحاولات للاطاحة بالسيد عرفات ،

بعد انتهاء الحرب مباشرة . وان قرار السماح لممثل مجموعة ابونضال بفتح مكتب في السعودية ، وهي المجموعة التي جعلت همها الاطاحة بالسيد عرفات ، يعد آخر دليل على خيبة أمل السعودية بقيادة ياسر عرفات .

وعلى الرغم من العلاقات السابقة بين منظمة ابونضال «صبري البنا» والنظام العراقي ، يبدو ان السعوديين على استعداد للتعامل مع اي شخص غير عرفات .

ويقول مصدر امني فرنسي ان الامير سعود الفيصل قابل في دمشق وفدا فلسطينيا يتضمن قياديين من منظمة ابونضال ، ويقال انه طمأن الفلسطينيين الى انهم سيكونون على الرحب والسعة في العربية السعودية .

ويعتقد المسؤول الفرنسي أن هذه البادرة جاءت ، جزئيا ، كتعبير عن الشكر والعرفان لتوقف نشاطات هذه المنظمات الفلسطينية اثناء حرب الخليج .. فقد كان يتوقع ان تشن جماعة ابونضال والمنظمات الاخرى هجمات ضد اهداف امريكية وحليفة خلال حرب الخليج ، لكن شيئا من ذلك لم يحدث ،

رغم هجمات بالقنابل شنها مجهولون في كل من تركيا واليونان ، ويقال بأن هذا الموقف اتخذته هذه المنظمات بعد تلقيها وعدا بالاموال والمساعدات والدعم من العربية السعودية والكويت .

وحتى عام مضى ، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتلقى ثلاثين بالمائة من الدعم العربي المخصص لها ، او ما يعادل ٧٢ مليون دولار سنويا ، من المملكة . وخلال الحرب قامت السعودية بتجميد كل حسابات وارصدة المنظمة في السعودية ، كما يتهم كبار المسؤولين السعوديين ياسر عرفات بأنه «خان القضية الفلسطينية» .

رسالة مدهشة

كتب ستيفن فرانكلين في جريدة شيكاغو تريبيون في التاسع عشر من مايو الماضي مقالاً عن الحركة التغييرية في السعودية ، جاء فيه : «في حركة مدهشة للعمل الديمقراطي المتنامي في السعودية قام ما يقارب الخمسمائة شخصية دينية بالمطالبة بإصلاحات سياسية في النظام ، كإقرار مجلس الشورى .. ويعتقد الدبلوماسيون الغربيون في الرياض ، أن هذه الخطوة جريئة ومؤثرة في بلد لا توجد فيه انتخابات وتصدر القرارات بأوامر ملكية .. كما أنها المرة الأولى التي يعمل فيها رجال الدين كمؤسسة جماعية لطرح مطالبهم على الحكومة» .

وقال الكاتب : مع أن الرسالة قد ناقشها الصحافيون كثيرا ، الا ان اي من الصحف السعودية لم تجرؤ على نشرها، لأنها اعتادت على عدم التعرض لأي موضوع يمس الحكومة وأمنها ..

ونقل عن صحافي سعودي قوله : (كان التاني من أغسطس نقطة تحوّل ، فقد اكتشفنا أننا لا نملك قوة ولا دفاعاً ولا أي شيء آخر) .

صندوق النقد ينتقد اتجاه الشرق الاوسط للتسلح ويدعو الى توفير اموال الحرب للتنمية

انتقد صندوق النقد الدولي بشدة تزايد الاتجاه للانفاق على التسلح في العالم الثالث ، وقالت دراسة للصندوق صدرت حديثا انه على الدول الصناعية ان تدعم قيودا مقترحة على صادرات السلاح بتشديد الرقابة على استخدام المعونات المالية التى تقدمها اذا كانت تريد ان تكبح جماح الانفاق العسكرى فى الدول النامية .

وتعيد الدراسة الى الأذهان حقيقة ان سباق التسلح الذي شهدته منطقة الشرق الاوسط منذ منتصف السبعينات لم يؤد الى منع الحروب او تخفيف التوترات ، بل ان تراكم السلاح كان في الاغلب واحدا من اسباب الحرب ، وتعتبر المملكة العربية السعودية بين اكثر دول العالم انفاقا على التسلح بالقياس الى حجم اقتصادها ، ونوعية التحديات التي تواجهها.

وتقدر استثمارات ثلاث دول خليجية هي السعودية والامارات والكويت في الدول الصناعية بما يصل الى ٤٥٠ مليار دولار ، بينما لم تقدم هذه الدول الى شقيقاتها العربية الفقيرة اكثر من ٣٠ مليارا من الدولارات خلال العشرين عاما الماضية ، وهو مايعادل ٦,٦ بالمائة من اجمالي الاموال التي تستثمرها في الغرب.

وبينما تساعد الاموال الخليجية في اوربا والولايات المتحدة على انماء تلك البلاد الغنية فان ملايين الناس في العالم العربي يعيشون دون مستوى الفقر ، كما هو الحال في مصر والسودان ودول القرن الافريقي العربية وكذلك في الدول الاسلامية الشقيقة.

وتظهر الدراسة ان بعض الدول النامية كانت تخصص بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٨ما يصل الى ربع اجمالى الناتج المحلى وحوالى نصف الانفاق الحكومى سنويا على التسلح .

وقال هيويت ان عشر دول منها تسع دول من الشرق الاوسط كانت تخصص باستمرار اكثر من ١٥ فى المئة من اجمالى الناتج المحلى على التسلح بينها اسرائيل و وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا ومصر وليبيا .

واضاف قائلا ان الدول التى تخصص جزءا كبيرا من مخصصاتها على التسلح ... تنفق على التسلح اكثر مما تنفق على التنمية او التراكم الراسمالى وفى بعض الحالات اكثر مما تنفق على الغذاء والاسكان .

وانفقت المملكةالعربية السعودية على شئون الدفاع والتسلح خلال عقد الثمانينات مايقل عن ٦٨ بالمائة من مجمل الايرادات الحكومية ، ففي ميزانية ١٩٨٣ حصل القطاع العسكري على ٤٦ بالمائة من الايرادت ، وفي السنة التالية ٤٨,٥ بالمائة ، وفي السنوات اللاحقة على ٤١,٥ بالمائة و ٧٣بالمائة وفي العام ١٩٨٨ كانت حصة القوات المسلحة ٦٨ بالمائة من الاموال المخصصة كميزانية للدولة – تقرير لمؤسسة النقد السعودي –.

من المنظور العالمى هناك جدل قوى يؤيد خفض الانفاق العسكرى خفضا منسقا .ان الخفض المنسق للانفاق العسكرى الذى لا يغير التوازن الاستراتيجى سيزيد الرفاهية الاقتصادية فى العالم.

وتجىء هذه الرسالة الصريحة بصورة غير معتادة من جانب الصندوق وسط مناقشات اثارتها حرب الخليج وتدور حول كيفية وقف انتشار السلاح وبخاصة فى المناطق التى تشهد صراعات . وقد وضعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا خططا للحد من مبيعات السلاح وايدت المجموعة الاوروبية فى الاسبوع الماضى تشكيل ادارة لتسجيل الاسلحة التقليدية فى الامم المتحدة . وستمثل هذه الدراسة اساسا واقعيا للمحادثات القادمة .ويشارك كبار المسؤولين فى البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مسؤولى صندوق النقد الدولى الشهور بالقلق بشان الانفاق العسكرى الذى انطلق عنانه .

واظهرت الدراسة ان نسبة الانفاق العسكرى من الناتج المحلى الاجمالى كانت الاعلى فى الدول الدائنة مثل دول منظمة البلدان المصدرة للبترول – اوبيك .

مستقبل حقوق الانسان في الخليج العربي

التجاذب بين النظام القديم وتيارات التحديث

توفيق الشيخ

دراسة ألقاها الكاتب في ندوة نظمتها المنظمة العربية لحقوق الانسان - فرع المملكة المتحدة ، في منتدى الكوفة بلندن

ليس من المبالغة القول ان احداث العامين الماضيين على المستوى الاقليمي والدولي هي التي سترسم ملامح التطورات المتوقعة على المدى المنظور ،فيما يتعلق بحقوق الانسان في دول مجلس التعاون الخليجي ، نشدد على ان الاحداث والتطورات هي التي ستكون صاحبة التاثير الاساسي بالنظر الى مانعتقد من غياب ارادة التغيير عند من بيدهم القرار والخيار.

وفي اعتقادي ان مجمل ماجرى خلال هذه الفترة سيؤثر ايجابيا في المنطقة ، لكن يجب ان لاننظر الى التطور المتوقع كما لو كان سيحدث تلقائيا او ضمن سيرورة سلسة ، او انه لن يتحدد من حيث السعة والعمق بالتاثيرات الجانبية التي تتدخل كعنصر اعاقة في التحرك الايجابي.

ان عناصر الدفع التي توفرت في الفترة الاخيرة بفعل احداث الخليج ، واتساع الموجة الديمقراطية في العالم ، تجد في المقابل مقاومة شديدة من داخل النسيج الاجتماعي لاقطار المنطقة ، هذا التعارض هو في حقيقة الامر احد صور الصراع بين نظام المجتمع – الدولة القديم وتيارات التحديث . وعندما نتحدث عن تطورات متوقعة في حقوق الانسان فانما نعرض حلقة من حلقات ذلك الصراع بين الجانبين الذي اتخذ شكله المتبلور منذ ظهور اولى انعكاسات الثروة البترولية في المنطقة.

وفي المجمل فان الوضع العام لحقوق الانسان في منطقة الخليج يتاثر مباشرة بعاملين : اولهما ..التطورات المماثلة في العالم العربي ،

الثاني .. التجاذب بين عناصر القوة في النظام القديم وتيارات التحديث.

تاثير التطورات في العالم العربي :

رغم مايقال عن عناصر التميز في النظام الاجتماعي – السياسي في دول الخليج قياسا الى نظيره في العالم العربي فان الحالة السياسية وتاثيراتها على حركة المجتمع تبقى شبيهة الى حد بعيد كما ان الوضع العربي العام – لاسيما الخطاب السياسي السائد وتطبيقاته – يعطي قوة دفع للاتجاه الديمقراطي او نقيضه في بقية الاقطارالعربية ، ان الاتجاه المتنامي الى الديمقراطية في اجزاء من العالم العربي يترك تاثيرات ملحوظة في بقية الاجزاء كما ان النمط العسكري الذي ساد الوطن العربي في فترات سابقة ترك اثاره على الدول الاخرى ، ومثل ذلك يصح القول عن التيارات الاجتماعية مثل التيار القومي الذي ساد لفترة والتيار الاسلامي الذي ساد اخيرا.

لقد حدث تطور مهم في اليمن والجزائر والاردن ، كما ان هناك هامشا معقولا من حرية التعبير في مصر ، وهي تطورات تستحق الاهتمام مقارنة بما كان سائدا قبل سنوات قليلة حينما كانت الدول العربية تخضع جميعها لقوانين الطوارىء المعلنة او غير المعلنة.

ولعل بعض هذه التطورات قد تاثر بالتيار الديمقراطي الذي اكتسح دول اوربا الشرقية لكن الضغوط الشعبية في كل بلد خلقت تاثيرا غير هين ، ولعل هذا مايفسر انها جاءت مباشرة بعد احتجاجات واسعة ترافقت مع انكسار هيبة السلطة ، كما حدث في الجزائر والاردن ، وكان لاعادة الحياة البرلمانية في الاردن تاثير مباشر في الخليج ظهر في دولة واحدة على الاقل هي الكويت التي شهدت خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من عام ١٩٨٩تجمعات وتظاهرات شعبية تطالب باعادة مجلس الامة المعطل منذ عام ١٩٨٦ ، وقد قاد تلك الاحتجاجات نواب المجلس السابقون وايدهم التجار وطلبة الجامعات. ان تحولا باتجاه الديمقراطية في بلد لايمكن عزله عن الاتجاه العام في العالم العربي اذ لايمكن اقامة واحة للديمقراطية في صحراء تسيطر عليها العساكر.

من ناحية اخرى فان التطور بهذا الاتجاه في اي دولة خليجية سيترك هو الاخر تاثيراته في الدول الاخرى ضمن المجموعة الخليجية ، ولذلك كان المثقفون الخليجيون يقولون خلال ازمة الخليج ان تجربة الكويت ستكون مؤشرا على امكانية اختراق الحصار المضروب حول التحول الديمقراطي في المنطقة . وحول تبادل التاثير داخل المجموعة الخليجية يعتقد معظم المعارضين ان تعطيل المجلسين النيابيين في البحرين والكويت ما كان ليتم لولا الضغط الخارجي ويقصدون به ضغط المملكة العربية السعودية التي تعتبر ان اي تجربة للديمقراطية في الجوار ستكون ذات تاثير خطير على تماسك النظام الاجتماعي في المملكة .

وقد شهدت القمة الخليجية التي عقدت في مسقط في العام ١٩٨٩ دعوة وجهها السلطان قابوس للاعتبار بما جرى من احداث في اوربا الشرقية وعلق المراقبون عليها الكثير من الامال ، لكن يبدو ان تلك الدعوة لم تكن موضع ترحيب من جانب الزعماء الاخرين ، وقررت القمة تشكيل لجنة لدراسة الموضوع الذي اقترحه قابوس لتقدم تقريرا الى القمة التالية ، لكن هذه القمة عقدت في قطر السنة الماضية ولم يجر الاشارة الى اللجنة او تقريرها كما لم يدرج ذلك الموضوع في جدول الاعمال ، ويبدو ان الموضوع قد تقرر طيه ، وحتى في عمان ذاتها فان السلطان قد اعلن في خطاب له بمناسبة العيد الوطني عزمه على توسيع القاعدة السياسية لحكمه باقامة مجلس للشورى ، ثم ظهر بعد ذلك ان المجلس المنشود سيضم اعضاء معينين ولن تكون له صلاحيات المحاسبة او وضع السياسات الرئيسية للبلاد . ، وحسب مايعتقد

العمانيون فان السلطان يريد تحولا تدريجيا لايؤدي الى الانتقاص من مكانته في النظام الاجتماعي.

من هذا ان نستنتج ان الحديث عن تطورات عميقة في حقوق الانسان في الخليج يجب ان يأخذ في الاعتبار التطورات المماثلة في العالم العربي ، فما سلف يشير الى التجاذب بين الدفع الخارجي للتغيير والمقاومة الداخلية التي يقوم بها النظام الاجتماعي التقليدي .

التجاذب بين النظام القديم وتيارات التحديث في المنطقة :

تتزايد بالتدريج تاثير الضغط الداخلي باتجاه التغيير و يبدو ان المحرك الرئيسي لقوة التغيير الاجتماعي داخل مجتمعات الخليج العربي هو تنامي حجم و دور الطبقة الوسطى المدينية وحلولها التدريجي في قلب حركة المجتمع.

ان المجتمعات الخليجية – باستثناء الوافدين – هي مجتمعات شابة اذ تبلغ نسبة الشباب بين ١٥ الى ٢٤ سنة حوالي ١٩ بالمائة من اجمالي السكان ، ومع التحسن السريع الذي طرأ على مستوى المعيشة بعد تدفق البترول فان الحاجة الى تحديث البلاد قد حمل معه قوى جديدة لتحتل مكانة بارزة في المجتمع بالتوازي مع تغير في نظام توازن القوى وهيكل العلاقات داخل المجتمع باتجاه التحول من النظام الاجتماعي التقليدي الى نظام الدولة الحديثة..

هذا التطور الذي يبدو عفويا وحتميا هو المحرك الاقوى للتغيير في مجتمع لايزال يعيش في العقد الاخير من القرن العشرين بتقاليد القرون الماضية . فرغم مضي نصف قرن على تدفق البترول في الخليج وبداية تمأسس الدولة فان النظام الاجتماعي مايزال اميل الى المحافظة على نظام القبيلة العربية التقليدية . ان هذا لايقتصر على المضمون الفلسفي لنظام الحكم بل يتعداه الى قواعد تقاسم القوة وهيكل العلاقات الاجتماعية ، وتجد المثال الواضح على هذه الحالة في تضاؤل قيمة المؤسسة وتضخم قيمة الشخص.

ان ابرز سمات الحياة في المجتمع التقليدي هو تمركز القوة في الشخص الواحد – زعيم القبيلة او العائلة – كما تتحدد طرق الوصول الى الزعامة او القوة بدرجة القرب من الزعيم ، وهكذا فالكبير في الغالب يولد كبيرا والصغير يبقى صغيرا بغض النظر عن الكفاءة او الانجاز.

ومع انتقال المجتمع التقليدي الى طور الدولة فان الذي يحدث هو تفكك عناصر القوة في النظام القديم بما فيه تغير هيكل العلاقات واعادة تعريف النفوذ الاجتماعي ومقوماته واساليب ممارسته وبالتالي سبل الوصول اليه. ويتجلى مجتمع الشخص الواحد باوضح مايكون في الخليج مع اختلاف طفيف ،فمحور القوة هناك اوسع قليلا من الشخص الواحد لكنه اضيق من ان يتجاوز حدود عائلته ويظهر ان استمرار هذا الوضع اصبح الان موضع شك ،فهو يتعرض لتحديات اساسية من بينها بصورة خاصة ان الطبقة الوسطى التي نشأت في رحم النظام التقليدي بدأت تنشق عليه وتبحث لنفسها عن دور يوازي دور القوى الرئيسية السائدة.

ويبدو انه من المحتم ان تصل هذه القوة الجديدة الى غاياتها ،بالنظر الى ان مجمل التطورات الجارية تصب في مصلحتها ،اضافة الى الحاجة الماسة من جانب الاقوياء في الطبقة القديمة الى خبرات ومعارف الطبقة الجديدة من اجل الاستمرار في قيادة المجتمع ، واستحالة الاستمرار لفترة طويلة في المستقبل بحكم البلاد باساليب القرون السابقة .

ان عملية حلول اعضاء الطبقة الجديدة في قيادة النشاط الاجتماعي هي عملية معقدة ولم تكن خلوا من المقاومة من جانب القوى الرئيسية المسيطرة على مقاليد القوة في النظام القديم.

لعل من المفيد الاشارة الى ان الطبقة الوسطى ولاسيما المثقفة والتجارية قد نشأت ابتداء في رحم النظام القديم واريد لها ان تكون اداة لتثبيت اركانه في مواجهة الحاجات التي استجدت عن الانفتاح على العالم بعد اكتشاف البترول ، وكانت في وقت من الاوقات تعبيرا عن فشل الطبقة القديمة في اثبات قدرتها على استيعاب التحديات التي توجهت الى مبررات شرعيتها ، وقد استطاعت هذه الطبقة ولعدة عقود ان ترعى قيام قوة عمل متعلمة تخدم مباشرة استمرار النظام القديم وتسد الثغرات التي انكشفت بعد التحول الاقتصادي ، وهكذا وجدت طبقة وسطى حليفة للنظام القديم او خادمة له ، وهذا يفسر قدرة النظام القديم على الاستمرار لفترة طويلة نسبيا دون ان يناله مانال النظام العربي كله من خروق منذ منتصف الخمسينات وحتى اليوم..

لكن هذا الوضع غير الطبيعي لايبدو انه مؤهل للثبات زمنا طويلا وقد بدأ ذلك التحالف يتمزق بالفعل ولعل ماجرى بعد ازمة الخليج في المملكة العربية السعودية وهي اكثر دول المنطقة محافظة ،والنظام القديم فيها اكثر احكاما وسيطرة هو اشارة الى ان الصراع يتزايد شدة وان التغيير قادم بقرار سياسي او بفرضه كامر واقع.

لقد كان ملفتا جدا صدور احتجاجات علنية من جانب جهتين كان المتوقع ان يكونا الصف الاخير في المحتجين او على الاقل فيمن يعلن الصراع المفتوح في الشارع مع دهاقنة النظام القديم واعني بهما النساء ورجال الدين. بطبيعة الحال لانريد هنا التقليل من شأن المساهمة التي تقدمها هاتان الفئتان او نفي استعدادهما للقيام باحتجاج ، ان المقصود بالتحديد هو بيان انه لم يكن من المتوقع ان يكونا في اولى الدرجات من سلم القوى المرشحة

التحوّل في أوضاع حقوق الانسان تتأثر إيجابياً بنتائج الصراع بين الطبقة التقليدية والطبقة المتعلمة

★★★

دعوة السلطان قابوس للإعتبار بما جرى في أوروبا الشرقية ، لم تكن موضع ترحيب زعماء الخليج ، وسلمت الى لجنة « لقراءة الفاتحة عليها »

للاحتجاج والانشقاق على القوى التقليدية وبالقوة والعلانية التي مارسا فيها التعبير عن مطالبهما ٠لقد كانت مبادرة كل منهما اشعارا بان الصراع يمتد على كل الاتجاهات مع تنامي حجم الطبقات الاجتماعية الجديدة وتسارع اتجاهها الى انتهاج الاسلوب الاحتجاجي المباشر٠

ان التزايد المتوالي في حجم القوى التي يمكن تصنيفها ضمن الطبقة الوسطى المرشحة لان تكون ارضا للتغيير يعكس السيرورة الحتمية في هذا الاتجاه فقد ازداد عدد الطلبة السعوديين في المرحلة الجامعية من ٤٢ ألفا في عام ١٩٧٧ الى ٩٠ ألف في ١٩٨٨ كما ازداد عدد الطلبة في الثانويات من ١٤٧ ألف عام ١٩٨٣ الى ٢٤٤ ألف عام ١٩٨٨ ، وفي جانب آخر يعكس التحول في اتجاه السكن من الريف الى المدينة وجها آخر للتحولات الاجتماعية فقد كان يسكن الريف السعودي في نهاية الستينات ٧٠ بالمائة من اجمالي السكان بينما تحولت النسبة بحدة في مطلع الثمانينات بحيث اصبح ٦٧ بالمائة من السعوديين يسكنون المدن ، وتشير هذه الارقام الى ارضية التغيير الاجتماعي المنتظر٠

لقد أدى النشاط الاقتصادي الذي طرأ على المنطقة منذ اوائل الستينات الى تفسخ جزئي لبعض الاطارات الاجتماعية التقليدية خاصة القبيلة لصالح الدولة المركزية ، وارتبط هذا التفسخ بالانتقال الجغرافي الى اماكن العمل والدخول في علاقات اجتماعية جديدة ، كما ارتبط بتوفر مصادر مالية مستقلة للفرد مما قلص في داخله الشعور بالقلق على المصير الذي كان في الماضي دافعا للارتباط بالاطار الاجتماعي التقليدي ،وهذا يعني في احد الوجوه ان عناصر القوة التي يرتكز عليها النظام القديم وبينها على الاخص الاطارات الاجتماعية الحليفة او الشريكة لم تعد بنفس قوة التاثير او الضبط التي كانت عليها في السنين الماضية ، كما ان انتشار التعليم وتوسع المدينة يعني تفكك النمط الابوي في الحياة الاجتماعية لصالح استقلال الفرد الذي يبدأ اقتصاديا لكنه ينتهي ثقافيا واجتماعيا٠ كما ان ازدياد حركة السفر الى الخارج والاختلاط بالعالم من شانها ان تنضج تصور ابناء المنطقة لاتجاهات التغيير المطلوب٠

سيرورة التحول :

لكل طور من اطوار المجتمع قوى يفرزها وتكون عوامل تثبيته ، والتحديث يفرز قوى جديدة تأخذ في الحلول تدريجيا او بصورة فورية محل القوى التقليدية المرتبطة بالمجتمع القديم٠ وحسب النمط السياسي المعاصر فان ابرز سمات الانتقال الى الدولة الحديثة هو حلول المؤسسة محل الشخص – الزعيم ،واخذ دوره في تسيير عجلة النشاط الاجتماعي و حلول القانون العام محل ارادة الزعيم في وضع ضوابط لحدود واهداف هذ النشاط،ومن المفترض ان يكون القانون موحدا يخضع له الجميع ، تطبقه هيئات يتساوى امامها الجميع ،الامر الذي يقلص كثيرا من الحاجة الى دور الشخص – الزعيم كمحرك للمجتمع او كضابط لحركته ، انه في الحقيقة عملية انتزاع للارادة الاجتماعية التي تركزت في وقت ما في يد الزعيم واعادتها الى المجتمع عن طريق الهيئات التي تمثله٠

وتسعى القوى الجديدة لاخذ مكانها ضمن هيكل القوى الاجتماعية عن طريق وسائل الضغط المتاحة مثل تشكيل الاحزاب والمؤسسات الاجتماعية وجماعات الضغط ويبدو ان هذه الطريقة التقليدية هي المتوفرة لاعطاء القوى الجديدة قيمتها التي تتناسب مع التغير الضروري في الادوار٠

لقد كان من المفترض ان ينضج هذا التحول منذ زمن طويل ، لكنه تاخر حتى الان لاسباب متعددة ، وقد كان منتظرا ان تحدث بعض التطورات في اوائل الثمانينات ،حينما توقع العديد من الباحثين ان تتفجر التوترات الاجتماعية بسبب اهمال الحكومات لاهمية استيعاب التطور الاجتماعي ،المترافق مع النمو الاقتصادي السريع الذي اعقب الفورة البترولية في النصف الثاني من السبعينات بوضع برامج لتحديث التنظيم الاجتماعي موازيا للتنظيمات الاقتصادية الجديدة ، والحقيقة ان المخططين كانوا من الذكاء بحيث اصطنعوا اطارات استيعاب امتصت طيلة عقد من الزمن تلك التفجرات المحتملة ،مع تجاوز الحاجة الى احداث تغييرات سياسية تنال من مكانة النخبة الحاكمة ، وكان ابرز تلك الخطط هو اطلاق الحريات الاقتصادية كبديل عن الحريات الاسياسية والاجتماعية ،وفتح الابواب امام المبادرة الفردية مادامت محددة بالاطار الاقتصادي٠

ومن حسن حظ الحكومات المحلية ان ذلك قد ساعدها في تحييد التاثيرات الخطرة للثورة الايرانية التي كانت قد انتصرت للتو على الضفة الثانية من الخليج٠

في الوقت الراهن فان التحول يتخذ صورة متسارعة باشد مما كان في الماضي ، وثمة قناعة متنامية لدى الطبقة المثقفة الخليجية بان الحديث عن حقوق الانسان وضمانها لايمكن ان يتحقق الا اذا تطور النظام السياسي باتجاه اتاحة المجال للرقابة الشعبية وتوسيع قاعدة المشاركة العامة في العمل السياسي ، ومع استمرار الوضع كما هو الان فان هذه الحقوق ستكون ورقة للمساومة السياسية وقد يطاح بها في اي وقت من الاوقات ، لذلك فان معظم الذين يدعون الى صيانة حقوق الانسان من الخليجيين يربطونها باصلاح النظام السياسي باتجاه اقامة المؤسسات التي تضمن استمرارية الاصلاح٠

مثال الكويت :

وينظر الجميع الى ما سيحدث في الكويت والمملكة العربية السعودية باعتبارهما مؤشرين على نجاح الجهود التي تقوم بها القوى الاصلاحية في اقناع النخبة السياسية بفائدة التغيير ، وقد حددنا هذين البلدين بالخصوص لسببين مختلفين فالكويت شهدت تجربة ديمقراطية لفترة طويلة نسبيا ، وتمارس فيها الدعوة الى المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة النظام بصورة واسعة ومن جانب قطاعات كبيرة من الشعب ، وقد نجحت المعارضة في اقناع الامير بالتعهد خلال الازمة باعادة الحياة النيابية بعد التحرير ، وقد علمتم انه جدد الوعد بذلك وحدد موعد لانتخابات جديدة في اكتوبر من السنة القادمة ، ان ماينتظر الان هو انهاء العمل بقانون الاحكام العرفية التي يفترض انتهاء اجلها في نهاية هذا الشهر ، وما يجب ان تسفر عنه من الغاء القيود المفروضة على حرية التعبير لاسيما الغاء القرار الاميري الذي صدر عام ١٩٨٦ بتجميد بنود الدستور التي تحمي الحريات العامة وتعطيل قانون المطبوعات الذي يضمن حرية الصحافة ، والغاء القوانين التي وصفت بانها مقيدة للحريات والتي صدرت بعد تعطيل مجلس الامة ولاسيما قانون منع التجمعات.

واذا كانت البلاد ستمضي فعلا في اتجاه اعادة الحياة الديمقراطية فيجب ان تتخذ الخطوات التي تسبغ المصداقية على الوعود الرسمية ، لكن ثمة خشية من ان كل شيء سيتاخر الى مابعد اعادة تشكيل جهاز الامن الذي انهار مع الاجتياح العراقي للاراضي الكويتية ، وهذا يعني انه حتى الوعد باجراء انتخابات في نهاية العام القادم قد لايوضع موضع التنفيذ.

والحقيقة ان للتشاؤم ادلة اكثر من التفاؤل ، فقد كان متوقعا على سبيل المثال ان تكون الحكومة التي شكلت بعد التحرير ممثلة للقوى السياسية الرئيسية في البلاد وان تكون اعادة الحياة النيابية بين ابرز اولوياتها ، لكن كما علمتم فان هذه الوزارة لم تضم ايا من القوى المهمة في البلاد ، حتى تلك التي اتفقت مع العائلة الحاكمة خلال فترة الاحتلال على تجميد الدعوة لمحاسبة المسئولين عن التقصير الذي قاد الى انهيار البلاد في ظرف ساعات قليلة امام الجيش العراقي واستبعاد المطالبة بتغييرات تطال ابرز القوى في الحكومة القديمة مقابل التعهد بتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم والتعجيل باعادة الحياة الديمقراطية.

ومن الواضح ان انعدام اي شكل من اشكال الرقابة الشعبية هو المسئول في الوقت الراهن عن الانتهاكات اليومية لحقوق الانسان ، ونشير بالخصوص الى ذلك الذي يمارس بصورة رسمية ، ومن بينه احكام الاعدام والسجن الطويل الامد التي صدرت على من يزعم تعاونهم مع جيش الاحتلال ، وترحيل المئات من الناس الى العراق قسرا رغم المخاطر التي ربما يتعرضون لها عند تسليمهم الى القوات العراقية ، والقرار الذي صدر بالغاء تراخيص الاقامة لجميع الوافدين والطلب اليهم التقدم من جديد بطلب الاقامة الامر الذي يحمل في طياته تجاوزا غير مبرر لقوانين صدرت في فترة استقرار سياسي وقانوني للبلاد ، ولاتجد لها مبررا سوى النية في ممارسة تمييز غير قانوني ضد بعض الوافدين ، ربما من الدول التي يزعم انها ساندت العراق خلال الحرب في الخليج.

اقول ان ماحدث خلال الاشهر الثلاثة الماضية لا يبعث على التفاؤل لكن سننتظر مابعد انتهاء امد الاحكام العرفية لنرى ما الذي سيحدث ، خاصة وان تحالف المعارضة الكويتية عازم على الاستمرار في الضغط على الحكم ، وقد تبين حتى الان فاعلية الاجراءات التي قام بها التحالف ، فحينما اعلن عن اقامة تجمع احتجاجي في الرابع من يونيو الجاري اعلن الامير تحديد موعد للانتخابات النيابية ، وهو بين المطالب المهمة للمعارضة.

ان الصراع في الكويت هو نموذج لما يحدث في جميع دول الخليج فثمة تاثيرات خارجية وضغوط دولية ودفع داخلي باتجاه الديمقراطية ، وهناك في المقابل مقاومة داخلية ومقاومة اقليمية وميل في ميزان القوى لصالح الجهة التي تقاوم التغيير ، وسيظهر التوجه خلال الاشهر القليلة القادمة نتيجة هذا الصراع ولاسيما قدرة الاصلاحيين على تحدي التاثيرالاقليمي المضاد ، لانه سيعطي مثالا عن قوة هذا العامل وقدرته على التاثير في الدول الاخرى الاعضاء في المجموعة الخليجية.

مثال السعودية :

كان اخر علامة على تصاعد الضغط الداخلي الداعي الى تطوير الحياة السياسية هو الرسالة التي وجهها عدد من علماء الدين والاكاديميين البارزين من التيار الديني الى الملك فهد في مايو الماضي وتضمنت مطالب تمثل الى حد بعيد معظم ماهو متفق عليه بين الاصلاحيين في البلاد ، وقد وزعت تلك الرسالة التي كانت اشبه باعلان سياسي على نطاق واسع في جميع انحاء البلاد كما نالت صدى كبيرا في الخارج واعتبرت ابرز مؤشرات الانشقاق الذي حدث في الوسط الديني بعد ازمة الخليج.

وكانت البلاد قد شهدت خلال ايام الأزمة انتقادات لاسلوب الحكومة في ادارة البلاد اطلقت فوق المنابر ، ووزعت من ثم في اشرطة كاسيت ، وقد رافقها زمنيا المسيرة الاحتجاجية التي شارك فيه النساءالداعيات الى الغاء القوانين المقيدة لحرية النشاط النسوي رغم انها قد اتخذت عنوان المطالبة بالغاء القانون الذي يمنع منح النساء اجازة قيادة السيارة.

وقبيل ازمة الخليج باسابيع قليلة وجه عدد من المثقفين

المملكة سعت دائماً الى منع الدول المجاورة من فتح المجال أمام المشاركة الشعبية في العمل السياسي ، وتطورات الأوضاع في الكويت مؤشر على إمكانية تحييد التأثير السعودي في السياسة الداخلية لدول الخليج

ووجهاء البلد رسالة مطولة الى الملك فهد جاءت في معظمها شبيهة بتلك التي وجهها العلماء بعد الحرب ، وان كانت اقل جرأة في التعبير واقل تركيزا على المطالب الحرجة.

وفي الوقت الراهن تدور مناقشات في جميع المدن بين المتعلمين حول الحاجة الى الاصلاح السياسي وحدوده. وياتي هذا في الوقت الذي يتحدث فيه المسئولون الحكوميون عن قرب الاعلان عن اصدار الدستور وتشكيل مجلس الشورى وتطبيق اللامركزية الادارية. سوف لن يكون مستغربا اذا تحركت عجلة التغيير في المملكة بسرعة اقل مما يمكن ان يحدث في دول اخرى ، فالطبقة السياسية القديمة تقدم في الحقيقة اول تنازل ملموس تجاه المطالب المتصاعدة بالاصلاح. وايا كان حجم هذا التنازل فاننا نعول عليه ايجابيا لانه حسبما نعتقد سوف ينقل البلاد من حالة الانغلاق الكامل الى شيء من الانفتاح ، الذي نتوقع ان يعالج خوف الناس من التحدث في الشئون العامة والخوض فيما يعتبر سياسة حسب الاصطلاح المتداول ، كما انه سوف يرفع الحظر المفروض على التطور المطلوب في دول الخليج الاخرى.

بين المشكلات الملحوظة في العمل السياسي في المملكة هو ندرة الثقافة السياسية ومحدودية شعور عامة الناس بحقوقهم ومكانتهم ضمن النظام السياسي للبلاد ، وهذا يفسر ما نلاحظه من قلة اهتمام الناس بالقضايا العامة وضيق القاعدة الشعبية التي تدعم الاحزاب او الجماعات السياسية ونشير بالخصوص الى عدم وجود نشاط اجتماعي واسع في ميدان حقوق الانسان.

وفي تصوري ان القيود الشديدة المفروضة على العمل السياسي والتعبير عن الرأي في الامور التي تصنف تحت عنوان السياسة وتشدد الحكومة في التعامل مع الذين تجرأوا على هذا اوجد رادعا قويا في نفوس الناس تجاه الاقتراب من اي امر له علاقة بالسياسة ايا كانت اهميته او مسماه . اود هنا الاشارة الى ان معظم الحكومات حتى الدكتاتورية منها تسعى لاقناع الناس بخطابها السياسي وهي بذلك تشركهم ولو باعتبارهم اتباعا في مشروع سياسي ،الامرالذي يجعلهم قريبين نوعا ما من تفهم الامور في الطبقة العليا من الدولة ولو من جانب الموالاة والتبعية ، اما في المملكة ودول خليجية اخرى بينها قطر وعمان فان الخطاب السياسي لايتضمن على الاطلاق مانسميه مشروعا سياسيا او مبررات سياسية ، فبين الحديث عن الالتزامات الدينية واغراء الناس برفاهية الحياة يصبح مضمون الخطاب مجردا الا من دعوة الجمهور للاقرار بنعمة وجودهم ولين معاشهم وشكر من يعتبر سببا فيه اي السلطة.

وفي الاسبوع الماضي وجه المسئولون لوما قاسيا الى بعض علماء الدين الذين نشروا رسالة تتضمن مطالب سياسية كما ان بعض الاساتذة الجامعيين الذين وقعوا على الرسالة تلقوا انذارات بنقلهم من وظائفهم اذا اثاروا الموضوع في الجامعة ، وكان المبرر الرئيسي لهذا العتاب هو نشر الرسالة بين الجمهور الامر الذي يتضمن تحريضا للعامة على التدخل في الامور السياسية كما قيل . ان هذا يظهر مدى مايحيط بالحياة السياسية في هذا البلد من قيود ، ولذلك فاني اعتقد ان تحقيق الحد الادنى من المطالب المتفق عليها بين المواطنين والحكومة وهو اعلان الدستور واقامة مجلس الشورى و الغاء المركزية الادارية ، سيكون تحولا عظيما في تاريخ البلاد لسبب واحد ، هو انه سيعطي للناس فرصة الاهتمام بالقضايا السياسية والكلام فيها ، وبالتالي تعويد الناس على الاهتمام بما يجري في البلاد وحولها باعتباره شانهم ايضا ،وليس كما كان حتى الان شان الحكومة وحدها.

خلاصة :

ان المشكل الرئيسي فيما يتعلق بصيانة حقوق الانسان في هذه المنطقة راجع في تقديري الى عدم الاعتراف بالوجود المستقل للفرد ، وقد ورثنا هذا عن النظام الاجتماعي الذي كان سائدا في المنطقة وبقيت فلسفته والطبقة المعبرة عنه قائمة وممسكة بازمة الامور حتى اليوم ، لكن ثمة تحولات اجتماعية داخل كل قطر تهيء الارضية المناسبة للتغيير ، الذي لابد ان يترافق مع اصلاحات مماثلة في دول العالم العربي الاخرى لاسيما في الشرق الاوسط نظرا للتاثيرات المتبادلة بين اقطار العالم العربي ، وكما ظهر للسادة فاني متفائل بحدوث تغييرات قريبة رغم ماذكرته من معوقات.

واريد الاشارة في الخاتمة الى بعض الخطوات الجوهرية التي ينبغي اتخاذها باتجاه المعالجة الواقعية للانتهاكات الرسمية لحقوق الانسان في المنطقة ، وابرزها في اعتقادي توقيع دول المجموعة الخليجية على الوثائق الدولية الضامنة لحقوق الانسان لاسيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الثقافية والسياسية والاقتصادية ، وفصل القضاء عن السلطة التنفيذية وتاكيد استقلاليته ، و رفع القيود ا لمفروضة على حرية التعبير عن الرأي.

وتتحقق مثل هذه الامور لاينبغي انتظار مبادرات السلطات السياسية بل لابد من نشاط اهلي وبالاخص في ميدان الدفاع عن الذين يتعرضون للاضطهاد بسبب ارائهم ومعتقداتهم ، ونتيجة لغياب النظام القضائي العادل ، وعدم اعتراف الحكومات المحلية بالضمانات القانونية للمتهمين في جرائم حرية التعبير ، ان قيام جهد اهلي يتبنى الدعوة الى حماية حقوق الانسان من شانه ان يشدد الضغط لاقرارها كما يستثمر الاتجاه العالمي الموازي في اقناع الحكومات المحلية بعدم خطورة الاقرار بهذه الحقوق .

من المشكلات الملحوظة في العمل السياسي في المملكة .. ندرة الثقافة السياسية ، ومحدودية شعور عامة الناس بحقوقهم ومكانتهم ضمن النظام السياسي للبلاد

* * *

تحقيق الحدّ الأدنى من المطالب المتّفق عليها بين الحكومة والمواطنين ، وهي إعلان الدستور وإقامة مجلس الشورى وإلغاء المركزيّة الإداريّة ، سيكون تحوّلاً عظيماً في تاريخ البلاد ، لأن ذلك سيدخل الناس في عمق الإهتمام بالشأن السياسي

عضو اللجنة التنفيذية للتجمّع الديمقراطي في السعودية
يتحدث عن مأزق الحكم في المملكة

إنشاء مجلس الشورى سيكون دون مستوى الطموح ، وسيدفع باتجاه تحقيق مطالب أخرى

تواكباً مع الضغوطات التي تواجهها الحكومة السعودية من شرائح المجتمع بمختلف إتجاهاته ، والداعية الى إرساء مبدأ الشورى والانفتاح والتعدّدية .. تشكّلت في البلاد تجمعات سياسيّة ، ولجان حقوقيّة مطالبة بإحترام المواطن والإعتراف بحقوقه .. في هذا العدد حاورت « الجزيرة العربية » الأستاذ ناصر عبد الله ، عضو اللجنة التنفيذيّة للتجمّع الوطني الديمقراطي في السعودية ، وهو تجمّع شكّل حديثاً ، وطرحت عليه أسئلة تتعلّق بقضيّة الوطن والتحوّل التاريخي الذي يشهده اليوم .
فيما يلي نصّ الحوار ..

س : ما هي الأهمية التي تستخلص من تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي في السعودية في هذا الوقت ؟

ج : تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي جاء استجابة لظروف موضوعية وذاتية ، فالعالم يشهد نزوعا ملحوظا نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، وهذا يمس الانسانية جمعاء دون استثناء ، واصبح معها بقاء واستمرار او فناء اي نظام سياسي ، يعتمد على مدى احترامه لهذين الموضوعين الكبيرين . وبلادنا ليست بمعزل عما يجري حولها من متغيرات اخذت تعصف بالعالم اجمع ، فهي تتأثر بشكل او بآخر بهذا التيار الجارف من التغيير الحاصل ، وقد تنامى في السنوات الاخيرة في السعودية وعي شعبنا لحقوقه الاساسية والمتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان ، بل ان شعبنا اصبح يرفض اساليب الحكم القديمة القائمة على التفرد بالسلطة والاستئثار بها ، واخذ يعبّر عن رفضه هذا ، بالحركة الاحتجاجية التي اخذت تتنامى بشكل ملحوظ والتي شملت فئات اجتماعية واسعة ساهم فيها حتى رموز محسوبة في خانة النظام الحاكم ، وفي نفس الوقت نشهد تصدعا ملموسا لحاجز الخوف الذي كان يكبل الجماهير إزاء النظام الحاكم ، وإصراره على إبراز المطالب الشعبية المتمحورة حول ضرورة احداث اصلاح سياسي ، وكأنها تريد هدم كامل النظام .

من هنا تنبع أهمية ولادة التجمع الوطني الديمقراطي في هذا الوقت ، وهي مساهمة لتأطير وتنظيم هذا التحرك الواعي نحو تحقيق الديمقراطية وصيانة حقوق الانسان في بلادنا ، وللدفاع عن السيادة الوطنية التي نلحظ الآن مدى المساعي المحمومة التي تبذل من قبل حكام بلادنا للتفريط بها ، ورهن بلادنا بمقدراتها وسياساتها بالهيمنة الامريكية .

س : في ظل منع النشاط لاي معارضة علنيّة ، ما هي الوسائل التي ترونها ممكنة لممارسة العملية التغيرية والقيام بدور في مجال دفع المواطنين للمطالبة بالإصلاح السياسي ؟ .

ج : سنسعى بكل الامكانات فرض وجود هذا التجمع . ومن أجل حماية هذا البقاء والاستمرار يجب الاستناد على شعبنا بجماهيره الواسعة الواعية لقضية الديمقراطية واهمية احترام كرامة المواطنين ، ونحن عازمون على مجابهة كافة الضغوط التي سيمارسها النظام لوأد وانهاء نشاط تجمعنا ، انطلاقا من كونه ، وهذا مثبت في ميثاقه المعلن ، لا يسعى للإطاحة بالسلطة السياسية وتقويض النظام القائم ، بل لتحقيق اهداف اساسية تمس اي مواطن عادي ، بحيث تحفظ له الحياة الكريمة ولبلادنا العزة الوطنية ، وهنا لا بد من العزم الاكيد والارادة القوية لفرض وجودنا وتحقيق برنامج عملنا .

ان الجماهير الشعبية هي خير ضمان لبقاء واستمرار نفوذ تجمعنا الذي سوف يكافح دون كلل من أجل تحقيق الآمال الوطنية ، والاهداف النبيلة ذات الطابع الانساني ، واعتقد ان الديمقراطية ومبادىء حقوق الانسان اصبح لها صدى لا يستهان به لدى شعبنا بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية .

سنتحرك كتجمع ، لتحقيق الاهداف التي ثبتها الميثاق ، في كل الاتجاهات ، وسنتبع كل الطرق الممكنة ، املين ان نسهم ولو بشكل متواضع في دفع المسيرة الوطنية قدما الى الامام ، جنبا الى جنب مع بقية الفصائل الوطنية الفاعلة على الساحة في بلادنا .

س : من المؤكد انكم قمتم باتصالات متعددة مع لجان حقوق الانسان ، والمهتمين بالديمقراطية في الوطن العربي ، فكيف رأيتم تقييم هذه اللجان لوضع الحريات في بلادنا ؟ .

ج : بعد مراجعة بسيطة لملفات الوضع الحقوقي لبلادنا سواء الصادره عن لجان حقوق الانسان او الهيئات الحقوقية في البلاد ، وحركات التحرر الوطنية .. يتضح لنا التالي :

لقد ظلت السعودية لفترة طويلة وكأنها خارج حركة التاريخ بفضل العقلية التي حكمت البلاد ، والتي تسعى الى عزل شعبنا عن كل تطور سياسي او اجتماعي او ثقافي ، وفرض حصار حديدي يحول دون حصول اي تأثر لما يجري في العالم الخارجي ، خاصة على صعيد الحريات ، وضرورة ترسيخها كمسألة محورية واساسية لرقي الشعوب وتقدمها .. ان الحريات في بلادنا تمارسها فئة محدودة ومقتصرة على العائلة الحاكمة التي يستطيع افرادها استنشاق

حرية قولاً وفعلاً ، في الوقت الذي يحرم الشعب بكامله عن ممارستها كحق اكدته الشرائع الحقوقية ، بما تعنيه من حرية الرأي والتعبير والتجمع .. الخ من الحريات العامة .

اضافة الى ذلك لا نجد في هذا البلد الغني بالثروة والحضاري جداء اي قانون يضمن او يكفل الحد الادنى من الحريات الديمقراطية ، فالرقابة مفروضة على كل شيء ، وقائمة الممنوعات لا حدّ لها في بلادنا ، بما فيها تعدد المذاهب الدينية .

ان الرأي العام العالمي والعربي ، وخاصة في الاوساط المهتمة بقضية الديمقراطية والحريات ، يستغربون حقا عندما يدركون ان السعودية .. هذا البلد الذي يقوم على بحيرة من النفط ، وبهذا الغناء الفاحش .. يعيش فيه شعب محروم ومجرد من اي حرية او اي شكل من اشكال الديمقراطية ، بما فيها الحرية الشخصية ، فهي معدومة .

وجراء هذا الوضع يعيش شعبنا حالة اغتراب سياسي عميقة ، فهو مستبعد بشكل مطلق عن المشاركة في السلطة السياسية ، ليس هذا فحسب ، بل انه يحرم عليه التعبير او ابداء رأيه ازاء هذا الاسلوب او ذاك لتطبيق السلطة السياسية ، سواء كان على الصعيد الداخلي او الخارجي .

ان وضع الحريات في بلادنا في حال يرثى لها ، فالشعب في حاجة الى ان يملك ناصية التغيير .. ليتمكن وهو مستند على الحريات الديمقراطية وارادته الحرة من دفع مسيرة بلاده قدما الى الامام ، نحو العدالة والمساواة والتقدم .

س : ما هي رؤيتكم وموقفكم من وعود الحكومة بالنسبة الى مجلس الشورى الذي كثر الحديث عنه ، وكذلك بالنسبة للدستور ونظام المقاطعات ؟.

كلّما واجه النظام متاعب داخلية ، وتحركا وضغوطات شعبية ، اطلق مثل هذه الوعود .. والمتابع السياسي يستطيع ان يرصد صحة هذا القول ببساطة بالغة ، ويبدو ان الظروف الآن قد تغيرت وخاصة بعد ازمة الخليج ، اذ اصبح على النظام لزاما ان يفي بوعوده حتى ولو كان الإيفاء بشكل مشوه .. أما المماطلة في تحقيق هذه الوعود ، فإنه يعني الدخول في مأزق حقيقي ، في وقت تتسع في البلاد الحركة الاحتجاجية والمطالبة باجراء تغيير في هيكلية النظام السياسي للحكم .. وكما ذكرنا سالفا ، فان الحركة الاحتجاجية في البلاد شملت مختلف الفئات الاجتماعية ، بما فيها الشخصيات الوطنية ورموز النظام نفسه ، وفي الوقت نفسه دفعت ازمة الخليج بكل تداعياتها نحو تعميق الوعي السياسي لشعبنا ، وادراكه بوجوب مشاركته في الحكم ، واهمية تقرير مصيره بنفسه ، وضرورة استيعابه لمسألة هامة تتعلق بتعديل السلطة السياسية .

ان الحكم مضطر هذه المرة للاستجابة للالتزامات التي وضعها امام المواطنين ، والتي في حال تحقيقها ، لن تكون بالمستوى الذي وصلت اليه حركة الاحتجاج الشعبي المطالبة بوضع حد للتفرد بالسلطة ، ووضع حدّ للفساد والتلاعب بمقدرات الشعب .

واعتقد حتى لو اقدم النظام على اخراج مجلس الشورى المزمع تشكيله الى النور ، فإن ذلك سيكون خطوة دون الطموح الذي تسعى اليه الحركة الشعبية في بلادنا ، والتي تطالب بتشكيل مجلس شورى منتخب يحاسب الحكومة على سياستها الداخلية والخارجية ، ويكون ممثلا فيه خيرة ابناء الشعب دون تمييز ، وأن يناط بهذا المجلس مهمة الدفاع عن مصالح الوطن والامة ، مستندا في نشاطه على التراث العظيم لإمتنا العربية والاسلامية .. وهنا — بالذات — ارى مأزق النظام الحاكم ، فهو ان أقدم على إنشاء مجلس الشورى ، فإنه سيفتح الطريق لمزيد من المطالب والاقتراحات لتطوير هذا العمل الناقص ، والذي لا يستجيب والطموح المعبر عنه من مختلف الفعاليات ، وفي الديوانيات (في المنطقة الوسطى) ووسائل الاعلام المحلية والندوات .

أما إذا أحجم النظام عن تنفيذ وعوده بشأن المجلس ، فإن ذلك سيؤدي الى وضع انفجاري لا احد يستطيع التنبؤ بحجم دائرته او مداه .

س : كيف تقيمون واقع المعارضة في السعودية حاليا ؟ وما هي تصوراتكم لمستقبلها ؟ .

ج : هموم الحركة الوطنية يطول ويطول الحديث عنها ، ولكن استطيع القول بايجاز ان الحركة الوطنية في بلادنا تعاني من ازمات :

اولها : أنها غير قادرة على الارتقاء الى مستوى الاحداث ، لتتمكن من الاجابة على التساؤلات الكبيرة التي تطرحها الأحداث ، بحيث تثبت نفسها كقوة سياسية مؤثرة تستطيع أن تنتزع ما تطرحه من مطالب عادلة تضمنتها برامجها السياسية ، واكدت عليها في خطابها السياسي .

★★★

إذا أحجم النظام عن تنفيذ وعوده ، فإن ذلك سيؤدي الى وضع إنفجاري لا أحد يستطيع التنبؤ بحجم دائرته ومداه

★★★

وثانيها: أنها تعيش التشرذم والتمزق والصراعات الثانوية ، وهي غير مدركة تماما لأهمية التعاون لتحقيق اي مطلب وطني ، وانتزاع المزيد من التنازلات التي يمكن أن يقدم النظام عليها مضطرا ومجبرا امام حركة وطنية قوية متراصة واعية لمسؤولياتها التاريخية .

ثالثها: لأن فصائلها العلمانية والاسلامية على السواء قد تصاب بين فينة واخرى بضيق الافق ، والغرور السياسي ، الذي يفقدها القدرة على استيعاب صعوبة المرحلة ، وبالتالي اهمية العمل المشترك بين مختلف الفصائل الوطنية .

رابعا: أن العديد من فصائل الحركة الوطنية ظلت ولفترات طويلة منشدة الى مراكز خارج البلاد ، واتخذت من هذه المراكز مصدرا للقرار الوطني ، وهنا أصيب العمل الوطني بجروح عميقة مؤلمة ، وهذا شمل التيارات اليسارية والاسلامية على السواء .

خامسها : أن نشاط العديد من فصائل الحركة الوطنية ظل متقوقعا في منطقتي القطيف والاحساء الشيعيتين ، وسبب ذلك «صنمية» ما ، وعدم دقة في تقييم الوضع السياسي للبلاد عموما .. ناهيك عن الانعزالية التي عانت منها الاحزاب والقوى التي انحصر نشاطها في هذه المنطقة الوطنية المعادية اصلا للحكم السعودي

سادسها : أن الحركة الوطنية فتية وشابة ، وتجاربها محدودة .. لذلك فإن أخطاءها عديدة ، ولم تسمح ظروف البلاد القمعية القاسية والصعبة للحركة الوطنية ان تراكم تجاربها وبشكل متواصل ، يؤمن لها النضج ، والقدرة الكافية على معالجة القضايا الشائكة التي تعترض العمل الوطني .

هنا لا بد من الحديث عن الظروف الموضوعية التي تحيط او التي تعمل في ظلها الحركة الوطنية ، فالنظام قمعي وشرس .. والبلد تنعدم فيه ابسط اشكال التعبير ، كما تسود في ظروفنا اغراءات المجتمع الاستهلاكي التي تشكل عاملا ضاغطا على المناضل باستمرار .. كل هذه الظروف عملت على تكريس الجوانب السلبية في الحركة الوطنية ، فالنظام لا يعطي فرصة لفصائل الحركة الوطنية لاعادة النفس او التواصل ، فالاعتقالات لا تتوقف ، وملاحقة الوطنيين مستمرة اضافة الى مغريات حياة البذخ والاستهلاك .

كلمة اخيرة في هذا الخصوص .. إن الحركة الوطنية تحتاج الى أن تكون دقيقة في طرح شعاراتها ، وعليها ان تتجنّب وتبتعد عمّا يسمى «الثورية» والمثالية المفرطة .. يجب أن تكون الشعارات متواكبة مع مطالب الشعب ، اما بناء الاشتراكية او النظام الاسلامي على شاكلة ايران في السعودية ، فليس سوى طموح .. يجب

التركيز في مرحلة تطور السعودية وواقعها على مسألتين اساسيتين : الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، فاذا استطاعت الحركة الوطنية تحشيد اوسع القوى حول هاتين المسألتين ، والتي اصبحت ظروف الواقع المعاش تسمح بالاستجابة لها ، تكون قد حققت انتصارا كبيرا في المعركة ضد الفساد والديكتاتورية والاضطهاد التي يمارسها الحكم .

س : تعقيبا على ما سبق ، ماذا لو تنكرت الحكومة لكل ما تدعون اليه ، وامتنعت عن الرضوخ لصوت العقل ، فهل لديكم خطط بديلة؟ .

ج : احيانا تنقلب المبالغة الى ضدها .. فالحركة الوطنية ظلت والى فترة طويلة مثالية ، مما جعلها غير قادرة على تحقيق أي نجاح على صعيد التحول الديمقراطي على الأرض .. ثم ان الحكومة السعودية لا يمكنها ان تظل بمنأى ومعزل عن الوضع العام العالمي الذي يشهد نزوعا نحو الديمقراطية .

نقطة اخرى : ان الولايات المتحدة والدول الكبرى ستقع في احراج كبير اذا اصر النظام السعودي على البقاء على الوضع الحالي .. وبناء على هذا فإننا سنواصل الجهد لتحقيق وضع ديمقراطي صريح في بلادنا .

س : كيف تستفيد من أزمة الخليج لإصلاح وضع الحريات في البلاد؟

جاءت ازمة الخليج لتكشف عن :

أولا : ان الكيانات القائمة في منطقتنا هي كيانات مصطنعة هزيلة ،لا تقوى على تأمين الحد الادنى من الدفاع عن نفسها امام اي هزة او عدوان خارجي ، وان هذه الكيانات لا تستطيع البقاء او الاستمرار دون لجوئها الى الاجنبي طلبا لمساعدتها ، فالكويت اختفت في ساعات معدودة دون ان تقوم بقية بلدان مجلس التعاون بتحريك ساكن ، لتجدة دولة هي عضو في حالف مقدس يربط بين اعضائه رباط امني عسكري ... وبذلك بينت الاحداث انه لا بد من حقيق وحدة شعوب المنطقة حتى تتمكن من ستعمال مقومات الامة القوية القادرة على حماية فسها امام اي هجمة قد تحصل في المستقبل ، يبدو ان حكام المنطقة يعون ذلك ولكن ارتهانهم للعم سام، واستراتيجيته لا تسمح لهم حتى خالفة الادارة الامريكية المصرة على ابقاء لمنطقة على شكل كيانات ضعيفة ، تدر الارباح لى الماكنة الامريكية ، وتدفع الاقتصاد لامريكي والغربي نحو التطور والتقدم .

ثانيا : ان غياب الديمقراطية في بلدان نطقتنا قد سبب خللا كبيرا في اوضاعها ، احدث هوة عميقة بين الحاكم والمحكوم ، الذي دا وكأنه غير معني بما تتعرض له البلاد ، لأنه مبعد عن المشاركة ولو في حدها الادنى في الحكم ، وتقرير مصيره بنفسه ، وابرزت ازمة الخليج هذا الجانب واكدت انه لو وجدت الديمقراطية في العراق ، لما استطاع صدام ان يشن حربه الخاسرة .. ولقال الشعب العراقي كلمة الفصل في هذا الشأن ، كما انه لو وجدت الديمقراطية في الكويت ، لما حصلت حالة التفكك والتشرذم التي عانى منها المجتمع الكويتي بسبب تجميد الحياة الديمقراطية في البلاد ، ورأينا كيف نزحت الجماهير الكويتية من بلادها في اول فرصة لها للهرب من بطش الاحتلال وبعد هروب العائلة الحاكمة الكويتية .

إن الديمقراطية تشكل صمام امان ، وهي الدافع الوطني الصحيح لتطور بلداننا بعيدا عن سياسة التسلط والقمع والدكتاتورية ، وهي البديل لحالة التباعد والاغتراب التي تعاني منه شعوبنا.

وقد اصبحت الديمقراطية قضية اساسية في حياة الشعوب ، وبدونها لا يمكن لهذه البلدان ان تدخل العصر بكل قيمة الانسانية ومفاهيمه الحضارية .. اذ لا يمكن قبول وضع شاذ كالوضع السائد في المنطقة الذي يحرم فيه المواطن من ممارسة حقوقه الطبيعية ، ومن المساهمة في ادارة شؤونه وتقرير مصيره بنفسه ، بل يحرم فيها من ممارسة حرياته الشخصية.

لا بد لنا كقوى وطنية ان نسهم في ابراز قضية الديمقراطية باعتبارها مسألة محورية لحياة شعوبنا ، وان نحشد كافة القوى في سبيل تحقيقها في منطقتنا الخليجية عموما .

ثالثا: ان الارتهان للأجنبي والاستناد اليه ، وتقديم كافة التسهيلات له ، وتنظيم وجوده على اراضي البلاد .. هو امتهان لكرامة الامة ، وانتهاك لسيادة الوطن ، وقد كرست ازمة الخليج بنتائجها المأساوية الوجود الامريكي على اراضي بلادنا ، ورهنت البلاد بمقدراته وسياساته بالاستراتيجية الامريكية المعادية لمصالح الامة العربية وكافة الشعوب المكافحة من اجل استقلالها وتقدمها ، وهنا لا بد للقوى الوطنية في السعودية وبقية بلدان الخليج ان تدرك خطورة هذا الوضع ، وان تشدد من نضالها ضد الهيمنة الاجنبية مهما كان مصدرها .

وفي هذا السياق نستنبط اهمية الالتقاء بين كافة القوى الوطنية في الجزيرة العربية حول اهمية تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في بلادنا ، وابتعادها عن براثن الهيمنة والتبعية ، باعتبارها نقاط يمكن ان تشكل الاساس الصحيح لصياغة برنامج للتعاون بين كافة فصائلها الوطنية ، وتنقل هذه القوى الى مرحلة متطورة من التعاون والتكاتف ، لكي تستطيع ان تقوم بدورها الوطني الفعال وتحقيق اهدافها وبرامجها السياسية.

الشيخ بن باز والشورى

في لقاء صحافي مع مجلة الرابطة التي تصدرها رابطة العالم الإسلامي ــ عدد ٣١٥ الصادر في مايو الماضي ــ ، تحدث الشيخ عبد العزيز بن باز عن مسألة الشورى ، في معرض حديثه عن الطريق لازالة ما اسماه غبار الفتنة التي بدأت بغزو العراق للكويت .

وقال الباز انه ينبغي العناية بالشورى الاسلامية ، وان التشاور إنما يكون في الأمور التي ليس فيها دليل واضح ، وفيما يخفى من المسائل التي تبدو للحاكم واعتبر ذلك من أهم المهمات الملقاة على المسلمين .. وأشار الباز الى أن أهل الشورى هم «أهل العلم والبصيرة وأعيان الناس العارفين بأحوال المجتمع ، لا من هب ودب ولا من الناس الملاحدة أو من الناس المعروفين بالعقائد الزائفة» .

وتابع الشيخ عبد العزيز الباز قائلا بأن واجب الدول المنتسبة للإسلام ان تحكم شرع الله وأن تترك التحاكم الى القوانين الوضعية التي وضعها الشرق او الغرب وانه «إذا وجد نظام أو قانون يوافق الشرع في أية مسألة من مسائل القانون فلا بأس .. ويمكن للدول أن تضع قوانين يعرفها الناس ويستفيد منها بشرط موافقتها للشرع ، وهذا ليس من تحكيم القوانين بل هذا عمل بالشرع» .. واعتبر مراقبون هذا القول ان الباز لا مانع لديه من وضع دستور للمملكة ، شرط ان تكون الانظمة والقوانين متطابقة مع الشرع ، حيث يشرح ذلك بقوله : «إذا وضعت الدولة قانونا يعرفه الناس ... في أبواب معينة يسير عليها الناس على هذى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فهذا لا يسمى قوانين ... وليس هذا ببدع من القول ولا يضر إذا لم يكن مخالفا للشرع» .

إن حديث الشيخ بن باز عن الشورى وعن النظام الأساسي ، يعطي إنطباعا بأن الحكومة تشاورت معه حوله ، ولكنه يطالب بأن يكون أعضاء مجلس الشورى من شريحة واحدة .. ففي إجابته على سؤال : «هناك مطالبات بإحداث بعض التغييرات في المجتمع بعد هذه الأزمة ، التي كشفت عن بعض الأمور فما رأيكم في هذا ؟» .. قال : «يجب على الذين ينتخبون الرؤساء والأعيان أن يتحرّوا في المنتخب أن يكون من أهل الدين للإستقامة والعقل الراجح والعقيدة الصالحة ومحبة الخير ، وألا ينتخبوا من هب ودب ، وينبغي على من ينتخب أن يتحرّى الشخص وأن يكون صالحا لقيادة المجتمع .. ثم أيضا هناك مسألة الولايات لاصغيرة مثل ولاية أمارة في بلدة أو قرية أو رئاسة جمعية أو إدارة مدرسة ، فيجب أن ينتبه وأن يختار لكل أمر ما يناسبه ... بأن يكون المختار من أهل الكفاية وأهل الإستقامة وأهل الأمانة وأهل المعرفة» .

بقلم ـ حمزة الحسن

موقف التيار السلفي من المواطنين الشيعة في المملكة

طائفيّة التيار السلفي تحدّ من توسّع شعبيته في الوسط الاجتماعي

تتسلّط الأضواء في الوقت الحاضر من قبل الباحثين والمفكرين واجهزة الإعلام على القوى الدينية في المملكة العربية السعودية ، نظراً لدخول بعض هذه القوى في معمعة السياسة بشكل واضح ، وتحركها الدؤوب منذ الغزو العراقي للكويت من أجل تثبيت مواقعها السياسية والاجتماعية .. وقد فاجأت بعض هذه القوى ، الحكومة السعودية نفسها والمراقبين الأجانب بمواقف سياسية غير متوقعة ، وشديدة الحدّة تجاه الأحداث وانعكاساتها على الساحة السعودية المحليّة .

وخلال الإثني عشر عاماً الماضية ، تبلورت على الساحة السياسية السعودية قوتان إسلاميتان أساسيتان ، تختلفان وتتفقان في الكثير من المنطلقات الفكرية والسياسية .. كما ان لكلا القوتين قاعدة شعبية عريضة ، وأتباعها المنظّمون .

القوّة الأولى وتمثّلها منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية التي نشطت في الوسط الشيعي في المملكة ، والتي قادت نضالهم منذ منتصف السبعينيات الميلادية وحتى الآن ، ثم قادت انتفاضتهم ضد سياسة الحكومة السعودية ، أملاً في تحقيق أهداف يتّفق عليها جمهور الشيعة ، وهي : إلغاء سياسة التمييز الطائفي ، التي جعلت من المواطنين الشيعة مواطنين من الدرجة الثانية او الثالثة .. وإعطاء الشيعة حقوقهم سواء المتعلّقة بخصوصياتهم المذهبية في مجال العبادة والتعليم والقضاء ، او تلك المتعلقة بمساواتهم مع بقيّة المواطنين في المجالات السياسية والاقتصادية والوظيفية .

ومع ان المنظمة تنشط في عملها في أوساط الشيعة في المملكة الذين يشكّلون ما نسبته ٢٠ ، ٢٥٪ من السكان ، وترى ان من الضروري حلّ «القضية الشيعية» التي سببها النهج الطائفي الحكومي منذ سيطرة آل سعود على المنطقة الشرقية عام ١٩١٣م .. الاّ أنها تقدّم نفسها كقوة وطنيّة وتدعو الى أهداف عامّة ، من قبيل إصلاح النظام السياسي ، واحترام التعددية الفكرية والسياسية ، ووضع دستور للبلاد ، وتقنين القضاء ، وإرساء قواعد الادارة اللامركزية بالنسبة لمقاطعات الدولة ، وغير ذلك .

وتعتبر المنظمة أقوى « تنظيم سياسي » في المملكة ، مع ان عدداً من المحللين يعتبرونها الجناح السياسي للطائفة الشيعية في المملكة فحسب ، وهو ما تراه أجهزة الحكومة السعودية الأمنية والسياسية ، على ما يبدو .. وفي حين ان المنظمة تتمتع بشعبية وتعاطف قويين وتضمّ نخبة من المثقفين والواعين ، بمن فيهم عدد من رجال الدين الذين لهم مكانتهم وتأثيرهم في الأوساط الاجتماعية ، والذين اعتقل الكثير منهم لسنوات طويلة في العقد الماضي .. فان أجهزة الحكم الأمنية تعاملت مع اتباعها بقسوة بالغة ، خلافاً للقوى الدينية السلفية التي تشترك مع الحكم في منطلقاته المذهبية ، والتي تشكل قاعدة شرعيته .

ورغم ان المنظمة تقدّم نفسها كقوّة وطنيّة ، إلاّ أنّها أخفقت في إستقطاب أفراد يعتدّ بهم من اتباع المذهب السلفي .. ويفسّر أتباع المنظمة ذلك بأن الحكومة السعودية استطاعت ان تجعل من الاختلاف المذهبي بين المواطنين عقبة أمام مجمل العمل الوطني في المملكة ، خاصة في العقد الماضي الذي طغت فيه رواتح الصراع المذهبي بسبب فتنة صدام حسين في حربه مع ايران ، وعمل الحكومة السعودية الدؤوب في تغذية الصراع المذهبي لتصبح الحرب حرباً بين الشيعة والسنّة ، داخل البلاد وخارجها .

ومع هذا فان المتصدين لقيادة المنظمة ، يعتقدون بأن إمكانية الوصول الى اجماع وطني بشأن القضايا المصيرية المتعلّقة بالبلاد أمر ممكن في الوقت الحاضر ، وقد استطاعت المنظمة ان تكوّن شبكة علاقات واسعة مع العديد من القوى والشخصيات الوطنية في المملكة ، كما انها تتمتع بعلاقات واسعة مع مختلف التيارات الاسلامية والقومية العربية .

واستطاعت المنظمة من خلال عملها الاعلامي المتمثل في اصدار المجلات والكتب والنشرات ، ومن خلال عملها السياسي وعلاقات أفرادها مع المؤسسات الصحافية في العالم ، ومن خلال عملها في الميدان الحقوقي المدافع عن المعتقلين السياسيين الذين كان معظمهم في السنوات الماضية من أتباعها ، ان تحدث تحولاً لا بأس به في الرأي العام المحلي والعربي والى حدّ ما العالمي تجاه ممارسات الحكم السعودي ونهجه الإستبدادي ، الى حد يمكن معه القول ان معظم الكتب التي تناولت موضوع المملكة خلال الإثني عشر عاماً الماضية ، أشارت بصورة أو بأخرى الى هذه الجهود .

اما القوة الأخرى ، فيمثّلها التيار السلفي المنشقّ عن المؤسسة الدينية الرسمية للدولة ، والذي أطلّ بعدد من رموزه إبّان الأزمة الخليجية ، مثل الدكتور سفر الحوالي والشيخ فهد سلمان العودة ، والدكتور ناصر العمر .

ويمكن ان يوصف هذا التيار الذي يتخذ من (نجد) منطلقاً له ، بالتنوّر والاستقلالية السياسية عن مجمل مواقف الحكومة ، وهو قليل الخبرة بالعمل السياسي المنظّم .. وينحو هذا التيار منحى المعارضة لسياسات الدولة ، ورغم انه لا يدعو علانية الى إسقاط نظام الحكم ، إلاّ أن عدداً من أنصار هذا التيار لا يخفون يأسهم من إصلاح وضع البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي على النحو الذي يريدونه ، بما يترك لدى الطرف الآخر شعوراً بأنهم يتبنّون إسقاط النظام والحلول محلّه ، إذا ما أتيحت لهم فرصة القيام بذلك .

وتفيد مصادر حكومية بأن اتباع هذا

التيار ، وهم متغلغلون في مؤسسات الدولة العليا بما فيها المؤسسة العسكرية ، بأنّهم يدرّبون أتباعهم المخلصين على السلاح ، وأنهم استفادوا من فترة الأزمة وإعلان الدولة قبولها بتدريب المتطوعين ، بأن زجّوا بعدد غير قليل من أتباعهم الى التدرّب على استخدام السلاح .

ولدى هذا التيار قدرة كبيرة على حشد الجماهير وتعبئتها إنطلاقاً من المساجد التي يسيطرون عليها ، كما انهم يتمتعون بحماية المؤسسة الدينية التقليدية الرسمية ، التي ترى أن بإمكانها حصد المكاسب التي يمهّد لها التيار السلفي المنشقّ .. وقد وفّرت لهم هذه الحماية ، إضافة الى سيطرتهم على المساجد والمؤسسات والمعاهد والجامعات الدينية واحتكارهم حق الفتيا ، التحرّك بحريّة دون خوف من بطش السلطة نفسها ، خاصة وان الأخيرة ترى بان صدامها مع التيار السلفي يحرمها من قاعدتها الدينية التي تستند عليها في شرعيتها في الحكم .. كما ان المؤسسة الدينية الرسمية تخشى ان تفقد رصيدها في الشارع إن هي لم تدافع عن تلاميذها الذين لا يختلفون معها في المنطلقات الفكرية ، بل في الموقف السياسي فحسب .

ولم يستطع التيار السلفي اختراق معاقل الشيعة ، فيضمّ إليه أفراداً وأتباع ، لأن نظرة هذا التيار قائمة على الأحادية الفكرية ، والصدامية مع المخالفين له في الفكر .. شأنه شأن كل القوى «الوهابية» التي تنظر لأتباع المذاهب الاسلامية الاخرى في الحجاز وغيره — خاصة الشيعة — نظرة إزدراء ودونية وعدم ثقة ، بل وعدم اعتراف حتى بأن الشيعة «مسلمون» ، كما لا يعترف بأن لهم حقوق المواطنة ، هذا إن لم يكن من أهداف هذا التيار ما هو أبعد بكثير من ذلك ! .

العلاقة بين التيارين

يتفق التياران السلفي والشيعي في الكثير من المواضيع .. أولها ان التياريين يعملان — كلا حسب تصوره وفهمه للدين — على تصحيح أوضاع المجتمع السياسية والثقافية والاقتصادية بما يتماشى مع الشريعة الاسلامية ومقاصدها .

في مسألة الحكم يتّفق الطرفان على ضرورة إصلاحه ، وإن اختلف المدى الذي ينشده كلّ منهما .. فالتيار الشيعي يقول بضرورة (التحوّل السلمي) في نظام الحكم ، بما يمكّن في المستقبل من تعديل الحكم الملكي الوراثي باعتباره لا يمثّل الحكم الاسلامي الصحيح ، ويعتقد هذا التيار بأن أولويات التغيير تبدأ بتأسيس مجلس للشورى منتخب من الجمهور ، ووضع نظام أساسي للحكم (دستور) ، وتوسيع قاعدة حريّة التعبير عن الرأي والفكر ، بما يضمن التعددية الفكرية والسياسية .. ويرى ان من الضروري إتاحة الفرصة لقيام أحزاب او تجمعات سياسية معارضة في المجتمع تلتزم بمبادىء عامّة يتّفق عليها ، وتضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات .. ويعتقد هذا التيار بأن قيام التجمعات السياسية ليس فقط لا يتعارض مع الدين ، بل هو واجب من واجبات المجتمع .. ووجودها يعبّر عن نضج وتطوّر المجتمع نفسه ، وبدونها ينمو الاستبداد في الحكم ، والتلاعب بمقدرات البلاد .

امّا التيار السلفي ، فأنصاره متأرجحون بين رأيين .. رأي قديم يقول بوجوب الطاعة لأي حاكم ولأي نظام ما دام يحفظ وحدة المجتمع ، مهما اختلفت الوسيلة المستخدمة ، شرط إن لا يأتي الحاكم بكفر بواح .. والرأي الاخر يقول بوجوب تغيير الفساد — أو ما يعتقدونه أنه فساد ومخالف للشرع — بالقوة من خلال منح صلاحيات واسعة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. أو من خلال إسقاط نظام الحكم نفسه ، والحلول محلّه ، باعتبار ان قيادة المجتمع المسلم تخضع لسلطة العلماء الذين هم أعرف بالاسلام وتطبيقاته من غيرهم .. ولهذا عاب الدكتور غازي القصيبي على قادة هذا التيار في كتابه «حتى لا تكون فتنة» الصادر في بداية العام الميلادي الحالي ، أنهم يريدون تطبيق نظرية «ولاية الفقيه» التي جاء بها الامام الخميني .. بل أنه أشار الى بعض قادة هذا التيار بأنه يريد ان يكون خميني المملكة .

والتيار السلفي لا يبدو انه يهتمّ كثيراً بمسألة الشورى .. لأسباب عديدة قد يكون أهمها : نظرة بعض أتباعه المفرطة أحياناً بوجوب التغيير بالقوة .. وإعتقاد بعض قادته ان الشورى سواء كانت بالإنتخاب او بالتعيين ستأتي الى المراكز المهمّة بأفراد لا يمثلون التوجّه الديني المطلوب ، أو من هم ينافسونهم على قيادة المجتمع والذين يتهمونهم بأنهم علمانيون ملحدون .. وكذلك لأن الشورى تعني فيما تعنيه بروز أو تمثيل آراء وقوى لا تحظى بالقبول لدى هذا التيار .

ويلحظ ان هذا التيار كان آخر من دعا الى تأسيس مجلس للشورى في وثيقته الشهيرة التي ضمت شخصيات من الخط السلفي التقليدي .. والتي بوركت من قبل الشيخ عبد العزيز بن باز . وقد نشرت « الجزيرة العربية » في عددها الماضي نص الخطاب الذي أرسل الى الملك مع مقدمة تحليلية عنه .

أما بالنسبة للدستور ، فان هذا التيار لم يبين حتى الان موقفه منه .. فهل هو مع تنظيم أمور الحكم والدولة وفق دستور ، أو ما يسمّى بـ « النظام الأساسي » ، أم لا ، ولماذا ؟ .

لا تشير وثيقة الخطاب التي أرسلت من قبل قادة هذا التيار الى الملك في شهر مايو الماضي الى مطالب بوضع دستور .. وهذا لم يسقط «سهواً» من مطالب الموقعين على الخطاب الذي تضمّن مطالب بأمور أقلّ أهميّة من ذلك .. ولعلّ السبب بنظرنا يعود الى خشية قادة هذا التيار من المطالب به ، في حين يفترض ان دستور البلاد هو القرآن .. ولأن لفظة الدستور والقانون غير مقبولة لديهم لأنها تعني الاعتماد على قوانين لا تراعي الشريعة الاسلامية .. وكان من السهل على قادة التيار السلفي الخروج من الارتهان للفظ او المعنى العام الى التخصيص ، بان يشيروا مثلاً الى ضرورة وضع نظام أساسي للبلاد يستوحى من القرآن الكريم والسنّة النبوية ، وإذا ارادوا أن يكونوا هم واضعو الدستور ، فبامكانهم إضافة جملة تفيد بأن علماء الدين هم الجهة المسؤولة عن وضعه ! .

على اننا ندرك — وهم كذلك — بأن الدستور لن يأتي متوافقاً مع الشريعة الإسلامية في كثير من بنوده ، وهناك مسائل حسّاسة تتعلّق بأصل النظام الحاكم ووضع العائلة المالكة وامتيازاتها مما يصعب على واضعي الدستور أياً كانوا ان يتطرقوا اليها بما لا يتوافق مع رغبة الأمراء الحاكمين .

أما رأي هذا التيار في التعددية السياسية

والمعارضة والحرية الفكرية ، فانه ضدها بشكل قوي ، إلاّ ان تكون تلك المعارضة والحرية منبثقة من نفس التيار السلفي ، بحيث تكون المصلحة في نهاية الأمر له دون سواه .

إنهم لا يقبلون بتاتاً حرية معارضة قائمة على فكر غير سلفي ، كما لا يقبلون حريّة صحافة تروج لفكر وموقف غير سلفي ، أو تتعارض معه .. ولعلّ مواقفهم شديدة الحدّة تجاه التيار الليبرالي خلال شهور الأزمة هي أفضل ما يعبّر عن حقيقة إمتعاضهم لنمو خطّ سياسي او فكري يتعارض مع مواقفهم .. ورأينا كيف وصموا العديد من الأشخاص بالإلحاد والكفر والفسوق والخروج عن الملّة .. كما رأينا إدانتهم للدولة التي اتاحت الفرصة لإطراف لا يحبّذونها للقيام بأدوار إعلامية وسياسية وتوجيهية ، بل ورأينا موقفهم الشديد جداً ضد مظاهرة النساء اللاتي طالبن بإجازة سواقة المرأة ، وضد بعض الأمراء الذين إتّهموهم بأنهم كانوا وراء المظاهرة .

كيف ينظر التياران السلفي والشيعي الى بعضهما البعض ؟ .

وهل يمكن قيام تنسيق أو تعاون بينهما ، خاصة في الظروف الحاضرة ؟ .

يرى التيار الشيعي المسيّس ، أن التيار الديني سواء كان سلفياً أو غيره أقرب إليه من أي تيار سياسي آخر .. هذا على الأقل من الناحية النظرية .. وقد اتخذ التيار السياسي الشيعي مواقف سياسية مؤيّدة ومدافعة عن كل التيارات السياسية السلفية التي ظهرت خلال العقود الماضية ، إبتداءاً بحركة الاخوان التي صفّيت في الثلاثينات ، والتي كانت في الحقيقة من أشدّ الجهات على الشيعة ، ومروراً بجماعة المرحوم جهيمان العتيبي ، الذي كان هو الآخر يدعو الى التضييق على الشيعة في المملكة ، وصولاً الى التيار السلفي الجديد الذي حظيت نشاطاته بتأييد سياسي وتغطية إعلامية واسعة من قبل التيار السياسي الشيعي .

ومع الاختلاف بين التيارين حول أمور مهمّة مثل الحريات العامة الفكرية والسياسية ، حيث يرى الشيعة ضرورة اتاحة الفرصة لكلّ من يريد ان يعبّر عن رأي أو فكر او نقد ، بعكس التيار السلفي .. ومثل الإختلاف في وسائل التغيير ، حيث يرى الشيعة ان الدعوة السلمية المعتمدة على الحجّة والاقناع بعيداً عن التعصّب واستخدام القذف والتكفير والشتم ، هي الأصلح في تغيير قناعات المجتمع بمن فيه القوى الفاعلة المخالفة .

مع هذا الاختلاف ، فإنّ التيار السياسي الشيعي ، يرى ان هناك قاعدة عريضة من الأمور الإتفاقية بين مجمل القوى الفاعلة في المجتمع يمكن على أساسها إرساء عمل مشترك ، إذا ما توافر الاحترام المتبادل لخصوصية كلّ طرف ومتبنياته السياسية والفكرية ووجهات نظره في مسائل الاصلاح .

ويقول أنصار التيار السلفي الشيعي في المملكة ، ان التيار السلفي «المتنوّر» قياساً للتيار التقليدي داخل المملكة وليس خارجها ، لا يزال ضيّق الأفق شديد التعصّب والحديّة ، وأنه يدّعي احتكار كامل الحقّ ، وأنه يرى وجوب احتكاره لكل السلطات والصلاحيات وتطبيق آرائه على المخالفين شاؤوا أم أبوا .

ويتهم هؤلاء التيار السلفي بأنه منغمس في المسائل الطائفيّة ، ليس فقط من الناحية النظرية والفكرية ، وإنما يدعو الى الفرز الطائفي بشكل عملي ، فضلاً عن أن بعض أتباعه يدعون بشكل صريح ليس فقط الى تكفير الشيعة وإعلان خروجهم عن ملّة الاسلام ، بل وبوجوب قتلهم أو نفيهم من الأرض ، وأنه يجب التمييز بينهم وبين بقيّة المواطنين وإرغامهم على ممارسة شعائر الإسلام وفق المذهب الذي يؤمنون به .

ولا يخفي قادة التيار السلفي ولا حتى قاعدته مواقفهم شديدة العنف هذه .. بل وُجد بينهم من يشنّع على الحكومة أنّها لم تقم بـ «أسلمة» المواطنين الشيعة ، وأنها لم تخيّرهم بين النفي عن الوطن وبين قبول الحقّ وهو مذهبهم ! .

إزاء هذا لا يبدو ان مسألة إلتقاء التيارين السياسيين المعارضين الشيعي والسلفي على منهج عمل مشترك وارداً في ذهن التيار السلفي دون غيره ، على الأقل في الوقت الحاضر .. وإن كان هناك من بدأ بتغيير رأيه حول موضوع الشيعة في المملكة برمته بعد الغزو العراقي للكويت .

ويلاحظ ان التيار الشيعي الذي كان ولا يزال يأمل بظهور تيار سلفي متنوّر لا يقع في المطبّات الطائفيّة التي وقع فيها التقليديون ، بحيث يستوعب الهمّ الوطني العام بعيداً عن الحسابات الطائفية او المناطقية .. هذا التيار بدأ يشعر بأن العقدة الطائفية تحتاج الى وقت ريثما تحلّ ، على الأقل في أذهان قادة التيار السلفي الذي يضنّ على الاخرين بأن يعترف بإسلامهم ! .

المرحوم جهيمان العتيبي الذي قاد عملية اقتحام الحرم المكي الشريف وحارب الحكومة فيه ، هو خريج المدرسة السلفيّة .. ومواقفه من المسألة الشيعية واضحة .. فهو يقول في حديثه عن الحكومة السعودية بأنها «والت وصالحت النصارى وأوت المشركين من الشيعة والروافض» — انظر رسالة الإمارة والبيعة— .

ويصل الى خلاصة رأيه في حكام الدول الاسلامية ثم يخصّص الدولة السعودية فيقول : «إنهم — أي الحكام ، ليس لهم على المسلمين بيعة ولا تجب عليهم لهم طاعة ، ومع ذلك لا يلزم من هذا كله تكفيرهم — بل من أظهر منهم الإسلام حكمنا له به حتى تثبت ردّته عنه فنحكم عليه بالكفر ، مع اعتقادنا أن بقاءهم اليوم هدم لدين الله عز وجل ولو كانوا يدعون الاسلام ، نسأل الله ان يريحنا منهم أجمعين .. — الى ان يقول — وامتازت دولتنا بقسط وافر من هذا التلبيس منها ومن علمائها ، والتي تسمي نفسها اليوم بدولة التوحيد ، وإنّما وحّدت بين صفوف المسلمين والنصارى والمشركين ، وأقرّت كلاً على دينه كالروافض ، وحاربت من خالف ذلك ، وقاتلت من قاتل المشركين الذين يدعون علياً والحسين ، وقد حاربت كذلك عبادة القبور والقباب وأرست قواعد عبادة الريال» . فالمرحوم جهيمان — غفر الله له — ورغم ما فعلته الحكومة السعودية بالشيعة من اضطهاد طائفي سافر وضيّقت عليهم في معيشتهم ، فانه يطالبها بتغيير مذهب الشيعة ، بل إعتبر ان لهم ديناً غير ما يدين به المسلمون .

أما إشارته الى من ان الدولة قاتلت من قاتل المشركين الذين يدعون علياً والحسين ، فانه يقصد أجداده «الإخوان» الذين كانوا يمثلون جيش الملك عبدالعزيز والذين خلعوا طاعته وراحوا يهاجمون المسلمين في العراق ، وهم شيعة في أغلبهم ، فكان ان صفّاهم الملك حينما أرادوا تقويض ملكه .. لهذا يقول جهيمان مدافعاً عن أولئك انه لما استقرّ سلطان الملك عبد العزيز «وحصل مقصوده .. والى النصارى ، ومنع مواصلة

الجهاد في سبيل الله خارج الجزيرة ، فلما خرجوا لقتال المشركين في العراق الذين يدعون علياً وفاطمة والحسن والحسين مع الله ، لقبهم هو ومشايخ الجهل الذين معه باسم يكرهه أهل الاسلام وهو الخوارج» .

ومع ان جهيمان يعتبر مسألة التكفير مسألة خطيرة وان أكثر من يخوض فيها ممن لا حظّ له من العلم والتجرّد .. إلاّ أنه يقول في رسالة بيان الشرك وخطره ، يقول انه من لم يكفّر الشيعة فهو كافر مشرك ويضيف ، ونزيد أن نقف هنا قليلاً ، ونتساءل : لماذا لا يكفّر — اليوم — من يدعو علياً وفاطمة رضي الله عنهما ، وكذلك من يدعو الرسول ﷺ من دون الله ؟ .. ولماذا ترك العمل بقوله تعالى : «إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا» ؟ . بل نرى المشركين الشيعة وأمثالهم يملؤون مكة والمدينة ويجاهرون بشركهم ؟ ! .. ثم نتساءل : هل وجد في دين الاسلام من يأخذ الزكاة من الروافض ، ويعطيهم الإعانات ، ويعتبرهم من رعاياه ، كما يعامل اليوم رافضة الجنوب — جنوب المملكة — والأحساء » .

وهذا النص غني بالدلالة ، حيث يجب — من وجهة نظر المرحوم جهيمان عفا الله عنه وغفر له — ان يمنع الشيعة من الحج ، وان لا يؤخذ منهم زكاة ، وأن لا يعتبروا رعايا حكومة ترفع شعار الاسلام ، ويكون ذلك بطردهم بعد ان يعلن كفرهم على الملأ ، كما طالب الأخوان الأوائل .. ثم أن الدولة ومؤسساتها الدينية لم تعترف حتى الآن بأن أكثر من مليون شيعي من مواطنيها مسلمين ، كما لا تعاملهم بالمساعدات والإعانات ، بل ان الغرم يقع كامله عليهم وليس لهم من الغنم شيء .. خاصة إذا علمنا ان منطقة الشيعة هي قلب المملكة الاقتصادي .. ولكن يبدو لدى البعض ، أن طائفية «المتنورين» السلفيين أعظم من طائفيّة الدولة نفسها ، بل أن مثل هذه المطالب تتخذها الدولة حجّة في المضي في ممارساتها .

ومع هذا فإنّ من دافع عن جهيمان ونشر مواقفه وقضيته هو وأتباعه ، هم الشيعة في المملكة .. أو بالأحرى التيار الشيعي السياسي ، حيث صدرت ثلاثة كتب عن واقعة الحرم باللغة العربية ورابع باللغة الانجليزية .. حتى ان أحد الباحثين الأميركيين وهو جوزيف كشيشيان استغرب من هذه المفارقة .

إن موقف جهيمان هذا لا يختلف كثيراً أو قليلاً عن موقف المؤسسة الرسمية التقليدية ، كما لا يختلف الآ بنحو ضئيل عن موقف الحكومة السعودية نفسها ..

طائفية التيار السلفي الجديد

وحتى التيار السلفي الجديد الذي ظهر على سطح الأحداث خلال الشهور الأخيرة ، صارخ في طائفيته ضدّ الشيعة في المملكة ، فالشيخ عائض القرني والدكتور سفر الحوالي والشيخ فهد سلمان العودة والدكتور ناصر العمر ، الذين حاضروا وانتشرت اشرطتهم ومواقفهم حول الأحداث الأخيرة التي أعقبت الغزو العراقي للكويت ، صريحين في مواقفهم الطائفية ضد شيعة المملكة بوجه خاص .. ويعتبرون موقفهم هذا موقفاً مبدئياً لا تنازل فيه ولا تراجع عنه .

فالشيخ سلمان العودة في محاضرته «اسباب سقوط الدول» اعتبر المذهب الشيعي : مذهبا رافضيا باطنيا خبيثا ، وقال ان اليهود والنصارى لهم دور في نشوء الفرق الاسلامية «الرافضية والخوارج» .

وفي محاضرة أخرى ، ألقى الشيخ سلمان قائمة أمور تنديد بالدولة ، وكانت في أغلبها تتعلّق بمسيرة النساء المتظاهرات من أجل إجازة السواقة .. وكان من بين ما نَدّد به ان «رافضيّة» تشغل منصباً إدارياً وسطياً في إحدى الكليّات بالدمام ! .

وفي كتابه الذي صدر في المملكة قبل شهرين من الغزو العراقي والذي حمل عنوان «في حوار هادىء مع محمد الغزالي» ، وهو يحوي مناقشة لكتابات الشيخ محمد الغزالي وبالخصوص كتابه : السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث .. والذي هاجم فيه الشيخ الغزالي السلفيين ومنهج تفكيرهم .. اعترض الشيخ العودة في كتابه هذا على موقف الشيخ الغزالي من الشيعة ، وانتقد دعواته الى وحدة المسلمين ، وقوله ان الشيعة لا يفترقون عن الجمهور في اعتماد الأصول .. وراح الشيخ عودة يشنّع بالغزالي بأن «الذين قتلوا عمر فهم المجوس ، وأحفادهم لقوا من الشيخ الغزالي حفاوة .. إنّهم هؤلاء الرافضة الذين يقول الشيخ إنه لا خلاف بيننا وبينهم لا في الأصول ولا في الفروع» .

أمّا الدكتور سفر الحوالي ، فمحاضراته لم تخل ايضاً من اللحن الطائفي ، وفي رسالته المطولة التي زادت عن ١٣٥ صفحة والتي أرسلها الى الشيخ عبد العزيز بن باز بشأن أحداث الخليج والتي يشرح فيها وجهة نظره الدينية والسياسية حول الموضوع ، نعت الشيعة في المملكة وغيرها بالرافضة في كل مواقع الرسالة .. ومن بين ما قاله من تحليل طائفي : «كان طبيعياً ان تقوم دول الخليج بمساندة العراق لاسباب كثيرة منها تهديدات قادة الثورة الرافضية .. ومنها الدوافع القومية والوطنية ، ومنها تشجيع الغرب والولايات المتحدة خاصة لذلك ، والتخوف من قيام تحالف ايراني سوري يشمل رافضة لبنان ومنظمة التحرير مما قد يشكّل خطراً ولو جزئياً على اسرائيل أيضاً» .

وأما الشيعة في المملكة ، فهم بنظره «موالون للخميني» ، بما يعني انهم لا ولاء لهم لوطنهم وأرضهم .. ورفسنجاني نصّبه كـ «زعيم للرافضة !» .. وبرّر سكوت رجال المؤسسة الدينية عن إجرام صدّام — بحق السلفيين العراقيين فقط ! — بأننا «سكتنا متأولين أن قيام صدام في وجه الطاغوت الرافضي الخميني ، يجعل هذه المساعدات الهائلة داخلة ضمن مصلحة الاسلام العامة» .

وتحدث الدكتور سفر الحوالي بعقلية الطائفي المأخوذ في تحليله لمستقبل النظام العالمي الجديد الذي تريد الولايات المتحدة فرضه .. فأبدى إنزعاجه من أن يحلّ تحالف شيعي بعد إنتهاء صدام يضم «ايران وسوريا والعراق ، والذي سيصبح دولة شيعية خاصة بعد فصل الأكراد ثم بقية المناطق الخليجية كالبحرين والامارات وشرق السعودية — والوجود الشيعي واضح فيها ، ولا ننسى أن كثيراً من الناطقين بالعربية في جنوب تركية من النصيرية أيضا .. أما باكستان فكثير من قادة جيشها الكبار شيعة ومعهم إخوانهم من القاديانية والبريلوية» !! .

ويضيف : «إنها مصيبة عظمى لو أصبح هذا القوس الكبير قوساً رافضياً يهودياً توجهه الصليبية الغربية المتحالفة ، وهنا يجب على علمائنا الكرام تنبيه وسائل إعلامنا الى الخطر الرافضي القادم وبيان فداحة الخطأ الذي تقع فيه عندما تؤيد

المعارضة العراقية الرافضية وتسميها المعارضة الاسلامية ، وتصف آيات الله خلالها بأنهم علماء الاسلام ، في حين تهاجم بلا هوادة جبهة السودان وجبهة الجزائر وأمثالها من الحركات الإسلامية التي مهما أخطأت فهي لا تقارن بخطر الرافضة ! ! .. إن الرافضة هم أولياء اليهود والنصارى في قديم الدهر وحديثه ولا أظن الغربيين إلاّ وقد أدركوا الفرق بينهم وبين أهل السنة جيداً ، وأخشى ــ لا قدّر الله ــ أن نصحو على امبراطورية مجوسيّة تمتد من الهند الى مصر !! ، أما إن صحونا الآن فسنقطع عليهم الطريق بإذن الله » .

وقد إصطاد من يريد الإصطياد أخطاء هذا التيار السلفي الطائفيّة .. فمن جهة الحكومة فإنها تحاول إقناع المواطنين الشيعة بأن ما يجري بحقهم من اضطهاد وتمييز انّما هو بسبب ضغط الطائفيين السلفيين ، كما انها ــ خاصة في الوقت الحاضر ــ تحاول اقناع التيار الشيعي العريض في المملكة بأنه خير لهم الوقوف مع الحكومة قبال دعاة الطائفية والمروجين ، الذين اذا ما وصلوا الى الحكم فانهم سيقيمون المذابح للشيعة .. وهذه اللعبة استخدمها من قبل الملك عبد العزيز أثناء ثورة الاخوان سنة ١٩٢٨ م ، فلم تذرف عليهم دمعة ، بسبب ما أوقعوه في صفوف جزء غير يسير من المواطنين من الظلم والقمع بحجج مذهبيّة محضة .

وليست الحكومة وحدها تريد الاستفادة من الطرف المقابل ، بل حتى المنافسين او المتصارعين مع التيار السلفي من الليبراليين يستخدمون ذات المنهج .. فهذا هو الدكتور غازي القصيبي يقول في كتابه «حتى لا تكون فتنة» ينعت قيادة التيار السلفي بـ «الفقهاء السياسيين» الذين يريدون اسقاط الحكم عن طريق الثورة الاسلامية ، مستلهمين تجربة الإمام الخميني ونظريته الخاصة في الحكم .. ويقول « من منطلق المعارضة السياسية التي تستهدف إضعاف نظام الحكم ، لا يتورع الفقهاء السياسيون عن شق وحدة الأمة بكلام غير مسؤول خطير عن جزء كبير من شعب المملكة هم الشيعة .. فهذا فقيه سياسي ــ الشيخ العودة ــ يقول : وأولئك قوم من الرافضة (الشيعة) أن لديهم علماء يتبعون وليس علماء ، بل علماء ضلال .. وهذا فقيه سياسي ــ ناصر

خصوم التيار السلفي يستثمرون منزلقاته الطائفيّة ، ليؤكّدوا على ان ذلك التيار غير قادر على حماية الوحدة الوطنية ، وأن مشروعه تقسيمي ، وقد يؤدي الى الحرب الأهليّة

العمر في محاضرته السكينة .. السكينة ــ يقول كلاماً أكثر خطورة : إننا في وضع حرج جداً : البعثيون ، اليهود ، الرافضة ، النصارى» .

ويعلّق القصيبي على دعوات هذا التيار بقتل المعارضين «العلمانيين» وغيرهم ، وهي دعوة سافرة أعلنها الشيخ عايض القرني .. علّق عليها بالقول : «هذه أول مرّة في تاريخ المملكة تتمّ فيها الدعوة الى حرب أهليّة وبهذه الصورة العلنيّة الاستفزازيّة» .

وشنّ الدكتور القصيبي حملة قوية على الشيخ القرني وما جاء في محاضرته «سهام في عين العاصفة» ، التي يقول فيها : «كيف إذا أخذت رؤوسهم بسيف ولي الأمر ــ الملك ــ الذي يحمي رسالة التوحيد فصلبهم بعد صلاة الجمعة وقطف رؤوسهم .. ومن أعظم ما ينتظرون سيف العدل المشهور الذي أخذ رؤوس قطاع الطرق والمدبّرين للفتن والمروجين للجرائم وهم أعظم من يروّج للجرائم ، ويدبر الفتن ، فجدير بالسيف أن يأخذ رؤوسهم» .. واستفسر الدكتور القصيبي : «من هم يا أخي هؤلاء . ثلث الشعب السعودي ؟! ، نصف الشعب السعودي؟! ، من هم هؤلاء الذين تريد أن (تقطف) رؤوسهم ، وهذا تعبير ما سمعناه إلاّ منك منذ خطبة الحجاج في مسجد الكوفة ؟! » .

ولا يخفى ان أسلوب إستثمار أخطاء او خطيئات التيار المنافس ، إستخدمت من قبل وبنجاح مع مجمل سكان المنطقة الغربية من المملكة الذين لا يرتاحون لتطرّف التيار السلفي او بعض رموزه الطائفيين .. ولعلّ مسألة تكفير الشيخ الدكتور علوي المالكي ، والتشهير به في الصحف والكتب والمجلات ، أتت بنقيض النتائج المتوقعة .. كما لا يخفى ان هناك العديد من الشيعة لا يتمنّون وصول تيار يحمل هذه الأفكار الطائفية الى الحكم .

إرث الماضي .. ومعاناة الحاضر

إن نظرة التيار السلفي المنشّجة تجاه الشيعة ، لا تحرمه فقط من التعاطف والتعاون ، بل وتقلّل من فرص نموّه وإمكانيّة سيطرته على الحكم ــ إذا كان يخطط لذلك فعلاً ــ .. ذلك أن القاعدة التي يعتمد عليها التيار السلفي في نجد لا يزيد عددها كثيراً عن عدد الشيعة ، وإن كانت فعالية الأخيرين أضعف بسبب التمييز والحرمان الطائفي ، وبسبب تسلّق انصار التيار السلفي بسهولة للمناصب الحكومية ، وتعضيد الدولة له بالامكانات المادية والمعنوية .

وشير تقرير أعدته الصحافية والكاتبة البريطانية هولغا غراهام ، إعتماداً على مصادر سعودية حجازية في مقال نشرته صحيفة الاوبزيرفر في الثاني من يونيو الماضي ، الى ان عدد النجديين الذين يستحوذون على الحكم يشكلون ما نسبته ١٥٪ من السكان ، وقالت ان الشيعة في المنطقة الشرقية وحدها يشكلون نفس النسبة وهي ١٥٪ دون ان تضع في حسابها جماعات الشيعة المختلفة في المنطقة الغربية او الجنوبية (الإمامية ــ والزيدية ــ والإسماعيلية) ، وهم ليسوا قلّة على أيّة حال .

ولا شك أن الاصدام مع هذا الفئات ، ودفعهم بالقوة للمعارضة ، لا يجلب لأي جهة إلاّ المزيد من المشاكل .. وهذا هو التاريخ أمامنا .. فلا تزال قضية التمييز الطائفي تعتبر من أكبر المشكلات التي تسبب عدم الاستقرار ، ليس فقط لنظام الحكم ، وإنّما تهدّد الوحدة الوطنيّة .. فاذا أضيف الى هذا عداء او استعداء الحجازيين وهو حاصل ــ من قبل التيار السلفي التجديدي والتقليدي على حدّ سواء ــ ، فان هناك استحالة بأن يفرض التيار السلفي نفسه ، وهو يستعدّ لمعارك على أكثر من جبهة .

ويتّهم السلفيون الحجازيين والشيعة ــ غرب المملكة وشرقها ــ بأنهم يميلون الى ما يسمّونه التيار العلماني ــ الليبرالي ــ .. وإذا صحّ هذا الإتهام فان مرده واضح ، وهو

ان المواطنين يؤيدون الجهة التي تحقق أقصى حدّ من طموحاتهم وتطلّعاتهم .. وبديهي أنهم لن يدعموا ويؤيدوا جهة تتوعدهم مسبقاً بقطع الأعناق والنفي عن الوطن ، وحرمانهم من حقوق المواطنة ، وإكراههم على إعتناق رأي أو مذهب معيّن .

وكما أن التيار السلفي لا يثق في الحجازيين ويعتبرهم «مرتخين» دينياً ، وكما أنه لا يثق في الشيعة ويعتبرهم «خارجين عن دين الاسلام يحلّ الخوض في دمائهم وأموالهم وأعراضهم» .. فان من الطبيعي ان يبادلهم الآخرون ذات الشعور ، فيصمونهم بالتطرّف والغلو والإنغلاق وتكفير من يخالفهم الرأي والمذهب .. لدرجة ان أغلب الحجازيين — ورغم اختلافهم مع الحكومة في السماح للتيار السلفي في تطبيق رأيه على الآخرين بقوّة — ، فإنّهم إذا ما خيّروا بين أن يصل التيار السلفي الى الحكم ، وبين أن يبقى الحكم السعودي نفسه ، فإنهم يختارون الأخير ، بإعتباره «أهون الشرّين» .

يمكن تجاوز الكثير من الحساسيّات لو أن التيار السلفي بشكل عام ، خفّف من حماسته للحرب الطائفية ، واكتفى — على الأكثر بالحرب الفكرية والفقهيّة — شرط ان لا تتحوّل الى وسيلة تمزيق لصفوف المواطنين .. ولكن حتى هذا القليل لم يحصل ، بل ان التيار السلفي المعارض للحكم ، أصبح أكثر غلوائيّة من التيار التقليدي الذين يهيمن على الجهاز الديني في المملكة ويحتكر حقّ الفتيا .. ودعا بعض أنصاره الى أمور لم يقل بها غلاة الطائفيّة الأوائل .. حتى ان بعضهم يقول علناً أنه لو لم يكن للحكومة السعودية من سيئة سوى إبقائها على رعاياها الشيعة لكان ذلك مبرراً كافياً لمحاربتها ! .

ومع أن الشيعة يتهمون الحكومة بأنها هي التي أرست سياسة التمييز الطائفي ، وهي التي شجّعت أتباعها على ذلك ، وسلّحتهم بالقانون والفتيا وأعطتهم حقّ تغيير معتقدات الشعب بالعصا ، فأصبحت كلّ أجهزة الدولة تمارس التمييز بأبشع صوره .. إلاّ أنهم يعترفون بأن التيار السلفي الذي تمثله المؤسسة الدينية الرسمية ، يحمل في أساسات عقائده الحرب الآخرين ، منذ أن ظهر التيار السلفي «الوهابي» في القرن الثامن عشر الميلادي . وأنه كلّما أعطت الحكومة صلاحيات لهذا التيار ، كلّما زادت غلواء الطائفيّة ، وفي الغالب تقدّم الحكومة التنازلات لاتباع هذا التيار بأن تسمح لهم بتضييق الخناق على المواطنين الشيعة .. وهناك شواهد عديدة على هذا من التاريخ القديم والحديث .

والمواطنون الشيعة في المملكة وبشكل إجمالي لا يتهيّبون من تكرار تجارب تاريخية جرّت عليهم الماسي ، لأن ما سنّ في الماضي لا يزال معمولاً به في الوقت الحاضر .. أي أنّهم عايشوا ويعايشون سياسة التمييز والتفرقة منذ زمن طويل ، وهذا ما يدعو بعضهم الى عدم الثقة بأطروحات التيار السلفي «المتنوّر !» الذي يسعى من الناحية الفعليّة الى تحقيق ما عجز عنه تحقيقه «الإخوان الأوائل» .

فحين ظهر «الإخوان الوهابيون» في الأحساء بعد سيطرة ابن سعود عليها اعتدى أفرادها وجلدوا كل إمرأة وجدوها في الشارع ، وأطلقوا النار على العديد من المواطنين الشيعة وأردوهم قتلى دون أي خوف أو وجل ، ولم يكن ذنب هؤلاء سوى أنهم شوهدوا يدخنون السجائر ! ، كما يقول المعتمد البريطاني في البحرين الذي زار الأحساء والتقى بإبن سعود ، وذلك في يناير ١٩٢٠ .. وأضاف بأن الشيعة يعتبرون من وجهة نظر الإخوان كفاراً تحل أموالهم ودماؤهم وأعراضهم .. ويومها أجبر الشيعة على أن «يجدّدوا !» إسلامهم ، على يد مشايخ الملك ، وأن يعترفوا بأنهم كانوا كفاراً فيما مضى ، وأن ينتهوا عن ممارسة شعائرهم حسب معتقداتهم واجتهادات علمائهم .

وفي تقرير لديكسون نفسه في يونيو ١٩٢٠ عن حركة الاخوان قال «بأنه يحرم على السكان الشيعة ان يدخنوا حتى داخل منازلهم ، أو ان يتلوا الذكر في الحسينيات ، وأن من يخالف هذه الأحكام يستتبعه عقوبة قاسية .. كما ان العديد من الشيعة إغتيلوا من قبل الإخوان» .

وفي شهر يوليو ١٩٢٠ كتب تقييما لرؤسائه يقول فيه «إن تقريراً وصله يقول ان الاحساء تعيش حالة من الثورة والتململ وانها تستعد للثورة على ابن سعود» .. ثم ينفي الخبر ، أو على الأقل قدرة الشيعة على الثورة لإن «حاكم الاحساء عبد الله بن جلوي مستمر في ممارسة حكم تعسّفي ، وهو بهذا يدير الأمور بشكل حسن .. ربما يكون منشأ الخبر هو أمر إبن جلوي بأن يجلد أحد أهالي الهفوف من الشيعة ، بالضرب حتى الموت ، لأنه سبّ إبن سعود والإخوان وعقيدة الإخوان علناً» .. ولكي يخفّف من وقع الحادثة قارنها بحادثة اخرى تختلف كثيراً في مضمونها : «ومن باب الإنصاف لابن جلوي ، فاننا نذكر أنه خلال نفس الأسبوع أمر بقتل أحد الإخوان بنفس الطريقة ، لأنه ضُبط وهو يحاول الإعتداء على إمرأة شيعية متزوجة» ! .

ويتابع «في القطيف ونتيجة لتصرف بعض الإخوان الذين طالبوا بأن يتوقّف الشيعة عن قراءاتهم في الحسينيات ، هناك غضب واستياء عظيم ، وغليان ضدّ الإخوان .. وقد عاد الأمير عبد الرحمن بن سويلم — امير القطيف — من الرياض ، ويمكن الوثوق من أن ساعده القوية ستبقي على الأمور هادئة» .

وحين سأل أمين الريحاني الملك عبد العزيز عن رأيه في المشركين ، هل يجب ان يدخلوا بالقوة في الاسلام ، وكان يقصد مهاجمة المسلمين الآخرين في الدول الأخرى .. فرد الملك بأن قال لا .. وضرب له مثالاً على المشركين وهم الشيعة في الأحساء — انظر كتاب ملوك العرب — .

وكان من أسباب ثورة الإخوان على ابن سعود هو الشيعة الذين طالبوا بقتلهم أو نفيهم .. وهنا قرر علماء الوهابية في فتوى محررة في الثامن من شعبان سنة ١٣٤٥هـ التالي : «أما الرافضة في الأحساء فأفتينا الإمام — ابن سعود — أن يلزمهم البيعة على الاسلام ، ويمنعهم من إظهار شعائر دينهم الباطل ، وعليه ان يلزم نائبه على الاحساء ان يحضرهم عند الشيخ ابن بشر ويبايعونه على دين الله ورسوله وترك الشرك من دعاء الصالحين من أهل البيت وغيرهم ، وعلى ترك سائر البدع في اجتماعهم على مآتمهم وغيرها ، مما يقيمون به شعائر مذهبهم الباطل ، ويمنعون من زيارة المشاهد في العراق ، ويلزمون بالاجتماع على الصلوات الخمس هم وغيرهم في المساجد ، ويرتّب الامام فيهم أئمة ومؤذنين ونواباً من أهل السنّة ، ويلزمون بتعلّم الثلاثة الأصول — كتاب للشيخ محمد بن عبد الوهاب يمثل خلاصة الفكر الوهابي — ،

وتهدم الأماكن المبنيّة لإقامة البدع — الحسينيات — ويمنعون من إقامة البدع في المساجد وغيرها ، ومن أبى قبول ذلك ينفى عن بلاد المسلمين .. وأما رافضة القطيف ، فيلزم الأمام أيده الله الشيخ إبن بشر ان يسافر اليهم ويلزمهم بما ذكرنا .. وأما رافضة العراق الذين انتشروا وخالطوا بادية المسلمين ، فأفتينا الامام بكفهم عن الدخول في مواطن المسلمين وأرضهم ... الخ» .

وفعلاً نفي الكثيرون من الشيعة ، وحورب الباقون دينياً واقتصادياً وفي شتى المجالات .. ولاتزال السنوات على حالها .. ولم يتنوّر السلفيون بما فيه الكفاية ليعترفوا لمواطنيهم بانهم مسلمون في الأساس ، ونحن الآن على أعتاب القرن الواحد والعشرين .

فهل يريد السلفيون الجدد تجديد إسلام المواطنون الشيعة مرة اخرى ، أو يخيّرون بين النفي والقتل ، كما فعل ابراهيم بن عفيصان الذي قتل الاطفال في المهد ، والذي امر بقتل من يصادفه من جنده في الشارع سواء كان رجلاً ام امراة ام طفلا .. وذلك في العقد الأول من القرن الثالث عشر .. حتى انه قتل في يوم واحد ما يزيد عن ألف إنسان في شوارع القطيف .. أم أنهم يريدون تكرار تجربة سعود الكبير في ذبحه سكان قرية «الفضول» الأحسائية كما تذبح النعاج ، كما اعترف بذلك المؤرخون السلفيون أنفسهم .. أم أنهم يريدون تكرار مجازر الطائف سنة ١٩٢٤ التي قتل فيها النساء والرجال والأطفال ، فلم يبق من سكان المدينة سوى بضع مئات .. تلك المقتلة التي قتل فيها مفتي الشافعية الشيخ الزواوي ، وأبناء الشيبي سدنة الحرم المكي ؟ ! .

إن المملكة — شاء الأخوة السلفيون أم ابوا — هي بلد متنوّع في أقاليمه ، متفاوته في إمكاناتها الاقتصادية ، وتراثها الفكري ، وعاداتها وتقاليدها ، ومذاهبها .. ومثل هذا التنوع يجب أن يحترم ، أو يغيّر ولكن ليس بالقسوة والفرض ، بل بالحجّة والإقناع والحوار .

وإذا كانت هذه الأمور قد فاتت السلفيين الأوائل ، سواء في الدولة السعودية الأولى والثانية ، او حتى أولئك الذين بنوا كيان المملكة الحديث ، وهم الأخوان .. فإنه لا عذر اليوم لأحد في إنتهاج ذات الممارسات

التيّار السلفي « المتنوّر ! » وقع في مطبّ الطائفيّة بأعظم ممّا وقع في مطبّها التيار السلفي التقليدي ، وقياداته أكثر جرأة في طرح مواضيع تدعو لحرب جزء كبير من الشعب

القديمة التي لا يرتضيها الدين والتي لا تتماشى مع خلق المسلمين ، ولا مع معطيات العصر الحديث .

حريّ بالأخوة السلفيين ، سواء كانوا طلاّب حكم ، إو دعاة إصلاح ديني ، أو الإثنين معاً ، أن يلتفتوا الى خصائص شعب المملكة المتنوعة ، وأن يستفيدوا من دروس الماضي ، حتى لا يتهدد كيان البلاد فيصبح وطننا مزقاً ومواطنينا في حرب مع بعضهم البعض .

إننا في هذه المرحلة لا ندعو الى تعاون ولا الى تنسيق .. وإنّما ندعو الى احترام متبادل ، يسبقه «وقف إطلاق النار !» ، ويتبعه إحترام خصوصية المخالفين في الرأي والفكر ، مع العمل السلمي الهادىء البعيد عن التشنّج في تغيير أفكار الآخرين أو مواقفهم السياسية .. ولا شك ان هناك الكثير من الأمور بحاجة الى إصلاح ، ولكن ذلك يعتبر مستحيلاً في ظل الحرب الطائفيّة المعلنة من خلال الكتب والمنابر والأنظمة والقوانين الحكومية .. ولو كانت هذه الحروب تؤدي الى إصلاح ما يعتبرونه فاسداً ، لتمّ ذلك قبل نحو قرنين من الزمان .

إصرار على النهج الطائفي

رغم ان الدكتور القصيبي ، أشار باقتضاب الى منحى التيار السلفي الجديد طائفياً ، ورغم أن ما قاله كان يجب أن يلفت إنتباه الإخوة السلفيين الى حساسية الموضوع الطائفي ، وأنه طرحهم له ليس فقط يضرّ بالوطن والمواطنين ، بل يضرّ بمن يتبنّاه في الأساس .. رغم هذا فقد حمل لنا ردّ الأخوة على ما ذكره القصيبي تأكيداً على موقفهم السابق .

ففي الكتاب الجديد الذي طبع في الولايات المتحد الاميركية والذي حمل عنوان «القصيبي .. شاعر الأمس وواعظ اليوم» والذي تضمن رداً على ما جاء في كتاب القصيبي «حتى لا تكون فتنة» من اتهامات لهم .. قال أحد أقطاب السلفيين الجدد ، وهو الدكتور محمد بن سعيد القحطاني ، المدرس في قسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .. قال «في ردّك على الشيخ العودة ، بيّنت للقارىء أن الرافضة جزء كبير من شعب المملكة .. ووالله لقد عجبت منك يادكتور وأنت سفير بلاد التوحيد ، الذي تدرك أن لكلامك مسؤولية ليست سهلة ، كيف تجرّأت بهذه المقولة وأنت تعلم أنها مجانبة للصواب .. أم أن هذا عربون مودّة بينك وبين الرافضة ؟! .. هل الرافضة جزء كبير من أرض جزيرة العرب ؟ .. الرافضة في أرضنا شرذمة قليلة ، وأرض الرسالة والحرمين الكثرة الكاثرة من سكانها هم من أصحاب التوحيد ... الخ » ص ٧٤ .

وردّ الدكتور القحطاني على اتهام القصيبي للشيخ العودة بأنه يريد تكرار تجربة ولاية الفقية .. والتي تعني بشكل مبسّط : أحقيّة رجل الدين الذي هو أعلم الناس بالاسلام وأحكامه ، في الدولة الاسلامية في الحكم .. رد القحطاني بمجموعة من السباب والطعن في «الرافضة» .. ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

وردّ آخر وهو الدكتور وليد الطويرقي على القصيبي بأمر الشيخ بن باز ، وبمقدمة تعضيد من أحد علماء هيئة كبار العلماء بأن قال : «الدكتور غازي القصيبي يريد تشبيه علمائنا الأفاضل بعلماء الرافضة ..... ان قضية ولاية الفقيه حل لمشكلة يعيشها الرافضة .... لا يوجد بالمملكة خميني ، ولكن يوجد أتباع المصطفى ﷺ ، أحفاد إبن تيمية وابن عبد الوهاب ، ينفون عن الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين » ص ٥١ ، ٥٢ .

ان أحداً لا يمانع من نقاش الأفكار والعقائد وتبيين بطلانها أو صحتها ، ولكن ضمن حدود .. وإلاّ تحوّل موضوع حرب الشيعة الى قضيّة في المملكة نفسها .. وموضوعاً انتخابياً لدى جمهور يأخذ الآراء من العلماء على أساس انها هي الدين وغيره هو الكفر والضلال .

الأيام حبلى بالعجائب

بسم الله الرحمن الرحيم

عقيدة رب العزّة والجلال لا تأمر بمنع العلماء من بيان الحق للناس

قال الله تعالى : « ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها إسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلاّ خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .. وقال تعالى : « إنّ الذين يحادّون الله ورسوله أولئك في الأذلين ، كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله لقوي عزيز » .. وقال تعالى : « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبينا » .

لقد إنقسم الناس حول ما فعله حاكم السعودية في أزمة الخليج بين معارض بشدة ومتوقف متردد ، ومؤيد بإطلاق .. وبين ذلك مراتب ، وعلى كل فقد كان الجميع يتوقعون ان تحدث تلك الأزمة لهذه الدولة هزّة عنيفة تراجع معها جميع سياساته ومواقفها وأعمالها وأولوياتها .. فتسعى سعياً حثيثاً الى كل ما يقربها من الله ، ويؤمنها من نقمته وعذابه ، فتصلح المفاسد الكثيرة ، في السياسة والاعلام والإقتصاد والتعليم والاجتماع ، وتمكّن لجهاز القضاء وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتؤدّي دورها الشرعي في المجتمع ، وتفتح المجال للعلماء والدعاة ، وتمكّن لهم في كافّة أجهزة الدولة ، وفي الجامعات ، والمساجد ، ليؤدّوا دورهم الإصلاحي في المجتمع ، ويبلغوا رسالتهم العظيمة للناس : إصلاحاً وتعليماً وتفقيهاً وتبصيراً وإيقاظاً وتنبيهاً وإنارة للطريق ، وإيضاحاً للحق ، في مهام كثيرة عظيمة ، وإصلاحات أخرى كثيرة وكبيرة ، أول من ينتفع بها «أحرص الناس على حياة» لو كانوا يعقلون .

هذا ما كان يجب أن تنهجه هذه الدولة أو على الأقل ما كان يؤمله من لا يزال يحسن الظن بهم ــ يقصد آل سعود ــ ، ويؤمّل فيهم خيراً .. فقد رأوا بأم أعينهم وفي جيرانهم كيف ينزل الله عقوبته ، ويوقع نقمته على حين غرّة وغفلة ، ولكن هيهات .. هيهات .

فلم يؤدّ الواجب ولا حصل شيء من المؤمّل ، بل وقع النقيض ، وحصل البغيض .. لقد فرغت الدولة نفسها ، وركّزت جلّ همّها لمحاربة وملاحقة ومضايقة ومنع العلماء المخلصين ، والدعاة الناصحين .. لا لشيء إلاّ لأنهم أخلصوا لها النصح ، فأبانوا الحق ، وأنكروا عليهم الخطأ ولم يحابوا في دينهم أحداً .

لقد كان أعظم وأجلّ إصلاحات هذه الدولة بعد تلك الأزمة هي : إيقاف العالم العامل والداعية المسدّد ، والمفكّر الناضج الشيخ سلمان بن فهد العودة ، ومنعه من إلقاء أي درس أو خطبة أو محاضرة أو كلمة أو موعظة .. وبإختصار الحيلولة بينه وبين تلاميذه ومحبّيه المتلهفين لسماع علمه والانتفاع بفكره ، فلا يستطيعون الوصول إليه إلاّ خلسة حتى لا تلحظهم عين رقيب ، فتكون عليهم تهمة عظيمة ، تماثل عندهم الشرك بالله في عدم المغفرة .

وقل مثل ذلك في منع العالم الفاضل ، والداعية المربّي الشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوالي .. لكنهم هنا استحيوا بعض الحياء ، فسمحوا له بإلقاء درس فقهي وفي الفقه فقط ، لا يخرج عنه قيد أنملة .. وقل مثل ذلك في منع كل من الشيخ الداعية عبد الله الجلالي ، والشيخ عائض القرني ، والشيخ إبراهيم الدبيان ، وغيرهم آخرون ما بين ممنوع من الكلام ، ومفصول من العمل ، ومعزول من الخطابة .

عمل آخر لا يقلّ عن سابقه : لمّا رأى العلماء والمفكرون التمادي والعمي إجتمعوا وكتبوا كتاباً يناصحون فيه الحاكم ، وضمّنوه إثني عشر مطلباً في غاية الأهميّة ، وهي مطلب الشعب كلّه ، ووقّع على هذا الخطاب قرابة ٥٠٠ من كبار علماء ، ودعاة ، ومفكري البلد ، وعدد كبير من أساتذة الجامعات .. فماذا كان جواب الدولة ؟ ! .. أو تظنّون الشكر والإجلال ، والإهتمام بالخطاب والبدء في تحقيق ما فيه ؟! ، مما ينفعهم في ملكهم قبل غيرهم .

لا .. فليس الأمر كذلك في عقيدة دولة رب العزّة والجلال ، لأنّهم لا «يحبّون الناصحين» .. إنّما كان الجواب هو منع غالب هؤلاء الموقعين من السفر ! ! .. فلكم أن تعجبوا حتى تهلكوا ، لأن هذا زمان لا مكان فيه عندنا لصادق ، ولا موضع لمخلص ، ولا زلفى لناصح ، ولا تقديم لعالم ، ولا احترام لمفكّر .. إنّما ذلك كلّه لكلّ منافق ، مداهن ، لا يخرج من لسانه إلاّ : «طال عمرك .. الرأي ما تراه .. الحق معك .. أنت الصادق .. هذا صحيح .. نعم .. أبشر .. سمعاً» .. شعار فرعون لقومه : «ما أريكم إلاّ ما أرى وما أهديكم إلاّ سبيل الرشاد» .

إننا ومن هذا المقام نريد أن نقول كلمة لهذه الدولة إن كان لا يزال فيها بقيّة من خير أو أثارة من علم وعقل ، نقول هذه الكلمة : «معذرة الى ربكم ، ولعلهم يتقون» .. نقولها مع علمنا بقول القائل : «إن سفه الشيخ لا حلم بعده» .

فإلى هذه الدولة والقائمين عليها نقول : يحدث في هذه الدولة أمور كثيرة توغر صدور الناس ضدّها ، وتؤذن بزوال ملكها ، وأفول نجمها ، وهي أمور ما اجتمعت في دولة إلاّ تساقطت أوراقها ، وتصرّمت أيامها ، وصارت أثراً بعد عين ، وما أمر شاه إيران وحكام دول أوروبا الشرقية عنّا ببعيد .. ولو كان في حكام البلاد العربية ذرّة عقل وفهم لاتعظوا بحال أولئك ، وعلموا أن الدور عليهم لا محالة .. ولكن أشربت القلوب حب الدنيا ، فسدروا في الملذات والشهوات ، والتهوا بما هم فيه من الترف والنعيم ، وأنساهم من حولهم من المنافقين والدجّالين والمتمصلحين وإخوان الشياطين ، فختم على القلوب فلا تعقل ، وطمس على الأبصار فلا ترى ، وصُمّت الآذان فلا تسمع .. ومن تلك الأعمال الشائنة : الظلم ، والعسف ، وسلب الأموال ، وتبديد الثروات ، وإمتلاك المليارات ، وتشييد العمارات ، والاستئثار بالمناصب والمميزات ، والفردية المتناهية في اتخاذ الحكم والقرارات ، وإتباع الهوى والمصلحة الشخصية في توزيع الحقوق والواجبات ، والتعامل بعقلية «أنا ربكم الأعلى» ، وإعتقاد أنهم بلغوا رتبة من «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون» والعياذ بالله .. فلا يطبّق عليهم حدّ ، ولا يتخذ في حقّهم حكم ، ولا يحاسب منهم سارق ، ولا يدان مجرم ، بل ذلك كله على المواطن المسكين المغلوب على أمره ، المثقل كاهله بالضرائب والأتاوات .

إنكم تتعاملون مع الناس بسذاجة ، وتتصرّفون معهم بحماقة ، وتغطون في سبات عميق لن يوقظكم منه ، إلاّ تصرّف أحمق من تصرّفكم ، وعمل أرعن من عملكم ، وإن لم تفيقوا من رقدتكم وتحسنوا تعاملكم وتصلحوا أموركم ، فالأيام ، حبلى بالعجائب ! ! .

منشور وزّع بإسم : أبو البراء ــ إبن الجزيرة

مقال كتبه أحد أنصار التيار السلفي الشبابي في المملكة

لكيلا نُخدع مرة أخرى !

بقلم - عبيد بن فراج العتيبي

لقد مارس آل سعود الدجل بإسم الإسلام كثيراً ، فلبسوا لباس الدين زوراً وكذباً وبهتاناً ، واستنكروا على الدعاة المسلمين التحدث في السياسة من أمثال الدكتور سفر الحوالي والشيخ سلمان العودة وناصر العمر والشيخ عوض القرني ، بل تطاولوا على حقوق بعضهم بمنعهم من السفر أو فصلهم من الجامعة مثل الكتور محمد المسعري .

في هذا الإطار يخرج لنا نقيض آخر لهؤلاء العلماء المجاهدين ، وهم علماء السلطة الذين ينقسمون الى فئتين : إحداها واعية ومثقفة والاخرى متخلّفة ومنغلقة .. والأولى مع وعيها بالواقع والشرع ، إلاّ أن ممارستها متناقضة من أجل مسايرة «ولاة الأمر» الذين «نجب طاعتهم» .. فهاهو الدكتور عبد الله التركي ، مدير جامعة الامام محمد بن سعود ، والذي يوصف بأنه داعية العائلة الملكة والمدافع عنها في جولاته المكوكية لاوروبا وأميركا .. هاهو يتحدث بما لا يصدّقه عاقل .. ففي أحد الاجتماعات بمسؤولي جامعة الامام مع الملك ، تأخّر الأخير عن الحضور لمدّة ساعتين .. وقال التركي بعد وصول الملك في خطاب «إن إنتظاركم كفيام الليل» ! .. إنه تملّق ما بعده تملّق ، هدفه أن يحتل وزارة التعليم العالي الشاغرة .

وهناك تلميذ الدكتور التركي ومندوبه في الولايات المتحدة الأميركية والذي يشغل مدير معهد الدراسات العربية والاسلامية في واشنطن والتابع لجامعة الإمام محمد بن سعود .. يقول المدير الدكتور في مؤتمر القرآن والسنّة في معرض دفاعه عن قرار الحكومة السعودية في الاستعانة بالكفار «إن الأميركيين سيخرجون ، وفي حال عدم خروجهم سنعلن الجهاد عليهم حتى يخرجوا» .. لا شكّ ان كثيراً من الحضور ضحكوا على هذه الطرفة ، لأنه رغم السلاح الكثير الذي لدى الجيش السعودي لم يستطع الصمود أمام صدام ، فكيف يستطيع (إمامكم) إخراج الأميركان حماة حكامكم .. وعلى كل حال فان الاميركيين باقون ، والشاهد على ذلك المعاهدة الأمنيّة السرية الاميركية السعودية التي تحدثت عنها صحيفة نيويورك تايمز في العاشر من مايو الماضي .

أما الفئة الثانية من العلماء ، فهم للأسف يشكّلون عدداً لا بأس به ، ونكتفي هنا بذكر مثال واحد ، وهو الشيخ أبو بكر الجزائري الذي يعتبر من أشدّ الموالين للنظام ، ومن أكثر المتزلّفين إليه .. يقول الجزائري في كتابه «وجاؤوا يركضون» في الصفحة ١٧ عن آل سعود : «وهيهات هيهات أن يتنكّر آل سعود لمبدأ الحق الذي أقاموا ملكهم عليه ووقفوا حياتهم على حمايته ونصرته ، ونصرة الداعين إليه والهادين الى مثله .. إنّه لو لم يبق إلاّ عجوزاً واحدة من آل سعود لم يكن لها أن تتنازل عن مبدأ الحق » .

ويذكر الشيخ الجزائري في كتابه «الاعلام بأن العزف والغناء حرام» في الصفحتين ٥٧ و ٥٨ : «إن دولة آل سعود هي معجزة القرن الخامس عشر .. وإنه لا يوجد مسلم صحيح الاسلام ، ولا مؤمن صادق الإيمان ، وفي أي بلد إسلامي ، كان إلاّ ويتمنّى بكل قلبه أن يحكمه إبن السعود ، وأنه لو يدعى الى مبايعته ملكاً او خليفة للمسلمين لما تردّد طرفة عين ... الخ » .

ولهذا فان الجزائري يدعى للمؤتمرات ، ويحقّ له ان يتحدث في السياسة ويسبر أغوارها ! ، ويغوص في أعماقها ويتناولها بالتحليل .. ومن تحليلاته العجيبة حول أزمة الخليج ، قوله ان الذي دبّر الأزمة هو «الثالوث الأسود» صدام العراق وحسين الأردن وعلي صالح اليمن ، ومن ورائهم «ثالوث دولي» يضم اليهود والنصارى والشيوعيين .. هذا هو التحليل الذي لم يسبقه إليه أي عالم بالسياسة .. وكانت للشيخ الجزائري واقعة أخرى أثناء مشاركته في مؤتمر القرآن والسنّة بالولايات المتحدة الاميركية ، حيث طالب المتحدثين بأن يكفّوا عن الهجوم على اميركا ، لأن ذلك سيؤدي الى إلغاء المؤتمر ، وكأن الشيخ يحاضر في السعودية أو إحدى البلاد العربية ، حيث تمارس سياسة تكميم الأفواه ، وحيث لا يسمح إلاّ للمتملّقين بالتحدث ، فحسبنا الله ونعم الوكيل ! .

لقد خدعنا مرة من قبل الحكام الذين يتحدثون بإسم الاسلام حتى أنك تستطيع ان تحصي في خطب الملك جمل «رب العزة والجلال» و «عقيدتنا السمحة» وغيرهما ، عشرات المرات .. لكن الخطورة ان نُخدع مرة أخرى عن طريق بعض العلماء الذين يمارسون التملّق والمديح للحكام ، أو على الأقل يسكتون عن الصدع بكلمة الحق ، مع أنهم يعلمون فضل قول كلمة الحق عند السلطان الجائر .. لذا أوجّه تحيّة لعلمائنا الشباب الواعين المثقفين حينما أعلنوها مدويّة بأنهم لا يقرّون ولا يؤيدون قرار الاستعانة بالقوات الكافرة ، كما لا يقرّون الممارسات التي تتعارض مع الاسلام .. ومن هنا فلا غرابة ان يتعلّق بهم الشباب ويؤيدونهم في دعوتهم لتطبيق كامل بنود الشريعة الاسلامية وليس جانباً واحداً منها .

إن تطبيق الشريعة الاسلامية لا يعني تطبيق الحدود فحسب ، وللأسف فان بعض شبابنا يعتقدون ان تطبيق الحدود الاسلامية يعني تطبيق كامل الشريعة ، فالسارق تقطع يده والقاتل يقتل والزاني المحصن يرجم ، والذي يشرب المسكر يعزّر بالجلد والحبس .. إن الإستشهاد بهذه التطبيقات يتضمن جهلاً مريعاً بمضامين الشريعة وأبعادها الإنسانية ، بل ان تطبيق الحدود وحدها تشويه للشريعة التي هي أرحب من هذه التطبيقات في الحدود التي هي جزء من الشريعة .. وما نريده فعلاً هو تطبيق شمولي لكل متعلّقات الدولة بحيث تكون برامجها الداخلية وسياساتها الخارجية والداخلية ، وتصرفها في المال ، ونظرتها للقضاء ، متفقة مع ما جاء به الاسلام ، وإن اهمال ذلك يعني العبث في التطبيق ، ومدعاة لغضب الله .

لو نظرنا لسياسة الحكومة السعودية

الخارجية لوجدنا التبعيّة والولاء لإعداء الاسلام والوطن .. فأميركا هي الدولة المؤثرة في صنع القرار الخارجي والداخلي للبلاد ، فعندما طلبت المخابرات المركزية من الملك ان يدفع ثلاثين مليون دولاراً لعصابات الكونترا الارهابيّة ، لم يكن أمامه إلاّ الإستجابة .. وحين طلبت أميركا من الحكومة السعودية أن تعترف بإسرائيل وأن تدخل في مفاوضات مع اسرائيل ، إلتفّت حول القرار خوفاً من ردّة الفعل الشعبية ، وقالت ان ذلك يتم بصورة أفضل من خلال وفد خليجي ، وقد اعلن الخليجيون استعدادهم للإعتراف باسرائيل .

والدعم الخارجي السعودي يقدّم في الغالب لدول موالية للغرب ، لتحقيق مصلحة الاميركيين والحكومة السعودية على حدّ سواء .. ولا علاقة لذلك بالإسلام من قريب أو بعيد . فبالأمس كانت الحكومة ترحب بـ «الحسنين» ، وهاهي اليوم تطردهما .. وفي الستينات طردت المصريين واليوم ترحب ، وفي الستينات رحّبت باليمنيين واليوم تطردهم .. فالقضيّة ليست الإسلام ولا مصالح الشعوب ، بل مصلحة آل سعود والأميركيين أولاً وآخراً ، والشيوخ بعد هذا «أبخص» .

ان السياسة الخارجية للمملكة لا تسير وفق الشرع ، بل تسير على خطى اميركا .

أما السياسة المالية والإقتصادية ، فهي أبعد ما تكون عن الاسلام ، فهناك الربا ومحاربة البنوك الاسلامية ، بينما البنوك الأميركية والبريطانية والفرنسية وغيرها هي المستفيدة .. في حين ان الشركات المتعددة الجنسية والتي تضمّ رجال الاستخبارات الأجنبيّة تعبث في الوطن نهباً وفساداً .. وقد أصبح المواطن بفضل السياسة الاقتصادية السعودية غير الرشيدة آلة استهلاكية تطحن المصنعات الأجنبية وتصدّر الأموال ، تماماً مثلما تفعل الدولة التي لا تزال تعتمد في كل شيء حتى إبرة الخياطة على الدول الغربية ، التي تمتص بترولنا وأموالنا .

وفي حقل الإعلام ، فحدث ولا حرج .. فهو إعلام تملّق وخداع وتكميم للأفواه الصادقة النزيهة . إن السياسة الإعلامية مبتناة على الاسلام نظرياً وعلى الورق فقط .. بينما هي في الواقع مخالفة ومتصادمة معه ، فأفلامهم وأغانيهم في التلفاز مبتذلة رخيصة تكرّس الرذيلة وتحارب الفضيلة ، وبرامجهم لا تهدف الى صناعة مواطن صادق واع مثقف نزيه .. أما مجلاتهم فهي في أغلبها مائعة تافهة ، وهناك محلات تأجير الفيديو التي تتعاطى أفلاماً لا يستطيع حتى التلفزيون الأميركي عرضها .

وفي السياسة العدلية والقضائية ، ليست هناك مساواة في القضاء بين الأفراد والجماعات والطوائف ، ولا استقلال للقضاء والقضاة ، فالامراء يأتون بالقاضي وكتاب العدل الى منازلهم ، وويل للمواطن إن كان خصمه أمير ، إذ عليه حينها أن يودع حقوقه الى الأبد .. من هنا أحسن العلماء الذين وقعوا بيانهم الأخير الذي أشاروا فيه الى احترام استقلال القضاء وتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع «دون محاباة للشريف ، أو منّة على ضعيف» .. ولا شك ان تطبيق الحدود إنما يكون على الضعيف .. إنظر الى الجرائد المحلية كالرياض والجزيرة ، واقرأ أسماء الذين قاموا بانتهاك القانون كتزوير رخصة او دفعة رشوة صغيرة لحلحلة أمورهم ، إنظر كيف تطبّق بحقّ هؤلاء الأحكام ، لأنه لا يوجد من ورائهم «ظهر» ، كما لا يوجد لديهم «فيتامين واو» .. أما القطط السمان من عليّة القوم ، فيسرقون بالملايين ويزورون «بالكوم» وليس لأحد حقّ في محاسبتهم أو مساءلتهم .. لكن ليعلموا أن الله محاسبهم ، وأن القيامة موعدهم ، يوم لا ينفع المال ولا الولدان ولا وساطة الملك فهد أو الأمير سلطان ! .

في السياسة الدفاعية ألغى آل سعود مصطلح الجهاد من قاموسهم ، وذلك منذ ايام «أخو نورة» وهو الملك عبد العزيز الذي إستغلّ مفهوم الجهاد ، الى أن حقق أهدافه ، وبعدها تعاون مع الانجليز للقضاء على الإخوان الذين خدموه على أساس إعلاء كلمة الدين .

وفي الوقت الحاضر فان سياستهم تعتمد على الإكثار من من الأسلحة المخزّنة التي يتولى شؤونها المستشارون الأميركيون ، مع إعتماد سياسة الإقلال من عدد أفراد الجيش ، وذلك خوفاً من ان يدخل ضمن الكثرة أناس «لا يوثق بهم» فيقوموا بإنقلابات .

وأحوال قيادة الجيش السعودي وفسادها فحدّث ولا حرج.. فالمدن العسكرية التي تضم نحو ٩٠٪ من أفراد الجيش ، وبحكم مواقعها على الحدود ، فانه قد انتشر فيها الحشيش والمخدرات والخمور لسهولة تهريبها .. والأكثر من هذا فان قيادات من ضباط الجيش وبتواطؤ مع الكبار استقدموا عدداً كبيراً من النساء «الصليبيات» و «الأرمنيات» و «الكتائبيّات» للعمل عاهرات وبغايا بين هؤلاء الضباط ، وذلك لإشاعة الإسترخاء والعبث ، وليس ببعيد ان هؤلاء مرتبطون بأجهزة مخابرات معادية ، وأنهم حصلوا على كل ما يريدونه من معلومات من خلال الضباط الكبار أثناء السكر وتعاطي المخدرات .

هذه هي السياسة التربوية لمعظم قيادات جيشنا ، إلاّ من عصم الله .. وقد صدق فضيلة الشيخ إبن عثيمين حيث قال قولة حق فيهم ، فعندما سُئل عن قرار الاستعانة بالاميركان قال «إن قيادة الجيش قيادة مترفة لا تستطيع الوقوف في وجه جيش صدام» .. وقد صدق فضيلته ، فنظرة واحدة الى «كروشهم» الممتدة بسبب كثرة الأكل وقلّة العمل ، تُنبئك بأحوالهم .

وبعد كل هذا .. هل يقول عاقل بأن آل سعود يحكمون شرع الله .. هذه سياستهم الخارجية تسير على خطى أميركا ، وسياستهم الإعلامية تعتمد تكميم الأفواه وكبت الحريات وإفساد الشعب .. وهذه سياستهم المالية والإقتصادية تصبّ في حسابات الشركات الدولية التي يديرها اليهود .. أما الشورى ــ عمود السياسة الإسلامية ــ فتطبيقها الصحيح والسلمي في عهد آل سعود يعدّ ضرباً من الخيال .. وبالنسبة لسياستهم الدفاعية فانها قائمة على قتل روح الجهاد في نفوس أفراد القوات المسلحة ، في حين ان السياسة القضائية مختلة حيث يمارس الكثير من الظلم والتعدّي ، لا بسبب الشريعة وأحكامها العادلة ، ولكن بسبب تدخّل آل سعود وضعف بعض القضاة .

من هنا فإننا نحيي العلماء والأدباء والمثقفين والدعاة وأساتذة الجامعات الذين رفعوا خطاباً الى الملك أوضحوا فيه بعض مطالب الشعب .. لكننا نذكّر العلماء ــ قادة الأمة ــ بضرورة الاصرار على تحقيق مطالب الشعب وعدم السكوت والمهادنة مع الظالمين .. يقول الشاعر :

يا معشر العلماء هبّوا هبّة
قد طال نومكمُ الى ذا الآن
يا معشر العلماء قوموا قومة
لله تُعلي كلمة الإيمان
يا معشر العلماء عزمة صادق
متجرّد لله غير جبان
يا معشر العلماء إن سكوتكم
من حجّة الجهّال كل زمان
يا معشر العلماء لا تتخاذلوا
وتعاونوا في الحقّ لا العدوان
وتعاقدوا وتعاهدوا أن تنصروا
متعاضدين شريعة الرحمن
فالله ينصر من يقوم بنصره
والله يخذل ناصر الشيطان

ظلّ «جهيمان» يخيّم على العائلة المالكة

كتبت هولغا غراهام في صحيفة الأوبزيرفر في عددها الصادر في الثاني من يونيو الماضي تقول :

بعد شهرين فقط من إنتهاء حرب الخليج ضد العراق ، تواجه السعودية اليوم حالة من التململ الديني ربما يثبت مستقبلاً أن التحكم بها والسيطرة عليها ستكون أكثر صعوبة من إطفاء آبار النفط المشتعلة .

وقد بدأت حدة التحدي للنظام السعودي تتصاعد داخل أشد عناصر النظام تعصباً ، في وقت كان موسم الحج المفعم بالمخاطر يلوح في الأفق .

وفي حماة من الأخبار والتقارير المتعلقة بأمر شقيق الملك القاضي بتوقيف الأئمة الوهابيين عن العمل ، وبالمظاهرات التي سارت في شوارع القصيم تأييداً لهم واحتجاجاً على منعهم من أداء واجباتهم ، قال مصدر سعودي : «ليس هناك من وسيلة للحكم على مدى قوة ذلك التململ ، لكن هناك وضع مشحون قابل للإنفجار ، نتيجة القوة والسلطات المتزايدة التي تتمتع بها الحركة الدينية ، خصوصاً وأن هذه الحركة إنتشرت الآن في صفوف الجيش» .

بعد مضي إثني عشر عاماً ، ما يزال ظل جهيمان — ذلك الشاب الخارق للمألوف الذي قُطع رأسه بعد إحتلاله العسكري للبيت الحرام بمكة ، يدعمه في ذلك بضع مئات من الإخوان — ما يزال يلقي ظلاً هائلاً يخيم على النظام السعودي . تكمن أهمية جهيمان في كونه خرج من معاقل نجد القبلية الدينية ، وهي المنطقة التي ساندت دائماً آل سعود .

وتكمن في أعماق هذه العقيدة وعدائها للحداثة ثورة عارمة تتحرك بإسم الصفاء والنقاء الإسلامي ، وضد الفساد وأسلوب الحياة الفاسد ، والتصرف السيء بالأموال ، وكذلك ضد أوتوقراطية العائلة المالكة وإستبدادها المطلق بالحكم .

ولقد رفض جهيمان كذلك السلطات الدينية الوهابية المتمثلة بالعلماء الذين إتهمهم ببيع أنفسهم لآل سعود . وحين جرى إستجوابه حول مخازن أسلحته ومصادرها ، رد جهيمان قائلاً : «وهل تظنون أنها قضية صعبة ؟ .. الملك يهرب الوسكي والمخدرات لاستهلاكه الشخصي ، وأنا فعلت الشيء نفسه» .

تجاهل النظام التحذيرات والإنذارات بوجوب إجراء الإصلاحات ، وزادت الحركة الدينية الرجعية من سلطتها ، حتى صارت الشرطة الدينية — هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — أو المطاوعة ، تأخذ الناس من بيوتهم بالقوة .

وعلى امتداد العامين الماضيين زاد عدد أشرطة التسجيل المعادية للعائلة المالكة المتداولة في السعودية زيادة كبيرة . وخلال الحرب أطلق خطباء المساجد صيحاتهم المعادية للغرب الكافر ، ولكنهم في نفس الوقت أعلنوا معارضتهم للمساوىء ومظاهر الفساد الداخلية .

وأخيراً جاءت الإشارة الواضحة المعبّرة عن خطورة الوضع ، على صورة مذكرة قدمها الى الملك يوم ١٨ مايو الماضي ، مجموعة من الزعماء الدينيين السعوديين ، مطالبين بثيوقراطية مطلقة ، وبمؤسسات تمثيلية قادرة على الحد من سلطة آل سعود .

إحدى النظريات المتداولة حالياً في الدوائر السعودية العليا تقول ان عريضة العلماء ربما قصد منها أن تؤدي الى استبدال الملك المتهاوي فهد بولي عهده الأمير عبد الله ، قائد الحرس الوطني .

ونتيجة تقليم أظافر ثروة آل سعود النفطية وتضاؤلها الكبير ، يعود تاريخ السعودية الى امتلاكها من جديد : تماماً كما تستعيد الصحراء الأرض التي يذوب عنها الجليد . خلال العقد الماضي ، تمّ تبديد مائة وستين مليار دولار من احتياطي البلاد النقدي ، ولم يبق من ذلك الاحتياطي سوى ما يقرب من أربعين مليار دولار ، يتحكم بمصيرها صندوق النقد الدولي وسندات الخزينة الاميركية .

خمسة وستون بالمائة من سكان البلاد هم من الحجازيين المستبعدون كلية تقريباً من مواقع السلطة الحقيقية .. وهؤلاء يسكنون المنطقة الساحلية الغربية ، وهم الذين احتل بلادهم بدو الملك عبد العزيز في العشرينيات من هذا القرن .

ثم هناك الشيعة ، وهم الأقلية المستضعفة المحرومة ، البالغ تعدادها ما يقرب من ١٥٪ من مجموع السكان .. وقد قام هؤلاء بثورات عدة ، وجرى إخماد ثوراتهم وقمعها بقسوة وحشية . أما الوهابيون النجديون الحاكمون الذين يسيطرون على القوات المسلحة ، فهم أيضاً أقلية لا تتجاوز الـ ١٥٪ من مجموع السكان ، ويشكّل الإخوان المتعصبون نسبة ضئيلة جداً من هذه الأقلية النجدية المتسلطة .

ومضى العرف التقليدي في البلاد ان يتقاسم آل سعود السلطة مع العلماء الوهابيين على أساس نسبة ٧٥٪ من السلطة تذهب لآل سعود ، و ٢٥٪ للعلماء . ولكن الحماس الديني كان يهدد التوازن كلما ظهرت بوادر الضعف على معالم نظام آل سعود .

الإخوان بدأوا يعودون الى الظهور القوي الآن ، وقوتهم في تزايد مستمر ، ويتضاعف عددهم باستقطابهم للآلاف من الطلبة الذين يتلقون علومهم وتدريبهم في المعاهد الدينية ، ويفكرون كما كان يفكر الناس قبل ألف عام من الزمن ، لأنهم دربوا على التفكير بهذه الطريقة .

يقول مطلع ان «جميع قياداتهم من القصيم ، وكذلك سبعون بالمئة من عناصر الحركة» . ويضيف المصدر قائلاً «هناك خطر آخر يكمن في أن بعض النجديين الليبراليين من الطبقة الوسطى في القصيم ، الذين يسيطرون على دوائر حكومية رئيسية ، وعلى مؤسسات مالية كبرى ، أصبحوا جاهزين الآن للقفز الى مواقع السلطة ، ومهيئين للإنضمام الى الإخوان ضد آل سعود» .

يقول الليبراليون السعوديون ان الاصلاحات الديمقراطية الحقيقية ستكشف لو تمّ تحقيقها مدى بعد الأصوليين عن أن يكونوا ممثلين للرأي العام في البلاد .. ولكن المشكلة تكمن في أن الديمقراطية لم تستخدم إلا كأداة للضغط داخل العائلة المالكة .

في عام ١٩٦٥ لجأ فهد الذي كان وزيراً للداخلية في ذلك الحين ، الى استخدام التهديد ضد الملك فيصل الذي أمره بوقف ذلك الهراء . فانصاع للأمر . والآن قد يحاول فهد شراء العلماء عن طريق منحهم غالبية المقاعد في مجلس الشورى المزمع إنشاؤه .

يقول ليبرالي سعودي «لو كان لدينا حرية تعبير حقيقية ، بدلاً من المجلس المصطنع الذي يجري التخطيط له الآن ، لأمكن عزل الأقلية الدينية تماماً ، لأن الغالبية العظمى من السعوديين تعارض هذه الأقلية وترفضها» .

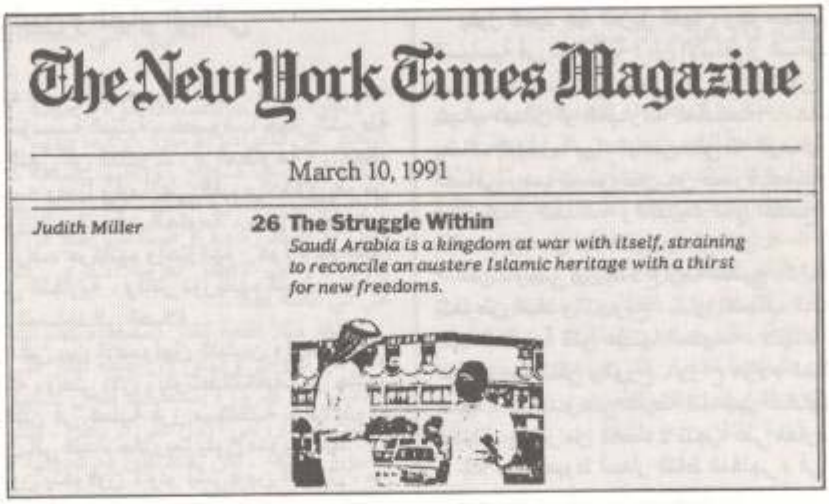

The New York Times Magazine

March 10, 1991

Judith Miller

26 The Struggle Within

Saudi Arabia is a kingdom at war with itself, straining to reconcile an austere Islamic heritage with a thirst for new freedoms.

تقرير مهم لصحيفة النيويورك تايمز عن التحولات التي شهدتها المملكة في الأشهر الأخيرة

الصراع الداخلي في السعودية

بقلم - جوديث ميلر

التقيت ـ كاتبة التقرير ـ بأفراد عائلة سعودية تسكن إحدى ضواحي الرياض ، كان الجو ساخناً بكل ما في الكلمة من معنى . قال أحدهم «ما كان يجوز أن يدعى الأميركيون إلى بلادنا . لقد اصبحنا بلداً واقعاً تحت الاحتلال الأميركي» . إعترض آخر قائلاً «وهل كنت تفضل أن تكون تحت إحتلال صدام حسين ؟» .. هنا أجاب الأول «ولماذا يكون هذا خيارنا الوحيد ؟ أعني أن تكون تحت إحتلال هذا أو ذاك ؟ .. وماذا جرى للبلايين ، بل بلايين البلايين من الدولارات التي أنفقناها على شراء السلاح ؟» .

وساد صمت قصير قطعه الموافق على الاحتلال الاميركي بقوله : «بعد الكويت كان صدام سيحتل بلدنا لا محالة ، ولم يكن لنا أي خيار .. » ، وهنا قاطعه فرد ثالث من أفراد العائلة المالكة قائلاً «إنني أكره صدام حسين .. لقد أفسد علينا الصيد هذا العام» .

الغزو يحدث ثورة في المجتمع السعودي

والحقيقة أنه لم يكن هناك رد فعل واحد على حرب الخليج في العربية السعودية ، إلا أن ما يتفق عليه الجميع هو أن تلك الحرب قلبت ذلك المجتمع المغلق المحافظ رأساً على عقب . فقد تعطلت الأعمال التجارية ، كما تعطلت السهرات ورياضات المتعة ، ولولا صدام حسين لما جرى مثل الحوار الذي أوردناه قبل قليل ، خصوصاً أمام أجنبية ، بل إمرأة وكافرة أيضا .

ولم يحدث ، منذ اكتشاف النفط في المملكة عام ١٩٣٨ ، أن احتدم الشقاق والغليان داخل الأسرة المالكة كما يحدث اليوم .. والسعوديون من مختلف الطبقات ومستويات الثقافة والثروة ينظرون اليوم الى مستقبلهم بقلق بالغ . القليلون فقط هم الذين يشككون بأحقية العائلة المالكة وقوانين الشريعة في حكم البلاد . ولكن ، ولأول مرة في تاريخ هذه الدولة ، يتنامى علناً ، وبسرعة كبيرة ، صوت المطالبة الشعبية الآخذة بالتصاعد والإزدياد بحق المشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرار ، بل وبحق محاسبة السلطة على تصرفاتها ، ولو أن هذه الاصوات المتصاعدة لم تصل بعد الى حد المطالبة بنظام ديمقراطي على الطريقة الغربية .

فالشعب يريد أن يرى ويسمع أكثر مما يرى ويسمع من ملك البلاد اليوم ، وهو ملك إنعزالي متقوقع يريد منه شعب السعودية أن يقمع الفساد المستشري حوله ، بل ويريدون وصولاً أسهل إليه وإستجابة وتجاوباً أكبر من قبله .

كما أن العديد من الليبراليين السعوديين المتأثرين بالطرق الغربية قد ضاقوا ذرعاً بالقيود المفروضة على حرية تبادل الرأي وعلى الصحافة ، وهم يطالبون ، ولأول مرة أيضاً ، برفع بل وإلغاء الرقابة عن وسائل الإعلام .. ويطالبون ، ولأول مرة أيضاً ، بحق إنشاء التنظيمات السياسية والإجتماعية ، وحق الحوار العلني وتبادل الآراء دون خوف من عقاب ، أو إلصاق تهمة «الكافر» المرعبة بهم .

هؤلاء المثقفون السعوديون ، الذين يتخرجون بالآلاف سنوياً من جامعات البلاد السبع ، بدأوا يشعرون بالقلق ويظهرون عدم الرضى ، خصوصاً الذين لا تتوفر لهم الأعمال المناسبة . فالأعمال المعروضة قليلة محدودة ، خصوصاً أعمال النساء ، حيث فرص العمل شبه معدومة . ولا تنسى شوارع السعودية تلك المظاهرة الصاخبة التي شاركت فيها نساء طردن سائقي سياراتهن ، وقدن السيارات بأنفسهن على شكل قوافل تحدت الحظر المفروض على قيادة النساء ، فما كان من حملة راية الدين المتعصبين إلا أن ردوا بحملة شعواء شنوها على هؤلاء النسوة ، تحت سمع وبصر ورضى الحكومة .

صراع الليبراليين والتيار السلفي

وهنا بدأ السؤال القديم الجديد يطرح نفسه مرة أخرى : ما مدى السلطة
لقوة التي يجب أن تتمتع بها المؤسسة الدينية ، خصوصاً جهاز الشرطة
ينية ــ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ ، أو المطاوعة ؟ .. معظم
راد هذا الجهاز الذي فرض نفسه وصياً وقيماً على القيم والأخلاق هم من
جال متقدمين في السن ، يقبضون الرواتب من الحكومة ، ومن المتطوعين
شباب الذين تسعى الحكومة الى رصد حركاتهم وإحتوائهم . هؤلاء هم الذين
جوّلون في الشوارع والأسواق التجارية ، وتأمر دورياتهم النساء بتغطية
جوههن ، والشباب بالذهاب الى المساجد الى الصلاة .

وهناك صراع قديم قدرما هو دفين بين الأصوليين الدينيين والإصلاحيين
ليبراليين . ظل الملك ، منذ نشوئه ، وحتى الآن ، يتوسط للتخفيف من حدته .
؟ أن حرب الخليج فصلت الجانبين في عملية فرز مستقطبة حادة يتوقع
كثيرون من السعوديين أن تتحول الى صدام حاد ربما يكون دموياً عنيفاً .

ومع ذلك فما يزال السعوديون يتخوفون ، ولو بشيء من التفاؤل ، من
درتهم المكتسبة حديثاً على مناقشة مثل هذه الأمور بشكل علني مشوب بالحذر
والكثيرون يقولون ان مجرد بدء الحوار بحد ذاته يشير الى بدء ظاهرة
ليبرالية في المجتمع السعودي . كما ان تعبير «ما بعد الأزمة» قد أصبح على كل
فة ولسان منذ إندلاع الحرب .

غير ان البعض ما يزال متشائماً .. يقول كيرين تشودري ، وهو خبير بقضايا
لسعودية «سيكون على هذه الحكومة ان تتجاوب ــ بعد الأزمة ــ إما بالإنفتاح
و بالقمع ، والأغلب أن يكون القمع هو الحل الذي ستختاره الحكومة
لسعودية» .

[وتطلق كاتبة التقرير على السعودية المعاصرة إسم «مملكة آل سعود
لثالثة» من باب المقارنة بالجمهوريات الفرنسية الأولى حتى الخامسة .. وتقول
ن :] النفط هو الميزة الوحيدة التي تميز هذه المملكة عن المملكتين السابقتين
للتين بنيتا بقوة الطموح السياسي والحماس الديني . وخلال عقود هذه المملكة
لثالثة اصبح آل سعود هم الأوصياء على ربع إحتياطي العالم من النفط ، وفجأة
وجدوا أنفسهم يملكون مفاتيح ثروة خيالية ، قفزت الى الواقع في بلد أهله
بدائيون تقريباً ، لم يعودوا الآن ــ وبفضل النفط ــ يحتاجون لصدقات دمشق
والقاهرة ، التي كانت تأتيهم بصفتهم حراس الأماكن المقدسة ، بل أصبحوا الآن
ــ وحسب وصف الكاتبة ــ حراس ثلاثة أماكن مقدسة : الكعبة المشرفة ،
والحرم النبوي الشريف ، وثالثها هي خزينة آل سعود !! .

نقد لاذع لـ «سياسة الريال»

ولكن هذه الخزينة تتعرض لنقد السعوديين اللاذع هذه الأيام . قال أحدهم لي
ــ كاتبة التقرير ــ «أي أبله معتوه كان يستطيع تطوير البلاد إلى ما هي عليه إذا
وضع تحت تصرفه ٥٦٤ مليار دولار ! فما البراعة في ذلك ؟ !» .

وبدلاً من هذه الإنجازات .. راح هؤلاء السعوديون يركزون الإنتباه على ما
يعتبره الكثيرون موهبة آل سعود الحقيقية ، ألا وهي قدرتهم على الحفاظ على
الإستقرار عن طريق خلق التوازنات بين القوى المتنافسة ، ودفع الأموال الى
المتنافسين وضربهم ببعض والإيقاع بينهم ، ودفع المكافآت السخية للأصدقاء
، ورشوة الأعداء ، وبنفس السخاء ! .. الجملة التي يرددها رجال الأعمال
السعوديون الشباب ، على لسان العائلة المالكة ، هي «سر وراءنا ، وسنجعلك
غنيا» . أما على صعيد السياسة الداخلية والخارجية ، فان ما يصفه الكثيرون
من المثقفين اليوم بازدراء ، بأنه «سياسة الريال» أو «سياسة الدفع» ، فقد ثبت
نجاحهما عبر السنين ، ولن يجد آل سعود مبرراً للحيد عنها .

لم تخضع السعودية للتيارات الفكرية العلمانية التي اكتسحت الساحة العربية
في الخمسينات والستينات ، سواء التيار البعثي في العراق وسورية ، أو التيار
القومي العربي الذي كان يمثله جمال عبد الناصر . والأسلوب الذي إتبعه آل
سعود لتجنّب ذلك المصير كان يقوم على الإيقاع بين القوى العسكرية السعودية
، وتحريضها بعضها على بعض ، فكان الثمن هو الإعتماد الكلي على مسارعة
القوى العسكرية الأجنبية الى نجدة النظام كلما وقعت أزمة في المنطقة

يقول السيد عبد العزيز الفهد ، وهو محام سعودي ، يكتب أيضاً حول الحياة
السياسية في السعودية : «إن الاستقرار السعودي قائم راسخ إيجابياً على قاعدة
قدرة الحكومة على ضمان الإزدهار والأمن ، وقائم راسخ سلبياً على قاعدة
غياب البدائل أو الخيارات المشجعة» .. هاتان الدعامتان للحكم السعودي ،
يضاف إليهما ما يراه البعض على أنه الوصاية العربية السعودية للإسلام النقي
الصافي ، هما المسؤولتان عن صمود المملكة العربية السعودية وقدرتها على
صد تيار الحداثة والتحديث الذي اكتسح المنطقة العربية بأسرها منذ
الخمسينيات من هذا القرن وحتى الآن .

لكن ، وحتى قبل إندلاع أزمة الخليج ، كانت دعائم المجتمع نفسه ومقوماته
تتعرض للنقد والتجريح . كان الشباب المتعصبون يوجهون الانتقادات الى
القيادة الدينية التي عينتها الحكومة ، لأنها ــ حسب قولهم ــ لا تتحلى بالقدر
الكافي من التقى والورع . وراح هؤلاء المتشددون يهاجمون الحكومة ، في
خطب المساجد وعلى أشرطة التسجيل المتداولة في البيوت ، بإعتبارها حكومة
فاسدة ، وبقدر من الفساد لا تتجرأ على ممارسته أية قوة سياسية أخرى .

ثم حدث هبوط أسعار النفط المفاجيء في الثمانينات ، وتلته حالة الكساد
الإقتصادي ، وتضاءلت ــ نتيجة ذلك ــ أعداد العقود الضخمة التي كان النظام
يشتري بواسطتها ولاء رجال الأعمال والتجار . وكان من نتائج ذلك أن أحس
الكثيرون من رجال الأعمال المتحضرين والمحدثين المثقفين ثقافة أميركية
بالرعب القاتل خوفاً من المتطرفين الدينيين ، وبالغضب والحنق تجاه إحتكار
عدد من الأمراء لما تبقى من بركة الأعمال التجارية المنحسرة .

مطالبة عامة بالتغيير

وهكذا ، فعندما وقع الغزو العراقي للكويت ، متحدياً الوساطة السعودية
وجميع الحسابات السياسية ، تعرّض إستقرار المملكة لتهديد حقيقي . وفجأة
بدأ الجميع ، بدءاً من المتعصبين الدينيين ، وانتهاءاً بطبقة التجار ، ومروراً
بأولئك المطالبين بقيام مؤسسة عسكرية قوية .. بدأ هؤلاء جميعاً يطالبون
بإجراء تغييرات في النظام السعودي . لقد بدأ الحوار إذن ، حول مستقبل
المملكة والقائمين على أمورها .

كانت المطالبة بالمشاركة الأكبر والأوسع في صنع القرار السياسي هي الأثر
السياسي الأول والأبرز الذي تركته أزمة الخليج على السعودية .. وجاء رد
النظام السياسي متوقعاً ، حين ألقى الملك فهد خطاباً في شهر أكتوبر ١٩٩٠
وعد فيه بشيء من الإعتذار ، بخلق مجلس الشورى الذي سيسد مواطن
الضعف في النظام السياسي القائم ، كما يعوّض عن إنعدام وجود نظام تمثيلي في
الماضي ، وقال ان هذا المجلس سيكون هيئة وطنية رسمية ، ليس كالمجالس
التقليدية التي يقيمها أفراد العائلة المالكة في منازلهم بضع مرات إسبوعياً ..
فهذه مجالس لسماع مظالم الناس ، قديمة قدم التاريخ ، يعرض فيها الناس
خلافاتهم بخصوص ملكية الأرض والديات وطلب المساعدة المالية والسياسية
.. كما أن مواطن الضعف في هذه المجالس معروفة ومعترف بها منذ زمن بعيد
. أما أن يناقش المواطن العادي حالة الاقتصاد في البلد ، والحاجة الى الليبرالية
السياسية ، والفساد بين النخبة ، والقضايا الحساسة الأخرى داخل المملكة ،
فهو شأن يرفع من يصل إليه إلى مصاف الملوك .. أو قل إنه يضع الملوك في
مصاف المواطنين العاديين .. وهو وضع لم تتعود عليه ــ حتى الآن ــ
الاعتبارات الملكية في السعودية .

الوعد الذي أعطاه الملك فهد ، تعوّد الناس على سماعه منذ قيام المملكة
الثالثة . فعندما أعلن الملك عبد العزيز عن قيام مملكته الموحدة عام ١٩٣٢ ،
أقام مجلساً للشورى (الصحيح انه حينما احتل الحجاز عام ١٩٢٦ وضع مجلس
شورى للحجاز فقط يناقش مسائل فنية بحتة ــ المترجم) ، وهو مجلس مايزال
«فنياً» قائم ، ولكنه معطّل غير فعّال .. ولقد كرّر الوعد جميع الملوك السعوديون
.. ففي عام ١٩٨٢ قال الملك فهد أن مجلساً سيقام «قريباً» ، وفي ديسمبر ١٩٨٤
صرح لصحيفة التايمز اللندنية بأن المجلس سيقام ويشكل خلال ثلاثة أشهر .
ولكن رجل أعمال سعودي قال ــ لكاتبة التقرير ــ «يبدو أن الملك فهد يتعرّض
لمرض فقدان الذاكرة حين يتعلق الأمر بوعود الإصلاح السياسي» .

الشعب يفقد ثقته بالإعلام الرسمي

هذا الشك بنوايا آل سعود يغذيه ويدعمه ما تتعرض له الصحافة الرسمية من كبت وتضييق . حتى أشد السعوديين عداءاً للغرب يعتمدون على إذاعة الـ بي بي سي البريطانية ، أو إذاعة صوت أميركا للتأكد من صحة الأخبار ، ولكن الثقة بوسائل الإعلام السعودية معدومة تماماً ، ولا تتمتع هذه الصحافة بأية مصداقية . ثم أن التناقض بين ما يعرفه السعوديون وما يمكنهم قراءته في صحفهم ومجلاتهم ، أو ما يشاهدونه على قناتي التلفزيون السعودي ، إزدادت حدته بوصول قناة سي إن إن الأميركية .. فالسعوديون النافذون يستطيعون مقابل مبلغ يتراوح بين ٢٠ ــ ٢٥ ألف دولار ، نصب صحون إستقبال إرسال الأقمار الصناعية على أسطح المنازل ، ومشاهدة الأخبار التي يراها ويسمعها بقية خلق الله في العالم . ويتجمع أثناء الليل الوزراء والمسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال السعوديون لمشاهدة التلفزيون ومتابعة آخر التطورات في المنطقة .

لقد زادت حرب الخليج من حدة فشل وسائل الإعلام المحلية ، وطوال ثلاثة أيام أعقبت إحتلال العراق للكويت ، لم تذع وسائل الإعلام شيئاً عن هذا الحدث ، وهو الصمت الذي أطلق عنان الخوف والرعب والفزع داخل المملكة . يقول دبلوماسي غربي بأن الملك «عرف بعد ذلك أين يقف ، وأين موقعه ، واستدعى القوات الأجنبية ، وفجأة وقع الإنفتاح الإعلامي على الطريقة السعودية بالطبع .. » .. وبالرغم من ضآلة عدد التأشيرات التي تمنحها الحكومة السعودية للصحافيين عادة ، فقد منحت ما يزيد على الف وخمسمائة تأشيرة بعد الغزو .

وفجأة إكتسحت الصحافة السعودية موجة عارمة صاخبة من الغضب على صدام حسين ، وتحولت العقيدة البعثية الى أيديولوجية أعلنت إفلاسها .. وساهم كل قطاع من قطاعات الإعلام السعودي بحصته المخصصة له لإعادة تثقيف الرأي العام ، حتى أن صحيفة آراب نيوز السعودية الناطقة باللغة الانجليزية ، نشرت مقاطع من تقرير وزارة الخارجية الأميركية لعام ١٩٨٩ عن وضع حقوق الانسان في العراق . لقد كان نشر مثل هذه الوثائق المتعلقة بالأوضاع الداخلية العربية من الأمور المستحيلة قبل تفجر الأزمة .

لكن هذه الحرية التي أعطيت للصحافة السعودية لم تتسع لتشمل القضايا الداخلية . فلم تجرؤ أية صحيفة سعودية ــ مثلاً ــ على نشر تقرير الخارجية الاميركية عن وضع حقوق الانسان في العربية السعودية ، ومما أثار السخرية ان الصحافة السعودية إنتظرت يوماً كاملاً قبل أن تنشر خبر ضرب تل أبيب بالصواريخ العراقية في أوائل أيام الحرب ، ولم تنشر أية صحيفة خبر المظاهرة النسائية ، ولكن تركي السديري ، رئيس تحرير صحيفة الرياض قال «ان من واجبنا رأب الصدع بين الإتجاهات المتعارضة في هذا المجتمع ، وليس تعميقها عن طريق تغطيتها صحفياً» .

وعلى الرغم من هذا الدفاع عن وجهة نظره ، لا يبدو السديري مدافعاً مستميتاً عن الحكومة السعودية ، فقد طرده مرة من منصبه الحالي الملك خالد لشنه هجوماً عنيفاً على وزارة الإعلام ، التي أطلق عليها إسم «وزارة النفي» .. ولكنه عفي عنه بعد ذلك وعاد الى منصبه بموجب أمر ملكي .

هذه الحساسية تجاه ما تنشره وسائل الإعلام ، تعبر عنها صورة للملك أخذت له وهو يقرأ صحيفة «الرياض» . علق السديري الصورة فوق مكتبه في مبنى الجريدة . والواقع ان الملك يقرأ الصحيفة .. كل كلمة فيها . ويقول السديري معلقاً : «إنه مدمن حقيقي ... ولكنه لا يتصل بنا ، ولكننا نعلم بوجهة نظره حين يكون مستاءاً» .. إلاّ أن ما لم يقله السديري هو ان الملك فهد هو الرقيب الرئيسي على وسائل الإعلام في المملكة . وهو الذي أصدر أمراً بألاّ يصدر أي مسؤول حكومي رئيسي التصريحات حول أزمة الخليج قبل الحصول على موافقته الشخصية .. وهو الذي منع شخصياً المراسلين والمحررين العاملين في وزارة الإعلام ، في الإذاعة والتلفزيون والصحافة ، من إجراء المقابلات الصحافية مع الصحافة الأجنبية ، وهو الذي فرض التعتيم الإعلامي على أخبار غزو الكويت . يقول مسؤول سعودي «حين كان الملك وزيراً ، وحتى حين كان ولياً للعهد ، كان يحيط نفسه بعدد كبير نسبياً من المثقفين والكتاب والأجانب ، ولكنه يكاد لا يستقبل أحداً الآن ، وقد أصبح شديد الحساسية حتى لمجرد إيحاء أو تلميحة ناقدة» .

الغرق في شائعات الفساد

ونظراً لعدم وجود صحافة حرّة أو مجلس استشاري ، لا يستطيع السعوديون التعبير عن شكواهم إلاّ سرّاً ، وفيما بينهم . وهذا يعني أن الرياض غارقة في شائعات بعضها صحيح ، وأغلبها يصدقه الناس . أما الشكوى الرئيسية هذه الأيام فتتعلق بظاهرة الفساد . يقول أحد رجال الأعمال السعوديين الذي يتنقل كثيراً «لا توجد رشوة أو فساد متواضع في هذا البلد ، على غرار ما يجري في مصر أو بعض الأقطار العربية الأخرى . الفساد والرشوة هنا في السعودية ، هي في القمة فقط .. » .

لنأخذ مثلاً أقنعة الغاز المضادة للغازات الكيماوية .. لقد عاشت العاصمة حالة من الفوضى والقلق لأن أقنعة الغاز التي إشترتها مديرية الدفاع المدني ، وأعلنت عن ضرورة إستعمالها طوال أسابيع ، لم تصل إلى البلاد . بعد وقوع الهجوم الصاروخي الأول على الرياض ، تجمع الآلاف من السعوديين والأجانب يطلبون الأقنعة ، لكن نقاط التوزيع المحلية السبعين ، لم يكن لديها سوى عدد محدود من هذه الأقنعة .

بعد وقوع الهجوم بدأ تفسير غياب الأقنعة يظهر في الرياض . كان الأمير محمد بن نايف ، إبن وزير الداخلية ، قد منح عقداً إحتكارياً لاستيراد الأقنعة ، حسب قول رجل أعمال سعودي من ذوي الصلات القوية .

وبعد إندلاع الحرب ايضاً قفزت أسعار التأمين الجنوني ، لم يعد العقد مربحاً للأمير الذي أبلغ السلطات بذلك ، وأنه لا يستطيع دفع رسوم التأمين الجديدة ، وفي نهاية الأسبوع الرابع ، كان مايزال هناك نقص في عدد الأقنعة في الرياض ، ورفض الأمير محمد ، كما رفضت مديرية الدفاع المدني إجراء أية مقابلة مع ــ كاتبة التقرير ــ بخصوص هذا الموضوع .

لم تكن أقنعة الغاز هي عقد الإثراء الفاحش الوحيد الذي هبط على البعض بفضل أزمة الخليج . فقد ثبت أن التلفزيون كان أيضاً مصدراً مغرياً للدخل العائلي الملكي ، خصوصاً لأولئك المعروفين بإسم «فيتامين واو» ، أي أصحاب الواسطة والمحسوبية ، أو أصحاب النفوذ . أحد المستفيدين مما جرى في التلفزيون كان شركة إنتاج تلفزيوني تدعى شركة ARA الدولية ، يملكها خالد الإبراهيم ، أحد أصهار الملك . هذه الشركة يجري إغداق المال عليها الى درجة البذخ لإنتاج أفلام قصيرة وأغاني مديح عن المملكة .. ويقول أحد رجال الأعمال أن الملك نفسه يشارك شخصياً أحياناً في تنقيح النسخة النهائية للفيلم .

أما قضية العمولات والسمسرات فهي قصة قديمة في العربية السعودية .. الملك وشقيقه الأصغر ، الأمير سلطان وزير الدفاع ، هما المستفيدان الرئيسيان من هذه العمولات . كما أن إغداق الأموال الهائلة على البعض يثير حفيظة الكثيرين من السعوديين الذين يصرّون على أن التحكم بالخزينة السعودية والرواتب والإمتيازات التي تمنح لكل أمير من أمراء العائلة المالكة من قبل البلاط الملكي ، هما موردان كافيان للعائلة المالكة . ويقال ان بعض كبار أفراد العائلة المالكة يعارضون مثل هذه العمولات ، من هؤلاء الأمير سلمان ، حاكم الرياض ، وإبنه الأمير عبد العزيز ، وكلاهما يتمتع بشهرة الإستقامة المالية .

الأمير سلمان الذي رفض إجراء مقابلة معي ــ أي مع الصحفية ــ مستقيم عنيف الإستقامة ، كما يقال .. وتمتزج إستقامته تلك بطبع يعبّر عنه أحياناً علناً وأمام الأمراء والأثرياء السعوديين .. يقال أنه حين زوّد أحد رجال الأعمال السعوديين أميراً شاباً ذا مركز مرموق بالمخدرات ، إستدعى الأمير رجل الأعمال إلى المجلس وجلده . وحين فقد رجل الأعمال ذلك ، وهو فلسطيني الأصل ، عدة ملايين من الدولارات في جلسة قمار في مونتي كارلو في أوائل أزمة الخليج ، صادر سلمان جواز سفره ، أي منعه عملياً من مغادرة المملكة .

وفي مطلع شتاء هذا العام ، أمر الأمير سلمان بجلد أمير شاب علناً وأمام الناس ((إسمه الأمير بدر) لأنه تلاكم بالأيدي مع المطاوعة الذين ضايقوا ــ كما يقول ــ إحدى قريباته ، أثناء زيارتها لأحد المراكز التجارية .

لكن أمثال الأمير سلمان هم حالة شاذة في النظام السعودي . فمعظم الأمراء ، غير القادرين وغير الراغبين بالاكتفاء برواتبهم ، يدعمون رواتبهم بالعمولات الهائلة التي يتقاضونها من الشركات الأجنبية العاملة في البلاد . هذا النظام ، وهو سعودي سعودية الرمال ذاتها ، يثير اليوم إستياء وحفيظة العديد من التكنوقراطيين السعوديين .

قضايا مستعصية

في حين ينظر الى الفساد في السعودية على أنه مشكلة يكمن حلّها في أيدي القيادة السياسية في المملكة ، فإن بعض القضايا الأخرى تبدو عصيّة مستعصية على قدرة السلطة على حلّها ، سواء بإصدار الأوامر أو بالسلوك المثالي .

أحد أصعب هذه المشاكل هو دور المرأة الخاضعة المعزولة عزلاً مطلقاً في المجتمع السعودي .. وفي حين يعرف عن الحكومة ، بما في ذلك الملك نفسه ، تأييدها منح حريّة أوسع للنساء السعوديات ، فإن الرد على تظاهرات حرمانهن من قيادة السيارات يظهر مدى إستعداد الحكومة ورغبتها في مهادنة وإرضاء المحافظين الدينيين .

بعض السعوديين ، رجالاً ونساء ، أعربوا عن إعجابهم الشديد بتمرد النساء الصغير . قال أحد المثقفين السعوديين : إن الشجاعة كلها الموجودة في المجتمع السعودي قد تجسدت في قيادة النسوة السبع والأربعين لسياراتهن ذلك اليوم ، ومع ذلك «فانظر ما حدث لهن .. لقد ألقي بهن الى الذئاب» .. والحقيقة أن الحكومة أنزلت بهن عقاباً شديداً شذة العقاب الذي تنزله بأي متظاهر علني . كل من كانت تحاضر منهن في إحدى الجامعات تمّ طردها من عملها بموجب أمر صدر عن الملك .. كما منعت هؤلاء النسوة ، ومنع أزواجهن وبعض أقاربهن ، من مغادرة المملكة ، وحرم عليهن إجراء المقابلات مع المراسلين الأجانب ، أو مناقشة وضعهن مع أي غريب .. وهددن بإنزال العقوبات الأقسى بهن إن هن حاولن قيادة سياراتهن ثانية ، أو القيام بمظاهرة أخرى .

لكن العقاب الذي أنزلته الحكومة بهؤلاء النسوة كان خفيفاً جداً إذا ما قورن بالمعاملة التي تلقينها على يد المؤسسة الدينية ، خصوصاً أولئك المتطرفين فيها الذين أخذ تحديهم لرجال الدين المعيّنين من قبل الحكومة يتصاعد مؤخراً .

قبل أن تتعرض تلك النسوة للمضايقات والطرد من وظائفهن على يد الحكومة ، قام المشايخ الأصوليون بإستنكار وإدانة تصرفهن ، ومن على واحد من أهم منابر المملكة السياسية وأقواها : منابر المساجد . ففي خطب الجمعة التي تلت المظاهرة ، أطلق على النساء المتظاهرات صفات وألقاب «الشيوعيات الحمر» ، و «العلمانيات الأميركيات القذرات» ، و «العاهرات الداعرات» ، و «النساء الساقطات» ، و «المدافعات عن الرذيلة» .

كما وزّعت المنشورات التي حوت ــ خلافاً للتقاليد السعودية التي تنص على حماية النساء ــ أسماء تلك النسوة ووظائفهن وأرقام هواتفهن ، وأسماء أزواجهن ، وزّعت في المساجد والأماكن العامة الأخرى . ولقد إتهمتهن إحدى تلك المنشورات بأنهن خرجن على الإسلام وتبرأن منه ، وهي جريمة يعاقب مرتكبها بالموت في السعودية . ودعت منشورات أخرى «كل مسلم إلى إستئصال هذه النبتة الشريرة من جذورها قبل أن تنتشر إلى كل بقاع الأرض المقدسة» .

ورغم الحظر المفروض ، إلتقت بي عدد من هؤلاء النساء وقلن إنهن يخفن على حياتهن وسلامة عائلاتهن .. وفي أعقاب المظاهرة ، أصدر الشيخ عبد العزيز الباز ، رئيس هيئة العلماء المعيّنين من قبل الحكومة ، أصدر فتوى تحرم على النساء قيادة السيارات في الوقت الحالي .

قالت إحداهن «خاب أملي بالطبع من هذه الفتوى ، ولكن خيبة أملي كانت أكبر حين امتنع الملك عن تقديم أي عون لنا .. أما خيبتنا الكبرى فكانت من بعض اصدقائنا» الذين وقفوا موقف المتفرج من الحادثة .

ذلك أن بعض الذين عبّروا عن تأييدهم لهن في البداية ، سرعان ما تبرّأوا منهن ، بعد أن بدا واضحاً أن العقاب الصارم سينزل بهن .. أما دعاة التحديث والتكنوقراط الذين كان يفترض بهم أن يكونوا حلفاء طبيعيين للنساء في هذا الصراع ، فقد إلتزموا الصمت .. فالمنشورات التي وزّعت ضد هؤلاء النساء ، هاجمت ايضاً الليبراليين ، ووصفتهم «بالعلمانيين القذرين» .

وبعد مضيّ ثلاثة أشهر على تفجّر الأزمة شاع رأي في الرياض ، نقي إجماعاً مصلحياً واسعاً ، مفادة ان أولئك النساء لم يتصرفن بشكل غير لائق فحسب ، بل إنهن سببن ضرراً بالغاً وأذى عظيماً لقضيّة المرأة ، على المدى القصير على الأقل . قال أحمد التويجري ، عميد كلية التربية في جامعة الملك سعود «إنني من مؤيدي حقّ المرأة في قيادة السيارة ، لكن توقيت تحركهن والاساليب التي إتبعنها ، أعطت مفعولاً عكسياً» .

بقيت بضع نساء على موقفهن ولم يتراجعن عنه ، وهن مقتنعات بأن مركزهن وقضيتهن ستجد حلاً في نهاية الأمر .. تقول إحداهن «ليست القضية قضيّة قيادة سيارة ، إنما هي قضيّة أنني في المملكة إنسانة ينحصر وجودها في المنطقة الكائنة ما بين أسفل البطن والركبتين» .

الملك فهد والتغيير

العادة في السعودية ان تكون الحكومة ــ وخصوصاً الملك ــ البادىء في أي تغييرات إجتماعية جريئة وضرورية .. أما المعارضة الدينية لمثل هذه التغييرات فهي حقيقة حياتية دائمة في العربية السعودية . يقول أحد المثقفين السعوديين : «بلادنا تطفح بفتاوى عديدة تتجاهلها الحكومة عادة إذا إقتضت المصلحة ذلك ، وإن ما ضعف فعلا إنما هو تصميم على الملك على تشجيع عملية التغيير في المجتمع» .

في مطلع حرب الخليج أمل بعض السعوديين أن يستغل الملك فهد المناسبة لزيادة فرص العمل أمام النساء وإلغاء بعض القيود المفروضة على نشاطهن وإستقلالهن ، فالمملكة مهددة ، والأزمة أوضحت للملايين الستة أو الثمانية السعوديين مدى خطورة التهديد الذي يتعرض له إعتمادهم على ما يزيد عن أربعة ملايين عامل أجنبي ، حاول معظمهم الهروب من البلاد عقب الإحتلال ، مما أجبر السعودية على إغرائهم بالحوافز السخيّة لكي يبقوا .

بعد تفجّر الأزمة ، وفي الخريف الماضي جرى نقاش واسع حول مدى منطقية منع النساء من دخول قطاعات كبيرة جداً من مجالات العمل والقوى العاملة . يقول بعض دعاة التحديث السعوديين إنه كان من الطبيعي أن يسمح الملك للطبيبات والعناصر الطبيّة النسائية الأخرى ، أن يقدن سياراتهن الى مراكز أعمالهن كي يعاون الجنود السعوديين والآخرين المحتاجين إلى المساعدة . لكن الملك لم يفعل شيئاً من ذلك . ويلاحظ العديد من التكنوقراط والدبلوماسيين ، أن الشلل الحاصل هو ظاهرة مألوفة ، وأن الملك خلافاً لأسلافه ، لم يظهر أبداً أي رغبة في تحدي القوى الدينية في البلاد .

ويعزو بعض السعوديين تردد الملك وليونته الى حياته الشخصية .. فهو ــ خلافاً لسابقيه ــ إشتهر ، وشهرته موثقة توثيقاً حسناً ، بأنه مقامر وماجن . وعلى الرغم من محاولة خلق صورة مختلفة له بعد توليه السلطة ، يعتقد بعض السعوديين أنه غير راغب في تحدي المتطرفين الدينيين خوفاً من أن ينبش هؤلاء ماضيه ، ولذلك فهو مجبر على أن يبرهن على تقواه وخصائله الاسلامية . ويقول آخرون إن القضية قضيّة مزاج . فهذا الملك كسول ، ويحاول دائماً تجنّب المواجهات المؤذية له .

هناك من يكذب هذه الادعاءات والإتهامات ، فهو الذي أظهر أعظم الشجاعة في دعوة الكفرة الأميركيين الى المملكة لحمايتها ، جالباً عليه سخط وإحتقار العرب والسعوديين . وفهد هو الذي تخلّى عن الشعارات الكاذبة والغيبيات المضللة والبلاغيات الفارغة المتعلّقة بالتضامن العربي في مواجهة الحقائق الجديدة التي فرضها صدام حسين . وهو الذي أصرّ على وجوب تصدي أصدقاء السعودية ومساندوها لهذا الخطر ، بإعتبار أن ذلك جزء من «النظام العربي الجديد» . نظام أكثر منطقيّة وبراغماتية تكون فيه الرياض عاملاً فاعلاً رئيسياً .

السعوديون الذين يقولون ذلك يجدون حسابات ذكيّة في قراره ترك النساء تحت رحمة الأصوليين الإسلاميين ، وعدم الإصرار على إحداث تغييرات محرجة في هذه المرحلة ، خصوصاً وأن معظم من في البلاد ــ حسب رأي مثقف سعودي ــ لا يؤيدون حقّ المرأة في قيادة السيارة .

صفقة بين الملك ورجال الدين

ويقول آخرون إنه لم يكن بإستطاعة الملك أن يناصر النساء بسبب الحرب ، فقد كان بحاجة الى دعم المشايخ الذين أفتوا له بشرعية إستدعاء القوات الأميركية والبريطانية ، وخصوصاً المتطرفين منهم ، الذين أبدوا موقفه في الحرب . يقول أستاذ سعودي أن القرار كان يهدف الى حل سياسي وسط ، لأن المعارضة الدينية رفضت وجود القوات الأجنبية وحق النساء في قيادة السيارات على حد سواء . وهكذا فقد توصّل الملك معهم الى حل وسط : وافقهم على موقفهم من النساء ، مقابل موافقتهم له وتأييدهم لقراره بإستدعاء القوات الأميركية . وقد تأمّن ذلك له فعلاً .

وتتوفر بعض الدلائل المبرهنة على عقد هذه الصفقة فعلا : فالمنشورات

وأشرطة التسجيل التي هاجمت وجود القوات الأجنبية ووزعت في الخريف الماضي ، إختفت تماماً من الساحة . أما خطب الجمعة في مساجد الأصوليين فقد إختارت مؤخراً أن تعالج مشاكل بعيدة عن موضوع الحرب .. وحين أصدر الشيخ بن باز فتواه في شهر يناير الماضي ، والداعية الى الجهاد ضد صدام حسين ، والمباركة لكل القوى ــ بما فيها غير المسلمة ــ التي ساندت العربية السعودية في الحرب ، مارس الأصوليون صمتاً مطبقاً إزاءها .

إلاّ أن بعض المتطرفين فسّروا بعض الصفقة إنها على أنها مؤشر على ضعف الحكومة . وهكذا ، ففي أعقاب تظاهرة النساء ، أثار المطاوعة غضب الليبراليين ودعاة التحديث حين بدأوا بشن غارات واقتحامات حظيت بتغطية إعلامية واسعة ضد مباني الأثرياء ، وذوي الصلات السياسية القوية من السعوديين . في إحدى هذه الغارات ، ألقي القبض على مترجم الملك وتم إحتجازه في السجن لحضوره حفلة قدمت خلالها المشروبات الكحولية وحضرتها نساء عازبات .

ردّت الحكومة على هذا الاجراء بتعيين رئيس جديد لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو شخصية معروفة باعتدالها . أعلن هذا على الفور بأن مثل تلك الغارات لن تقع مرة اخرى ، وقال ان مهمة جهازه ليست الحض على الصلاة فقط ، وإنما تقديم المثل الذي يحتذى . وذلك عن طريق تأدية عناصر الجهاز للصلاة أيضاً .

هل يصفّي الملك التيار السلفي الأصولي ؟

إن الإصوليين يخلقون الرعب الى قلوب العديد من السعوديين ، بمن فيهم بعض أفراد العائلة المالكة . فمن هم هؤلاء الأشخاص الذين يستطيعون إذاعة كل هذا الخوف في النفوس ، وشل الملك نفسه عن الحركة ؟ وما هو مصدر قوتهم ؟ .

معظم هؤلاء من الشباب الذين لا تزيد أعمارهم عن الخامسة والثلاثين ، وأسماؤهم على كل شفة ولسان في بيوت السعوديين . منابرهم هي المساجد وقاعات المدارس والجامعات التي استطاعوا تسخيرها لتجنيد أتباع مخلصين . بعض من في المؤسسة الدينية الرسمية ، المعينة من قبل الحكومة ، يسقطهم من حسابه باعتبارهم «أقلية صغيرة .....» ، ولأن البلاد تقوم على دعائم الإسلام ، فليست بحاجة الى من يعيدها إليه «كما هي الحال في المجتمعات الأخرى» .. أي أنها ليست بحاجة الى المطاوعة ــ جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ .

لكن آخرين يعارضون ذلك ، لأنهم يعتقدون أن الأصوليين يزدادون قوة ، وقودها المعايير المزدوجة والنفاق الذي يثير حنق الكثيرين من الليبراليين السعوديين . فالكثير مما هو «حرام» رسمياً ، ومحرم على السعوديين الأقل نفوذاً ، متوفر بسخاء لأصحاب الأموال الكثيرة والنفوذ الكبير والصلات القوية . مثلاً ، المشروبات الكحولية محرّمة ، لكن زجاجة من ويسكي السكوتش الجيد ، المهرّب عن طريق بعض السفارات الأجنبية ، والأقطار المجاورة ، يمكن الحصول عليها مقابل ٢٤٠ دولاراً من السوق السوداء . وهكذا ، ففي حين يثير إقتحام بيوت الأغنياء والمشهورين غضب الليبراليين ، فإن العديد من المواطنين العاديين الذين يتعرضون للعقاب على أيدي المطاوعة بسبب بعض الجنح البسيطة ، بدأوا يشعرون الآن أن مثل تلك الإقتحامات والمداهمات كان يجب أن تتم منذ زمن بعيد .

ولكن غضب المتطرفين إزداد لهيباً أيضاً ، نتيجة سوء توزيع الثروة . ففي حين تتوفر لكل سعودي ــ تقريباً ــ الحاجات الحياتية الأساسية ، فإن الفجوة بين الأمراء ودخولهم الفلكية علواً بفضل العمولات من جهة ، وبين السعوديين من ذوي الرواتب والدخل المحدود ، هذه الفجوة أخذت تنمي الحقد والحسد الذي يغذي القوى المتطرفة . يقول الامير عبد الله بن فيصل بن تركي ، رئيس اللجنة الملكية للجبيل وينبع ، وأحد الأمراء الشباب والمعروف بتواضع مستوى حياته نسبياً : «العائلة المالكة عائلة كبيرة جداً ، ولقد سمعت ببعض الأمراء الذين يجدون مشقة في دفع أجور منازلهم» . لكن الترف الباذخ والإسراف المرضي الذي يمارسه خمسة آلاف أمير على الأقل لا يؤيد هذا القول . وفي حين تعتبر العائلة المالكة السعودية تغلغل هؤلاء الأمراء في جميع قطاعات الدولة وإزدياد عددهم مصدراً من مصادر الإستقرار في المملكة ، فقد أصبح هذا العدد المتزايد ، وأسلوب حياته ، مصدر قلق واضطراب متصاعد بالنسبة للمملكة .

هناك تفسير أبسط لعدم رغبة الملك فهد في مواجهة المتطرفين الذين يتحدون سلطته في الواقع ، هذا التفسير يقول أن شرعية العائلة المالكة السعودية كانت تستند دائما الى الاسلام .. فكل أشكال الحوار العلني في المملكة تتحكم فيها إعتبارات إسلامية محضة . أما في واقع الأمر ، فإن أداة المعارضة السياسية الوحيدة في البلاد ، إنما تتحرك باسم الاسلام ، ولا يمكن إسكاتها بسهولة ، ولا بد من الرد عليها باسم الإسلام أيضاً ، وهذه مواجهة غالباً يتهم دعاة التحديث بتأجيجها .

وهكذا فان تردد آل سعود في القضاء على الأصوليين ، إنما يعكس أيضا الموقف العام تجاه المعارضة عموماً . فخلافاً لما هو عليه الحال في معظم الأقطار العربية الأخرى ، يبدي الحكام السعوديون تردداً زائداً عن الحد في اللجوء الى القوة . هذا لا يعني ــ بالطبع ــ أن السعودية جنة الحوارات السياسية الحرّة ، ولو أنه لا يمكن القول إنها دولة بوليسية .

غالباً ما تلجأ الحكومة إلى إغداق الأموال بسخاء على البعض تحاشيا للمواجهة . في فترة الحرب وما بعدها ــ مثلاً ــ كان يتوقع أن تكون البلاد في حالة «تضحية وطنية» تفرض نتيجتها الخدمة العسكرية والضرائب الإضافية ، ولكن بدلاً من ذلك ، وفرت الحرب ذاتها فرصة للحكومة ، لإلغاء قروض الإسكان المتأخرة ، وخفض أجور السفر الداخلي جواً ، وزيادة دعم أسعار القمح والحبوب ، التي تعتبر هدية سخية للبدو ... ويزيد الإستغراب حدة حين نسمع أن هذه الاجراءات سيجري تمويلها عن طريق الإقتراض من أسواق المال الأجنبية .

كان من حظ السعودية وأميركا أيضاً ، أن صدام حسين لم يتحل بالصبر . فلو أنه إنتظر خمس سنوات أخرى ثم أحتل الكويت ، لكان بنى ترسانة عسكرية أكبر ، ولوجد السعودية ، حتى في ذلك الوقت ، غير قادرة ولا جاهزة للرد عليه .

يقول الأمير بندر بن سلطان ، سفير العربية السعودية لدى واشنطن ، أن من المحتمل أن تخرج السعودية من الأزمة وقد تبنت سياسة خارجية أكثر عدائية ، وهي السياسة التي كان بندر يدعو إليها منذ زمن بعيد . وفي حين لا يحتمل أن يتخلى آل سعود عن أسلوبهم في تجنب المشاكل عن طريق دفع الأموال ، فقد لا يكون أمامهم خيار من الان فصاعداً ، سوى الإهتمام بمصالحهم بإسلوب مكشوف ، ثم مساندة الذين ساندوهم في حرب الخليج ، وبعد بعض أمرائهم منذ اليوم ، بأن يكونوا «أكثر تقديراً» لأصدقائهم .

تحريض مكشوف ودعوة لتصفية دموية

أما على صعيد السياسة الداخلية ، فالأمر ليس بذلك الوضوح . لن يكون هناك مناص أمام الملك من تحدي المتطرفين الإسلاميين ومواجهتهم . هذا ما يتّفق عليه معظم الليبراليين والدبلوماسيين . وحتى يتم ذلك ، سيكون بحاجة الى دعم التكنوقراطيين له ، ولو أنهم لا يملكون القاعدة التنظيمية التي توفرها المساجد للآخرين .

ونظراً لحساسية الحكومة السعودية تجاه أي نوع من أنواع الحوار العلني بخصوص أي موضوع مختلف عليه ، فقد تجاهلت حلفاءها الطبيعيين في الصراع المرتقب . هؤلاء التكنوقراطيون يرتعدون خوفاً ، وهكذا ، فعلى الرغم من القناعة الأميركية الرسمية المؤكدة بأن حملة عنيفة لإخماد صوت التطرف الديني أصبحت أمراً محتملاً بعد الحرب ، فإن الكثيرين من الناس يخشون أن يتراجع الملك فهد أمام مواجهة من هذا النوع .

ومن المحتمل أيضاً ، أن تؤدي نتائج الحرب الى تعزيز مركز الملك في الوقت الحالي ، ولكن لو طال أمد الحرب ، أو لو لم تكن حاسمة ، أو كانت دامية حقاً ، لكان الملك قد ضعف ، ولكانت عقدة الخوف السعودية التقليدية قد عادت الى السطح ، فزادت من قوة وجرأة الأصوليين .

لكن الحرب كانت قصيرة الأمد ، ولم تكن دموية باهظة التكاليف بالنسبة للحلفاء ، وكان النصر حاسماً . وبهذا أصبح الملك فهد في موقع قوي يستطيع من خلاله أن يواجه المعارضة الداخلية التي خلقها نظامه السياسي ذاته .

أما السؤال المطروح الآن فهو : وهل سيقدم الملك على هذه المواجهة فعلاً ؟ ! .

بقلم ـ عبد الأمير موسى

ردّاً على كتاب القصيبي «حتى لا تكون فتنة»

قراءة في كتاب : « القصيبي .. شاعر الأمس وواعظ اليوم»

إستمتعنا في العدد الماضي باستعراض كتاب الدكتور غازي القصيبي «حتى لا تكون فتنة» .. والذي كان عبارة عن رسائل وجّهها الى ثلاثة من زعماء التيار السلفي المعارض للحكومة ، وتوقّعنا أن يأتي الردّ سريعاً وبدون تأخير ، وبنفس الطريقة : إصدار كتاب يناقش فيه آراء ومواقف القصيبي ، ويردّ عليه ما إعتبر من إتهامات وجهها للتيار السلفي ولرموزه .

وكما صدر كتاب القصيبي خارج المملكة ، في البحرين أولاً ثم في لندن .. فان التيار السلفي أصدر كتابه في الولايات المتحدة الأميركية ، وانتقل الى عواصم اوروبية أخرى ، بعد ان انتشرت محتويات الكتاب على شكل منشورات داخل المملكة نفسها .

كتاب الرد حمل عنواناً صارخاً في حدّته ، ويعكس نوعيّة محتواه : «العلمانية في العراء ـ القصيبي شاعر الأمس ، وواعظ اليوم» .. وتضمّن الكتاب المكون من ١٤٤ صفحة ثلاثة ردود من ثلاث شخصيات سلفيّة إنبرت للردّ على كتاب القصيبي .. وقد إختير عنوان الردّ الاول عنواناً للكتاب .

ومن الواضح ان التيار السلفي التقليدي الذي خشي القصيبي من الإصطدام معه ، والذي على أساسه سعى الى عدم استعدائه ، بل ومدحه ، أملاً بالإستفراد بالتيار الجديد المنشق والمعارض .. هذا التيار التقليدي الذي تمثّله المؤسسة الدينية الرسمية إعتبر كتاب القصيبي طعناً فيه ويعرّض مكاسبه للخطر ، وليس يتهدّد فقط الجناح الراديكالي .. ومن هنا قال كاتب الرسالة الأولى الدكتور وليد الطويرقي في ردّه الذي حمل عنوان الكتاب ، بأن الشيخ عبد العزيز بن باز هو الذي طلب ردّاً على رسائل القصيبي التي ضمّها في كتاب واحد ونشر على العلاّ .. قال : «كتب الدكتور غازي القصيبي مؤخراً عدداً من الكتيبات التي ظهر فيها بمظهر الواعظ المشفق والفقيه المجتهد ، ولكنه دسّ في ثنايا كتاباته الكثير من الاتهامات الخطيرة والاجتهادات الشاذّة والاستعداء الرخيص ، ووصلت تلك المقالات الى سماحة الوالد الشيخ عبد العزيز بن باز ، فطلب ـ حفظه الله ـ إعداد دراسة عاجلة فكانت هذه الدراسة نزولاً عند طلبه» .

وردّ الدكتور محمد بن سعيد القحطاني ، المدرس بقسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكّة المكرمة ، على مسألة الفصل بين التيارين السلفيين الراديكالي والتقليدي ، كما ردّ على امتداح القصيبي للشيخ عبد العزيز بن باز ، بأن نشر رأياً للشيخ أو فتوى ضدّ ما نقل عن القصيبي في مجلّة اميركية ، قبل نحو ١٢ عاماً .

فالتيار السلفي بشقّيه إكتشف ان كتابات القصيبي ـ وبغض النظر عن صحتها أو سقمها ـ لا تهدّد الاشخاص المذكورين في رسائله ، بل تهدّد مجمل التيار ومكاسبه .. ولعلّ تقديم الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ، وهو من كبار العلماء التقليديين لرسالة الطويرقي تنبيء عن ان الردّ على القصيبي أصبح متعيّناً «على كل ذي علم ودين» .. وتستفح مقدّمة الشيخ الجبرين لرسالة أو ردّ الطويرقي بالتالي : «الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلاّ على الظالمين كالمبتدعة والملحدين والزنادقة والمنافقين» .. وأضاف بأن «الفاسق تكلّم بملء شدقيه» وأنه «تعين على كل ذي علم ودين القيام لله ، والانتصار لدينه ، والجهاد في سبيل الله باليد واللسان والمال ، وأن من الجهاد باللسان وبالقلم مناقشة دعاة الضلال ورد كيدهم وإبراز نواياهم وأسرارهم ، كي يبين خزيهم ويعرفوا ... فلا بدّ من ذكر الفاسق بما فيه كي يحذره الناس» ص ٨ .

وامتدح الجبرين الطويرقي في رسالة ردّه على القصيبي «التي كتبها عن أحد العلمانيين الذين يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم ، ولقد أجاد وأفاد في رسالته ، وبيّن ما لهذا الرجل ـ القصيبي ـ من السوابق واللواحق التي يميل فيها الى الاباحيّة ، ويدعو الى عقيدته الزائفة ، ولعله بعدها يقلع ويتوب .. ويظهر الندم على ما سلف منه من الدعوة الى التبرّج والسفور ، وإباحة الأغاني والملاهي» ص ٩ .

فالشيخ الجبرين لم يقصّر في نعت القصيبي بأوصاف النفاق والفسوق والدعوة الى أمور تخرج الانسان عن دين الاسلام

كالاباحية والدعوة الى العقيدة العلمانية . فما نفاه القصيبي عن نفسه ، جاء من يعرّفه من جديد حسب تحليله ورأيه .

وقبل أن نستعرض رسائل الرد ، نود الإشارة الى بعض محتويات مقدمة الناشر — والناشر إسمياً هو دار الكتاب في ولاية شيكاغو الأميركية — وسواء كان لها وجود حقيقي أم لا ، فان المقدمة تؤكد ان الناشرين هم من أنصار وأتباع التيار السلفي الذين هاجمهم القصيبي وتعرّض لهم .

والمقدمة صارخة جداً فهي تقول بان القصيبي تطاول على علماء الاسلام ، ونهش أعراضهم بسبب ما أعطي من حصانة «ولكن حملة الأقلام من دعاة الاسلام كانوا لهذا الفاسق بالمرصاد ، فكتبوا يردّون عليه ، ويكشفون فساده وانحرافه .. وغازي القصيبي في ذاته لا يستحق أن يُكتب عنه ، ولو كان موضوع الكتابة بيان إنحرافه وكشف ضلالاته ، ولكنه علَمٌ من أعلام العلمانية التي تصول وتجول في مهبط الوحي .. وعميل من عملاء الأميركان في المنطقة ، فهذه الرسالة تفضح أساليب هؤلاء الأدعياء المنافقين» .. وقالت المقدمة ان هدف النشر : حتى «لا يُحرم القراء من خارج السعودية من هذا الخير» .

الرسالة الأولى

وقد إمتدت على مساحة تقارب من نصف الكتاب ، ويبدو أنها أضعف الرسائل الثلاث في الرد .. فمع ان كتاب القصيبي كان في أغلبه رداً غاضباً على المشائخ الذين تعرّض لهم ، ومع أنه وقع في الكثير من المطبّات في موضوع الحوار ، مثل مسألة إستعداء السلطة والمجتمع على الخصوم .. إلاّ أنه طرح مواضيع تستحق النقاش لم يتطرق لها الرادّون الاّ بصورة عرضية .. في حين أن الأخيرين ارتكبوا نفس الأخطاء التي إرتكبها القصيبي ، وفي بعض الأحيان بصورة أشنع .

في مدخله لرسالة الرد ، إعتبر الطويرقي زميله القصيبي بأنه «ينتمي الى جيل الهزيمة» ، الذي هو جيل العلمانية والتغريب ، جيل الخمسينيات والستينيات .. الذين قام على أنقاضهم جيل الصحوة الذي «ينتمي إليه الكثير من العلماء الأفاضل الذين رفع عليهم القصيبي سيف الخصومة» .. وبالتالي فان الحوار والجدل هو «حوار وجدل بين جيلين ، جيل الهزيمة وجيل الصحوة ، وهو مثال مصغّر لأمثلة الصراع بين المنهج العلماني والمنهج الإسلامي» ص ١١ ، ١٢ .

تبدأ الرسالة بسرد نبذة مختصرة عن سيرة القصيبي ، ميلاده ، دراسته ، وظائفه ، مع عدم إغفال أنه «تزوج من إمرأة ألمانية الأصل» .. ومع عدم إغفال ما كتبه القصيبي عن نفسه بأنه كان في فترة دراسته في الخمسينيات في القاهرة متحمساً لموجة القومية العربية التي اتخذت شكل الناصرية ، كما جاء في أحد كتبه .

وتختصر رسالة رد الطويرقي ما فيها بالتالي : أن القصيبي يكثر من شعر الغزل الفاضح والخمريات ، وأنه ألصق تهمة

*** * ***

التيار السلفي يعتبر الحوار والجدل أنه بين جيلين : جيل الهزيمة وجيل الصحوة الاسلامية ، وبين منهجين : المنهج الاسلامي والمنهج العلماني

*** * ***

الهمجية بحياة الرسول ، نقلاً عن مجلة الاعتصام المصرية التي قالت ان القصيبي تحدث بأن الفترة التي عاشها عرب الجزيرة العربية منذ ٣٠٠٠ سنة كانت همجيّة .

ومن الاتهامات الرئيسية التي ركّزت عليها الرسالة ان القصيبي معجب بشعراء الضلالة ورواد الحداثة ، مثل نزار قباني وأمل دنقل والسياب ! .

وأنه يدعو الى ان يكون (كل شيء قابل للنقاش) .. وكانت تلك عبارة قد ذكرها لصديق له بالفاكس ، والتقطها التيار السلفي ليستخدمها ضده ، قائلاً بأن كل شيء يشمل الشريعة الاسلامية .

ووجه الطويرقي إتهاما للقصيبي بأنه شبّه علماء الاسلام (السلفيين دون غيرهم) بعلماء الرافضة (الشيعة) ! .. وأنه يرى بان حياة الانسان ما هي الا عبث ، وذلك بالاستناد الى بعض مقطوعات شعره .. وكذلك إتهامه بانه اختزل انجازات الصحوة الاسلامية في الحجاب واللحية .

تقوم الرسالة على استخدام ما قيل من شعر كأداة إدانة ، بل أن الإعجاب بشعر شاعر يعدّ إدانة .. سواء أعجب بسبك الألفاظ أو بمحتوى المادّة الشعرية .

وأحسب أن الطويرقي قد أفرط في ردّه .. خذ مثالاً على ذلك ان القصيبي يصور حاله بعد وصوله الى اميركا للدراسة ، ويكشف عن حيرته في ذلك المجتمع الغريب عليه — إبتداءاً على الأقل — ، فيقول :

إنني أجهل حتى مقصدي / أتمنى أنني لم أولد
لغني الليل فما أدري وقد / وند النور بماذا أهتدي
هذه الرحلة ما أغربها / أترى ندري مداها في غد ؟

هنا يرد عليه الطويرقي : «تأمل معي أخي القارىء الكريم قوله : إنني أجهل مقصدي ، هذه الرحلة ما أغربها ، أترى ندري مداها في غد .. ترى هل يجهل المسلم العادي فضلاً عن المسلم المثقّف جواب هذه الأسئلة ، وهو يقرأ قوله تعالى (وما خلقت الجن والأنس إلاّ ليعبدون) .. » ص ٢٠ ، ٢١ .

ثم يترتب على هذا بأن القصيبي «مزيج من القلق والضياع وغياب الهدف ، كما يقول هو عن نفسه .. هل تثق أمة واعية رشيدة أن تعطي شيئاً من المصداقية لشخص بمثل هذا الاضطراب وضبابية الغاية ؟! .. أي مصير سيقودها إليه رجل تعصف به كل هذه العقد النفسية يجري خلف السراب ويجهل ماذا يريد ؟!.. هل يمكن أن تكون حالته المرضية هذه تفسيراً لتلك الأدوار المختلفة التي يتقمصها ، فهو مرّة خبير في التنمية ، ومرة واعظ يتحدث عن حدّ القذف وشروطه ، وهو أيضاً (قارىء فنجان) يتنبأ بظهور خميني جديد في نجد يؤمن بولاية الفقيه !!» ص ٢٣ ، ٢٤ .

أحسب أن هذا الرد ومن خلال اقتناص كلمات من أبيات الشعر إسفاف .. وأن النقاش في مثل هذه المواضيع للإستدلال على ممارسات الطرف المقابل والمعارض فيه شيء من التجنّي ، والجهل بحقائق الشعراء .. وإلاّ فإن استخدام هذا الأسلوب

يقودنا لإدانة جمهور كثير من فطاحلة العلم وأئمة الفقه .. وبتدبّر قليل لكتاب شعراء هجر ، ولنماذج مما قاله علماء الحجاز من شعر ، يمكننا ان نحكم على معظمهم بأكثر مما نحكم على القصيبي نفسه !! ، لأنهم قالوا في الخمريات ، وأنشدوا الشعر الوصفي للمرأة وتغنّوا بجمالها وأنوثتها .. دعك عن الشعر الخليع الذي يرفضه المجتمع ، كما لدى بعض شعراء الحجاز القدامى .

وأعجب ما في رسالة الطويرقي من ردّ ، هو إستشهاده بمقاطع من شعر نزار قباني وغيره لإدانة القصيبي لأن الأخير معجب به وبهم ! .. وأنه إعتبر نزار «أكبر ظاهرة شعرية في العصر الحديث» .. ويضيف «فمن هو يا ترى نزار قباني ... دعني أنقل لك بعض المقاطع من مجموعته الشعرية الكاملة» ص ٢٧ .

ثم «هذا هو الوجه الآخر لغازي القصيبي ، وذاك هو مثله الأعلى في الشعر .. هذا هو نتاج النفس القلقة الحائرة المضطربة ، ممارسة شاذّة للرذيلة ، وإنغماس في حمأة الجنس الحرام لكي تنسى آلامها» ! ص ٢٩ .

وتحت عنوان «الثناء على أهل الضلال» .. ذكّر الطويرقي القرّاء بأن القصيبي كتب بأنه معجب بإنتاج بدر شاكر السيّاب الذي نجح في المزاوجة بين التراث والتجديد .. وان القصيبي أعجب بقصيدتيه «الموس العمياء» ، و «أنشودة المطر» .. ثم يضيف الطويرقي بأن السياب شاعر فحل من الناحية الأدبية ، وأنه كان على القصيبي الشاعر ان يذكّر القرّاء ويحذّرهم من أخطائه الاعتقادية الفاحشة (ص ٣٠) .. وهذه في الحقيقة ليست مهمّة الشعراء .

ويلاحظ ان الردّ اعتمد على كتب القصيبي الشعرية ، وليس على كتابه الأخير .

ويذكّر الطويرقي بان السياب قال قصيدته «إنشودة المطر» يوم كان منتمياً الى الحزب الشيوعي العراقي ، وأنه يسبّ «القدر» ثم «ترى ما حكم سبّ القدر عند دكتورنا المعجب بهذه القصيدة» ؟! ..ص ٣١ .

سؤال ليس من مهمّة القصيبي الإجابة عليه ! .

ويأخذ الطويرقي من كتب القصيبي ، خاصة كتابه «سيرة شعرية» نصوص الإدانة ! .. مثل قوله : «وأعجبت في مراحل تالية ببدوي الجبل وسعيد عقل وشفيق معلوف وصلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطي حجازي وأمل دنقل» .. فيرد عليه : «وإذا تأملنا قائمة الذين أعجب بهم وجدناهم من رواد الحداثة — اذا صحّ استعمال كلمة رواد — من الذين ملأوا الشعر العربي بالكفريات ، والشاعر — القصيبي — يؤكد على أن إعجابه بهؤلاء يفوق إعجابه بفحول الشعراء القدامى» ص ٣٣ .

وهنا يأتي بمقطع من قصيدة لأمل دنقل ، إعتبر ما فيها زندقة .. وإذا كانت كذلك ، فهي زندقة الشاعر ، وليس القارىء الذي يعجبه الشعر ، وإن كان لا يؤيد بعض ما فيه من أفكار .. فالإعجاب يكمن في تذوّق المادّة الشعرية ، وليس محتواها الفكري والعقائدي في الغالب . ولكن الطويرقي يحمّل القصيبي ما كتبه دنقل ، كما حمّله شطحات السيّاب «نبرأ الى الله من هذه الزندقة .. أندري ماذا يقول الدكتور القصيبي عن هؤلاء الزنادقة ؟ .. يقول عن أمل دنقل أنه ألمع شاعر كتب خلال العقدين الأخيرين» ص ٣٥ .

هذا ولا زلنا لم نقرأ رداً على ما كتبه الدكتور القصيبي في كتابه الأخير «حتى لا تكون فتنة» .. وكل ما كتب حتى الآن ما هو الاّ اقتباس من كتابه سيرة شعرية للطعن في شخصيته .. وبإمكان القارىء ان يحصل على كتاب القصيبي هذا ليعرف سيرته ويكتشف بنفسه ما لم يكتشفه الطويرقي من «كفريات وزندقة وإلحاد وفسوق وحيرة وغيره» ! .. والاّ فان هذا بمجمله ليس رداً ، بأن تكشف للقراء خبايا نفس البشر من خلال كلمات الشعر ، أو من خلال ما يكتبه شعراء آخرون أعجبه شعرهم !.

وتحت عنوان : الحياة اللاإنسانية ، نقل الدكتور الطويرقي مقطعاً مما كتبه القصيبي في كتابه : سيرة شعرية تكشف عن مشاعره إثر الصدمة الحضارية التي تلقّاها حين انتقل الى الدراسة في اميركا .. يقول المقطع «هناك حنين الى المجتمع القديم ، ولكن الحنين ولاول مرة ، تشوبه رغبة جامحة في تطوير المجتمع القديم وإنقاذه من براثن التخلّف» .. والردّ من الطويرقي يقول : «أي تخلّف تراه يريد إنقاذ المجتمع منه ؟» .. يجيب على ذلك بشاهد هو ما نشرته مجلة الاعتصام المصرية نقلاً عن مجلة نيوزويك في يونيو ١٩٧٧ ، يتضمّن قول القصيبي لمن أجرى المقابلة معه «إنك إذا لم تتذكر تطلّع شعوبنا الى حياة أفضل بعد ثلاثة آلاف سنة من الوجود اللا إنساني ، فإنك لن تستطيع فهم ما يجري اليوم في السعودية» .. وقد أفتى الشيخ إبن باز بأن تلك المقولة نوع من أنواع الردّة عن الاسلام إن كانت صدرت فعلاً منه ، وحينها عليه ان يتوب الى الله ، بأن ينشر في وسائل الاعلام ذلك وبالطرق التي أعلن بها الباطل .. وقد نفى القصيبي انه قال ذلك ، ونشر شيئاً من الشرح في إحدى الجرائد السعودية . ومع هذا فان ذلك لا يكفي «لا يكفي أبداً أن نعلن التوبة في الغرف المغلقة من ذنب ارتكب على المنابر الصحفية.. ولم نقرأ شيئاً في مجلة النيوزويك يتبرّأ فيها الكاتب مما قال» ص ٣٧ ، ٣٨ .

وتحت عنوان الموقف من المظاهرة النسائيّة المطالبة بسواقة السيارات ، انتقد الطويرقي بشيء من السخرية مقالا كتبه القصيبي في الشرق الأوسط ، وكرّر نشره في كتابه ، ودعا الى مناقشته وردّ الحجة .. وقد كان الردّ ضعيفاً هزيلاً ، وهو مملوء بالسخرية بعد نقل مقاطع منه من قبيل «أن هناك قضايا مفتوحة للنقاش المعجّل او المؤجل والتي سوف يحسمها الحوار بمساعدة الزمن أو الزمن بمساعدة الحوار أو الزمن وحده» .. وهذا كلام لا غبار عليه ، لكن الطويرقي حوّله الى مهزلة «لا داعي للتذمّر أيتها الرفيقات المناضلات — ويقصد النساء اللاتي تظاهرن وحرمن فيما بعد من وظائفهن — من الظلم الذي وقع عليكن من العلماء العميان ، أصحاب المكائس ، فالزمن وحده ، أو الزمن مع الحوار ، جدير بحلّ

هذه المشكلة» ص ٤٠ .

وينقل الطويرقي مقطعاً آخر من نفس المقالة : «لا يزال تغيّر الفتوى بتغيّر الزمان في الأمور الإجتهادية حيث لا نصوص قاطعة .. من الملامح التي تمتاز بها شريعتنا الغراء» .. ومع ان القصيبي يتحدث بالاجمال ولم يتطرق الى موضوع مظاهرة النساء من قريب او بعيد ، رغم ان التيار السلفي اعتبر مقاله «قضية القضايا وبقيّة القضايا» في الشرق الأوسط ، كان يهدف الى «تطييب خواطر المتظاهرات والذين يقفون وراءهن ، الذين صدموا بردود الفعل الشجاعة» .. مع هذا يردّ على المقطع آنف الذكر بكلام هزلي : «إبشرن يا أخوات هدى ونوال ــ هدى الشعراوي ونوال السعداوي ــ ، فالدكتور حلّ لكنّ المعضلة .. اليوم فتوى قاسية قيّدت حريتكن ، أما غداً ففتوى هيّنة تزيل عنكن القيود !! .. سوف نرفع شعار الاجتهاد وراية تغيّر الفتوى حتى تتغيّر أحوالكن الى ما يسرّ ! » ص ٤٠ ، ٤١ .

ثم جاء الطويرقي بنصّ قديم نقله القصيبي عن الطبري ونشرته مجلة اليمامة قبل عشر سنوات ، يقول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعا زوجته لتأكل معه والى جانبه ضيف غريب .. وعاد القصيبي فقال في الشرق الأوسط في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٩٠ «نشرت ذات يوم ورقة من تاريخ الطبري أثارت علينا الكثير من العواصف وكأننا قد كتبناها نحن !! » .. ويضيف الطويرقي «إذا هو لم يرجع عن رأيه الذي كتبه قبل تسع سنوات بالرغم من الحجج والبراهين التي اوردها جمع من المشايخ والعلماء في هذا البلد ومنهم الشيخ عبد العزيز بن باز في ردهم عليه .. أما عندما كتب رسائل الفتنة التي أصدرها مؤخراً فانه طالب بالاحتكام الى الشيخ عبد العزيز بن باز .. يبدو ان احترام العلماء عنده لا يعدو ان يكون ورقة يلعب بها ضد الخصوم» .. ثم «لا خوف عليكن أيتها المناضلات واصبرن فان الصبر مفتاح الفرج ــ يقصد المتظاهرات المطالبات بسواقة السيارة ــ .. سوف يتولّى المجتهدون الجدد فتح الأمر ولن تبقى رواية ضعيفة أو غريبة أو منكرة عند الطبري أو عند غيره إلاّ اوردوها في بحوثهم الاجتهادية ، ولن يبقى تأويل متعسّف أو قول شاذ إلاّ واحتجوا به في دراساتهم الاجتهادية ! » ص ٤٢ ، ٤٤ .

وعن الصحوة الاسلامية ، كتب القصيبي في : سيرة شعرية انه يعيش «حيرة جيل ناشىء قادم ، حائر بين اولئك الذين يبشرونه بأن الفردوس القادم سيطلع من كتاب كارل ماركس ، وأولئك الذين يبشرونه بأن إطالة شعره قليلاً أو تغطية شعره قليلاً كفيلة بحلّ كل مشاكله» .. ومع ان القصيبي لا يشهد هو لنفسه ولا أحد يشهد له بأنه يدعم التيارات الاسلامية الدينية المسيّسة او تحبيذها ، إلاّ ان الردّ عليه بهذا القول : «إنظروا كيف يختزل إنجازات الصحوة الاسلامية في إطالة الشعر ــ اللحية ــ وفي تغطية الشعر ــ الحجاب ــ » ص ٤٤ ، هذا الردّ لا يمكن الاّ ان يحكم عليه بالابتسار والضعف ،

★★★

الدكتور الطويرقي يدين القصيبي من خلال أشعاره وأشعار الشعراء الذين أعجب بهم ، مثل نزار وأمل دنقل والسيّاب ، ويحمّله شطحاتهم

★★★

خاصة اذا جاء من شخص هو بمستوى الدكتور الطويرقي .

وحين يقول القصيبي بانه لا يوجد في المملكة علمانيون ، يثبت له الطويرقي ان هناك علمانيين ، أحدهم قال ضد الحجاب في جريدة اليوم السعودية : مزّقيه .. مزّقيه .. إسأل الآيات إسأليه .. هل خلق الكون محجباً .. ثم : أليس من العلمانية الدعوة الى إباحة الفوائد الربوية .. اليس من العلمانية قول احداهن «الدكتورة عائشة المانع» ان الاسلام قد ظلم المرأة .. ومن يزعم بأن بلادنا عاشت حياة لا إنسانية منذ ثلاثة آلاف سنة ــ ويقصد القصيبي نفسه ــ .

وحسناً فعل الطويرقي بأن أدان الاسلوب الذي استخدمه القصيبي في استعداء الحكومة على من يخالفه .

ولكنه أساء للتيار الذي ينتمي إليه حين ردّ على القصيبي بأنه حين اتهم عائض القرني بأنه يريد ان يكون خميني المملكة ، وحين اتهم العودة بانه يريد تطبيق ولاية الفقيه ، أن القصيبي «يريد تشبيه علمائنا الأفاضل بعلماء الرافضة .. وليت الأمر بقي كذلك ولكنه يزعم بأنهم متأثرون بمبدأ ولاية الفقيه للخميني» ص ٥١ .. والحقيقة فإن القصيبي «العلماني !» كان أكثر إدراكاً لمعنى ولاية الفقيه من الذين ردّوا عليه ! .

وأصاب الطويرقي الهدف حين قال بأن الدكتور القصيبي في مجال تعداده لفضائله أنه «ينسب الى نفسه مجداً هو ملك للأمة كلها» .. وقارن نشاطات الوزارات قديما وحديثاً والتطور الذي حدث في الأداء .. ولكن : «هل خرج أحد من البرق والبريد والهاتف علينا زاعماً انه هو الذي أدخل الهاتف في كل منزل كما فعل القصيبي؟ .. وهل خرج علينا أحد من الزراعة والمياه زاعماً أنه هو الذي أدخل الماء المحلّى الى كل منزل كما فعل الدكتور القصيبي ؟! ..وقل نفس الشيء عن بقيّة الخدمات العامة مثل المواصلات والبلديات والصندوق العقاري وغيرها ، والتي شهدت قفزة جبارة في تلك الفترة ، ومع ذلك لم يخرج علينا أحد من مسؤولي هذه الخدمات لينسب الى نفسه مجداً هو ملك للأمة كلها ، أو ليسجّل موقفاً سياسياً ، أو ليلغي دور المسؤولين ، من داخل وخارج وزارته من أجل تحقيق مكاسب شخصيّة » ص ٥٤ .

ومع كل هذا فان الدكتور القصيبي ورغم كل ما يقال عن «غروره وزهوه بالنفس» قد أعطى شيئاً كثيراً لهذه البلاد ، خاصة في وزارة الصحّة ، التي رفعها بعد أن كانت من أسوء الوزارات على الإطلاق .. وجهوده هذه لا يزال يذكرها له الكثير من أبناء البلاد .

وما قبل الأخير يطرح الدكتور الطويرقي بعض التساؤلات .. «ما الذي حدث فأصبح شاعر الأمس واعظ اليوم .. بالأمس كان شاعراً قباني النزعة ..، واليوم أصبح الواعظ الغيور على الشريعة من غلو الغالين .. بالأمس كان الحائر (حياته قفر ضائع) .. (لا يدري الى أين يسير) .. واليوم أصبح المفتي صاحب الفتاوي المتجدّدة بتجدّد الزمان والمكان والفقيه بدون ولاية .. بالأمس كان التقدمي ...، واليوم أصبح ذلك الرجعي اليميني الذي تبرّأ من صديقه اليعقي

الماكر .. بالامس كان الحدائي ...، واليوم أصبح التراثي ينقّب عن موسوعة الطبري للتاريخ .. بالأمس كان العلماني ...، واليوم أصبح الأصولي فاتح باب الإجتهاد ... ترى هل هناك تغيّر حقيقي؟ ندعو الله من أعماقنا أن يكون ذلك صحيحاً ونسأله بأن يمنّ عليه وعلى بقيّة العلمانيين بالهداية .. ولكننا لم نلمس تغيّراً حقيقياً حتى الآن» ص ٥٧ ، ٥٨ .. والدليل يتضمن رسالة فاكس وردته وردّها .. وقد أجّلنا طرحها لنهاية الموضوع .

وأخيراً ، تأتي الخاتمة للرسالة الأولى فتقول بأن هناك صنفين من أعداء الصحوة ، صنف من الصقور ، جريء الى حد الوقاحة لا يجامل ، وهذا قليل وآخذ في التناقص .. وصنف من الحمائم وإليه ينتمي القصيبي ، وصفة هذا الصنف أنه «ماكر ، مراوغ ، يريد علمنة الاسلام ، يتتبع المتشابه ليلغي المحكم ، يجمع الرخص ليضيع العزائم ، وهذا الصنف آخذ في التكاثر» .. مستغلاً طيبة العلماء وحسن ظنّهم .. وهنا يأتي واجب الدعاة والعلماء والمصلحين لـ «فضح هذا الأسلوب وكشف زيف دعاته» ص ٦٧ .

الرسالة الثانية

وعنوانها «ويكون الدين كلّه لله» .. كتبها الدكتور محمد سعيد القحطاني ــ المدرس بقسم العقيدة بجامعة أم القرى .. الذي يقول «أحببت نصرة للحق وحباً لهذه الأمة ان أناقش الدكتور غازي وأجادله بالتي هي أحسن وصولاً الى الحق» .. وجاء في مدخل حديثه انه قرأ رسائل القصيبي وخرج منها بأمور دار حولها موضوع ردّه وهي : «الكذب في النقل وسوء الفهم وعدم الانصاف للمشائخ الذين هاجمهم ، والدفاع الحماسي عن العلمنة والعلمانيين ، والتعريض والاستعداء وإطلاق التهم جزافاً ، والإثارة وبثّ روح الفتنة والفرقة في صفوف هذه الأمة ، والغرور والتعالي الذي حدا به الى نسبة مشاريع الدولة الى نفسه» .

حول الكذب قال : «عجبت من الدكتور غازي القصيبي ، وهو المثقّف والأديب الشاعر كيف أجاز لنفسه أن يكذب على العلماء وأن يقوّلهم ما لم يقولوا» .. ومن الأمثلة :

«١ ــ ذكرت ان الشيخ عايض القرني قال : ان الجيوش الشقيقة والصديقة أقبلت تريد الأماكن المقدسة .. وقد استمعت الى الشريط مرة ومرة فلم أجد ذكراً لهذه العبارة لا من قريب ولا من بعيد ، فكيف قوّلت الشيخ ما لم يقل يا أبا يارا ؟ !» .

«٢ ــ في ردّك على الشيخ سلمان العودة قلت ما نصّه : يقول أحد الفقهاء السياسيين مخاطباً ولاة الأمر في المملكة ، سبحان الله ، هل تركتم المجال لأحد أن يتحدث ، لقد أمسكتم بخناق الصحف ووسائل الاعلام .. وقد راجعت الشريط فلم أجد ما يصدق استنباط معاليكم ، وإنما وجدت ان الشيخ سلمان كان يتكلّم عن أرباب الهوى وخاصة في الصحافة الذين لا يسمحون بنشر ما يخالف مرادهم» ص٧٤ .

ومع ان الدكتور القحطاني أراد نصرة الحق ، واتهم القصيبي بإثارة الفتنة ولكنه

يقول .. «٣ ــ في ردّك على الشيخ العودة بيّنت للقارىء ان الرافضة جزء كبير من شعب المملكة.. والله لقد عجبت منك يا دكتور وأنت سفير بلاد التوحيد ، كيف تجرّأت بهذه المقولة وأنت تعلم أنها مجانبة للصواب ، أم أن هذا عربون مودّة بينك وبين الرافضة ؟! .. هل الرافضة جزء كبير من أرض جزيرة العرب ؟ ما هكذا تورد الإبل يا معالي السفير .. الرافضة في أرضنا شرذمة قليلة ، وأرض الرسالة والحرمين الكثرة الكاثرة من سكانها هم أصحاب التوحيد ... فهلاّ صححت هذه المعلومة للناس خارج بلادنا» ص ٧٤ .

ولا نظن ان هذا القول فيه مساس بالوحدة أبداً ! ! .. ولو أراد القصيبي ان يدحض الحجّة لكن ذلك بإمكانه .. فالشيعة في المملكة ، وعلى أقل التقادير الرسمية يشكّلون ١٥٪ من السكان ، ولأنه لا يوجد إحصاء رسمي ، فقد اكتفى ذات مرّة الأمير سعود الفيصل بأن قال ان نسبتهم ٧٪ ، وهذا تقليل لعددهم لأسباب يعلمها القريب والبعيد ، فإذا كان عدد سكان المملكة عشرة ملايين فان ما يقارب المليون منهم من الشيعة .. (انظر بحث السكان وتطوير الموارد البشرية في العدد الماضي من هذه المجلة) .

وردّ الدكتور القحطاني بأن الدكتور ناصر العمر لم يقل بأن الدولة علمانية ، ومن أراد الدليل على هذا فليستمع لشريطه ثم يقارنه بما ذكره القصيبي .. كما ردّ القحطاني مقولة ولاية الفقيه التي قال القصيبي ان العودة يؤمن بها ، وطالبه بالدليل ، وأن من عدم الانصاف مقارنة كلام الخميني بكلام الشيخ العودة «وهل التوافق العرضي في بعض المصطلحات التي تشترك فيها كل طوائف الأمة دليل على أننا أصبحنا شيعة ! إذن فلعلّك تطالب بحذف كتب الفقه الاسلامي لأن في فهارسها ما يوافق كلام الرافضة ؟!» ص ٧٦ .

ثم سلك القحطاني مسلك الطويرقي في طرق أمور الشعر والاستشهاد به ضد القصيبي الذي سبق له ان وصف دواوين شعره بأنها «تصوّر حال المسلم في يأسه ورجائه وغضبه ورضاه وحبّه وإحباطه» .. ردّ الدكتور القحطاني : «لقد استحلفتنا يا دكتور ، فوالله الذي لا إله غيره ، إن دواوينك بعيدة كل البعد عن تصوير حال المؤمنين المتقين ، كيف وأنت الذي لا تمانع أن يكون الشاعر ذا اتجاهات يمينية أو يسارية كما ورد في كتابكم عن هذا وذاك ص ١٩» ص٨٠ .

واتهم القحطاني القصيبي بانه «يصوّر للناس أن علماء هذه البلاد شيء وطلابهم من أمثال المشايخ الثلاثة شيء آخر ، وهذا لعمر الله قمّة التجنّي والاجحاف .. اللهم الاّ اذا كانت لنشأة الدكتور غازي أثر في أحكامه على المشايخ الثلاثة ، حيث قضى جزءاً ليس باليسير من عمره خارج هذه البلاد» ص ٨٢ .

ووصف القحطاني القصيبي بأنه يدافع بحماس عن العلمانية ، وأنه هاج وماج وكتب ونقد وكأنه يقول : هل تظنّون أن في أفكاري علمنة ؟ .. ثم يأتي بالدليل وهو ما نقل عن القصيبي من مجلة التايم .

وانتقد قول القصيبي في كتاب اصدره قبل عشر سنوات قوله «كنا نقول ذات يوم

أننا بلد متخلف في جميع الميادين» ، واعتبر كلمة جميع تشمل الدين والشريعة !! .. ثم اعقبه بنقد لقول القصيبي عن الجامعات في نفس الكتاب انف الذكر — عن هذا وذاك — « ..الوضع السليم هو أن يكون لكلية التجارة دور قيادي في البحوث الاقتصادية والادارية ، ويكون لكلية الزراعة رأي في كل ما يتصل بشؤون الزراعة وهكذا .. والوضع السليم : هو أن يساهم أساتذة القانون في الجامعة في مناقشة الأنظمة وإعدادها ودراستها ، ويساهم أساتذة الاقتصاد في رسم الخطط الاقتصادية والمالية للدولة ، ويقود أساتذة الأدب الحركة الأدبية في البلاد» .. ان قول القصيبي هذا دليل علمنة أيضاً ! .. لانه لم يتحدث عن دور الكليات الشرعية التي يجب ان تكون لها الريادة وليس كلية التجارة ، و «أنه من البديهي ان لا يجوز ان يكون فينا رجال قانون ، فكيف نطالب بأن يكونوا هم من أصحاب الخطط الاقتصادية والمالية» ! .

والدليل الأوضح على علمانية القصيبي هو فصله الدين عن السياسة .. فقد «ظهرت العلمنة من كلامه في مقال نشره في صوت الكويت بتاريخ ١٤١١/٥/٢٠ قال فيه ما نصه : نتمنى على — بعض — علمائنا الكرام أن يبقوا في مجالات تخصصهم ، والا يزجّوا بأنفسهم في بحار السياسة ، وهم لا يحسنون السباحة فيها ، حتى لا يغرقوا ويغرقوا شبابنا الحائر معهم .. يا أبا يارا : قل لي بالله عليك إن لم تكن العلمانية هي ما ذكرته هنا فما هي العلمانية ؟ !» ص ٨٥ ، ٨٦ .

«ثم إن هذا منك لعجيب : تطالب العلماء بالتقيد بالتخصص وأنت مطلق لنفسك عنانها . تكتب في السياسة فلا مانع ، وتكتب في الشعر فلا مانع ؟ .. وتكتب في الاقتصاد وفي العلاقات الدولية ، وأخيرا تخرج للناس وريقات فيها تقول للقرافي وابن القيم وشيخ الاسلام ابن تيمية ، هذا كله حلال لك .. وأهل العلم ممنوع عليهم ما تتمتع به لئلا يغرقوا ؟! .. عجباً .

«وفي مقالك السابق بجريدة صوت الكويت أهملت يا دكتور غازي التحليلات السياسية المهمة والمنهج العلمي الموثق في أشرطة المشائخ ، ولم تقع إلا على المساحيق والخنازير وأخذت تكذب هذه وتؤول تلك ، فعن من يا ترى دفاعك؟ — وفي الهامش — ولا أدري لماذا نفيت ان الجيش الأميركي لا يذبح الخنزير ، مع أنك لو رجعت الى مجلة التايم في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ لوجدت إحصائية :

بتكاليف القوات الأميركية ، ومنها ٦,٨ مليون رطل من الخنزير واللحم بعد أقل من خمسة أسابيع والعدد لا يزال قليلاً ؟ .. إلا إذا كان معاليكم يعتقد ان الأميركيين ثباتيون كالهنود ، او أنهم يحرمون الطازج ولا يأكلون إلا المعلّب خاصة في الأعياد ، فأنتم أدرى بذلك ؟! .. أما المساحيق والمراهم والمرطبات ، فلا يعرف الفرق بين كون بنات الشارع يستخدمنها للزينة والمجندات يستخدمنها للغرض العسكري إلا شخص ذو عبقرية خارقة !!» ص ٨٨ .

أمر مهمّ آخر اوضحه الدكتور القحطاني بأن هناك «تفريق بين الحكم المطلق والحكم على المعين ، فلا يلزم من قولهم إن هذا الأمر كفر أو شرك ، الحكم على كل من اتصف به بأنه كافر أو مشرك ، إذ الحكم على المعين لا بد فيه من توفّر شروط وانتفاء موانع ، فالقول بأن هذا الفكر علماني لا يلزم منه أن يكون قائله كافراً او مشركاً» ص ٨٩ .

★★★

القحطاني يشكك في دعوة القصيبي للحريات والحوار ، بدليل تحريضه السلطة والمجتمع على المخالفين له ، ويقول بأن الاخير بنى مجده على حساب الدولة حين نسب إلى نفسه إنجازاتها

★★★

ومن الأمور الحسنة التي تطرّقت اليها رسالة القحطاني ، وهي أفضل بكثير من سابقتها ، أنه خصص مساحة جيّدة لموضوع استعداء القصيبي السلطة على من يعارضه .. رغم ما يقال عنه من أنه رجل حوار ، ونعتقد ان ذلك كان أفظع مما جاء في كتابه الأخير .. وقد يشفع له زلاّته الكثيرة كما زلاّت من عارضه ، إلا هذه الزلّة .. استعداء السلطة لقمع حريات الآخرين ، سواء قصد ذلك أم لم يقصده .

يقول القحطاني «ليس من الدين او الخلق الكريم أو المروءة عند أي عاقل أن يستعدي سلطة ما على أهل العلم والفضل والخير والصلاح ... وقد عجبت من ظاهرة التناقض عند الدكتور الاديب غازي القصيبي الذي يكرر في كتبه ومقالاته : أنه لا بدّ من سماع الرأي الآخر ومناقشة الأمور في هدوء» . وأضاف بأن هذا الأسلوب لا يرهب أهل العلم وطلابه «حتى ولو وقع لا قدّر الله .. فقد ابتلي من هو خير منهم فصبروا على ما أوذوا» .. وتساءل عما إذا كان القصيبي يظن ان المسؤولين أداة في يده ، وأشار الى ان العلماء يعتقدون «أن لا ننازع الأمر أهله إلا إن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان» .. واعتبر ان القصيبي يدعو الى فتنة ، ولكن «لحوم علماء الأمة مسمومة وهم ورثة الأنبياء .. وتذكّر أن الله هدد من آذاهم واستعدى السلطة عليهم» .. ثم راح يمتدح العلماء بالإسم مشيراً لهم بالفضل .. «ويا دكتور غازي وأنت الذي تتغنّى بالديمقراطية وحرية الكلمة ، لماذا تطالب بتكميم أفواه العلماء ؟ ولماذا تطالب بإسكات الدعاة والهداة ؟» .. انظر الصفحات من ص ٨٩ الى ص ٩٤ .

وللأسف فأنه بعد صفحة واحدة من هذا ، وبعد ان يعتبر اليهود أسياد غازي القصيبي ، بالاعتماد على جملة مديح لكيسنجر ، يعود القحطاني فيقع ممّا حذر منه ونهى القصيبي عنه .. فيقول «الدكتور الأديب الشاعر غازي القصيبي معجب بنفسه الى حد يخشى عليه أن يهلكه عجبه بنفسه والدليل .. تجرّأ الدكتور غازي على الدولة التي تربّى فيها وابتعث وتوظّف بأن نسب مشاريعها العملاقة الى نفسه ، فبنى بذلك مجداً لذاته» ... «إذن ماذا بقي للدولة يادكتور .. مهلاً يا دكتور ، أظن أنه لم يبق للدولة فضل بجوار فضلكم العميم» ص ٩٧ .. والمسألة هذه رغم تفاهتها تعتبر تحريضيّة ، لأن ما أسقط القصيبي من الوزارة هو سعيه للمجد ، وارتفاع نجوميته كالصاروخ بعد التطورات التي أحدثها في وزارة الصحة ، فأزاحه الأمراء خوفاً من إزدياد شعبيته على حسابهم .

وبعد ان ينشر الدكتور القحطاني فتاوى المشايخ في اعقاب ما قيل عنه وترجم حول الحياة اللاإنسانية لأبناء الجزيرة العربية ،

والتي ركّزت عليها رسائل الخصوم الثلاث .. يدعو القحطاني في الختام القصيبي الى التوبة «جدير بك وقد تجاوزت الخمسين وخط الشيب رأسك أن تسأل نفسك ثم الى أين المصير ... والأعمال بالخواتيم ، ولك قلم سيال وشعر يقرأ ويسمع ، كيف لو ختمت آخر حياتك بتوظيف هذه الملكات والمواهب في نصرة دين الله .. إننا ندعوك الى التوبة الى الله والندم على ما فات .. ونطالبكم بالإعتذار لكل المشايخ والعلماء وطلاب العلم الذين جرحتهم ووشيت بهم واتهمتهم بما هم منه براء» ص ١٠٨ .

الرسالة الثالثة

وعنوان الرسالة طويل «يا أبا سهيل تخوفك الله ، أن أخذه أليم شديد .. مغالطات القصيبي» .. وقد كتب الرسالة سعيد بن مبارك آل زعير أهداها الى المسلمين جميعاً ووجههم الى «إن رسالة محمد ﷺ خاتمة الرسالات لم تأت لتكون الأمة في مؤخرة الركب ، ولتساير الأوضاع العالمية كما يريدها الكافرون ، وكما يعمل العلمانيون في بلاد الاسلام .. إن رسالة محمد ﷺ محددة الهدف : (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) ... » .

إبتدأ الاستاذ سعيد ردّه بان انتقد عنوان القصيبي لرسالته «حتى لا تكون فتنة» وقال ان ذلك أمنية غير العقلاء الذين يطلبون الأمور بدون أسباب ، واشار الى ان القصيبي ترك الجزء الاخر من الاية «ويكون الدين كله لله» .. «فقمع أهل الباطل بسيف الحق سنة ماضية ، الى أن تزول الفتنة ويقبل الجميع بشرع الله ، ويسلّمون أمرهم له وحده في كل شيء ... أما العقلاء فانهم لا يطلبون الأماني بغير أسبابها ، فان الفتن لا تزول حتماً إلاّ عندما يقمع الباطل بسيف الحق» .

عن العلمانية ، قال «ان علمانية العرب والمسلمين ليست متطابقة مع علمانية الغرب ، فالعلمانية في بلاد المسلمين لا ترفض الاسلام كله ، ولا تطالب بفصل الدولة أو إبعادها عن الدين بالكلية .. وقد يكون العلماني في بعض البلاد الاسلامية يشهد أن لا إله إلاّ الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيم الصلاة ، ويؤتي الزكاة ، ويصوم رمضان ، ويحج البيت الحرام ، بل ويعامل الناس بأخلاق حسنة ، ويمثل النزاهة والأمانة في عمله .. لكن لديه شك في بعض الأحكام» ص ١٢٠ ، ١٢١ .. واعتبر ذلك من موضوعات الردّة ، وان العلماء تكلّموا في حكم المرتدّ المسلم الذي يرتدّ بأنواع كثيرة من النواقض التي تحلّ دمه وماله ويكون بها خارجاً عن الاسلام .. وعدد المؤلف منها ثلاثة : من لم يكفر المشركين ، أو شكّ في كفرهم ، أو صحّح مذهبهم كفر .. والشيعة يدخلون في هذا الباب بنظر السلفيين .. والثاني من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول ولو عمل به فقد كفر ، ومن اعتقد ان هدي غير النبي أكمل من هديه.. الخ .

وعاد المؤلف ليركز حديثه على شاكلة من سبقه فيما يتعلق بلفظة الحياة اللاإنسانية التي جاءت في لقاء مع القصيبي قبل اكثر من عشر سنوات ، واعتبر ذلك موضوع ردّه، ونقل نصّ رسالة الشيخ بن باز المطولة مثلما نقلها القحطاني .. ومع هذا «فإن نسبة القول الى الكفر لا يعني تكفير من قاله بالضرورة ، إلاّ عندما تصدر بذلك فتوى ، فهذا شأن آخر» ص ١٢٨ .

وعن مقال القصيبي «قضيّة القضايا» ، فانتقده لأنه قال فيها «تحت قبة المجلس ــ مجلس الشورى المزمع إنشاؤه ــ يمكن أن يدور الحوار المثمر حول قضايانا كلّها» .. هنا يغضب الأستاذ سعيد بانه ليس كل القضايا قابلة للنقاش .. ولا شك ان القصيبي لا يقصد القضايا المقطوعة الحكم بنصّ قرآني او حديث نبوي .. بدليل ردّه على الدكتور ناصر العمر «هل يوجد يا أخي ناصر العمر قضايا لم يرد حكمها في الكتاب والسنة إمّا مباشرة أو غير مباشرة» .. فهناك مسائل قابلة للنقاش هي التي يقصدها القصيبي ، لكن الاستاذ سعيد يؤكّد على ان يكون الاجتهاد في ضوء الشريعة «ومن علماء الشريعة أنفسهم» ، فلا يحق لغير المشايخ بمناقشة الأحكام ، فهم أمناء الله على الحلال والحرام .

وبالطبع فان القصيبي لا يعتبر من المشايخ «ورحم الله امرءاً عرف قدر نفسه ولم يتدخّل في أمور ليس من أهلها ، وإلاّ فكيف برجل متهم بالردّة من قبل أكبر شخصيّة علمية يتصدّى للاجتهاد في قضايا الشريعة ؟! .. د . غازي نحن نعرف قدراتك وإمكاناتك التنفيذية في الوزارات التي عملت فيها ، ونعترف بجهودك المخلصة الموفقة في ذلك المجال التنفيذي ، لكن ليس ذلك النجاح مبرراً لتكون ناجحاً في المجال التشريعي ، لتخوض في أمور الشريعة عافاك الله» ص ١٣١ .

واتهم آل زعير القصيبي بأنه يثير شبه الحوار والنقاش حول ثوابت الدين ، «وثق يا د . غازي ، ان التشكيك في ثوابت الاسلام يصب في مصلحة البعث الذي أبليت بلاءاً حسناً في التصدي له بمقالاتك ، فهو ممن يفرح بما يشكك في الدين ، فان كنت صادقاً في معاداة البعث فلا تساعده باليد الأخرى» ص١٣٢ .

أما عن استعداء السلطة الذي سلكه القصيبي ، فقد بحثه آل زعير من زاوية أخرى وكان بحثه في هذا ضعيف الحجّة .. انه يرى ان رأي الأكثرية يؤخذ به في المجتمع العلماني ، وفي المجتمع المسلم يؤخذ بمقياس الحق ولا دخل لرأي الأكثرية أو الأقليّة في ذلك .. وهو يرى ان السلطة لا يجب ان تكون محايدة باعتبارها سلطة مسلمة ، وهو ينطلق من خلفية إن الحق معه كاملاً ، إذن فلا بدّ أن تدعم السلطة المسلمة الحق ، وليس لها الحق في الحياد ، فضلاً ان تقف الى جانب العلمانيين الكفرة ! ضد أتباع الحق ! .

يقول : «هل السلطة في هذه البلاد محايدة ؟ ! ، بمعنى أن تنتظر نهاية الحوار الذي ليس لها فيه موقف ، وتنتظر رأي المنتصر ، أو الذي يمثّل الأغلبيّة وتنصره وتلزم الناس به بغض النظر عن صاحبه ! .. إذا كان تصوّر القصيبي لموقف السلطة هكذا ، فهذه والله مصيبة وكارثة !!» ص ١٣٢ .

«يا د . غازي ، السلطة هنا يجب عليها ومن مسؤوليتها أن تنصر الحق وأن ترفض الباطل ، ولا يسعها غير ذلك في مثل هذه القضايا الكلية ، ولا مجال للحياد أمامها باعتبارها دولة مسلمة ترفع لواء حماية الاسلام والانتصار له .. نعم ، لو كنا في بلد علماني حر ، تحكمه ديمقراطية غير منحازة لفكرة محددة ، كان يسعها أن تحايد ، بل يجب عليها الحياد ، وأن تتيح للجميع حرية الحوار ، ولا يجوز لأحد الفرقاء ان يستعديها على الفريق الاخر ، وإذا تبيّن رأي الأكثرية وجب عليها نصره والإلتزام به» ص ١٣٣ .

« يا د . غازي ان المسألة هنا ليست مسألة كثرة أو قلّة ، فالمعيار هنا ليس معياراً علمانياً ديمقراطياً يخضع للرأي الغالب ولو على حساب الحق .. إن المعيار هنا معيار يحق الحق لأنه الحق ، ويرفض الباطل لأنه الباطل .. والحق هنا لا يتبيّن بالحوار تحت القبّة !! — يقصد قبّة مجلس الشورى — .. لأن مصدر الحق مصدر ثابت يفصل فيه ورثة الأنبياء — أي العلماء والمشايخ السلفيون دون غيرهم — والذين يبحثون عن الحق بالصراع الفكري محرومون من الحق» ص ١٣٣ .

وقال الأستاذ سعيد آل زعير بانه «لا يخشى الحوار إلاّ أصحاب الباطل ، أما أصحاب الحق فلماذا يخشون الحوار ؟! .. وأنت تعلم أن المجتمع كلّه يعلم ويعتقد أيضاً أن دعاة الإسلام هم أهل الحق ، وأن العلمانيين أهل باطل ، فلماذا تحاور بالباطل ؟! » ص ١٣٧ .

« لدينا قضايا غير قابلة للنقاش ، وما لم ننطلق من مسلّمات نحتكم إليها عند الخلاف ، فكيف يكون النقاش وكيف يكون الحوار ؟! .. إن ما تدعو إليه ليس نقاشاً وليس حواراً ، إنه جدل أو بتعبيركم السائد (صراع) ، كما يدّعي الكثير من العلمانيين .. نحن نرفض هذا الصراع وإن أسميتموه حواراً أو نقاشاً ، وإذا قبلتم بالثوابت غير القابلة للنقاش ، لتكون مسلّمات يحتكم إليها ، عند ذلك يمكن أن يكون الحوار حواراً ، وأظنّكم عند ذلك سترفضون الحوار» ص ١٣٨ .

وعاد آل زعير الى مسألة إستعداء السلطة بعد ان فرغ من مسألة الحوار ضمن شروط تتعلّق بالثوابت ، وبالطبع سيكون هناك اختلاف حول الثوابت ، ولا نظن أن القصيبي دعا الى حوار حول الثوابت التي تقوم عليها أساسات الدين الحنيف ، وإن فهم المعارضون من كتاباته ذلك .. باصطياد الكلمات وتأويلها .. عاد الأستاذ سعيد الى مسألة استعداء السلطة فقال بأن القصيبي أكّد على الحوار بعيداً عن إستعداء السلطة ، ولكنه قبل نهاية حديثه جعله حديثاً كلّه استعداء للسلطة ولغير السلطة ، بل للمجتمع كلّه .. فـ «أين الموضوعية والإلتزام بما تريد ان تلزم الناس به ؟!» .. ثم ذكّره بما قاله عن لمشائخ الثلاثة وتساءل من أين أتى القصيبي بهذا «وأي إستعداء أكثر من هذا ؟ ! .. أم أنه على رأيك تبيح لنفسك مالا تبيح لغيرك .. وسبق أن بيّنت رأيي من حيث المبدأ أن الدولة يجب أن لا تنتظر من يستعديها على إقامة المعروف أو قمع المنكر ، بل تقوم بذلك بنفسها وبدون إستعداء أحد لأنه واجبها ، وهو الأساس الذي قامت عليه .. ولكني هنا أناقش فقط مدى التزامك — القصيبي — بالمبدأ الذي دعوت إلى ضرورة تطبيقه» ص ١٣٩ ، ١٤٠ .

ورد على القصيبي بأن اتهام أحد بالعلمانية لا يعني اتهام الدولة ولا المجتمع ، كما أراد القصيبي أن يوحي بذلك بقوله : أن المواطنين علمانيين ما عدا الدكتور ناصر ، أو أن الأخير اتهم الدولة بالعلمانية .. «إن هذا التعميم لم يقل به أحد ، ولا يمكن لمنصف أن يصل الى ما وصلت إليه ، إن وجود أفراد يخالفون توجه المجتمع لا يحكم به ولا من خلاله ليعمم على المجتمع كلّه .. وقد وجد في عهد الرسول ﷺ منافقون» ، وان المجتمع والدولة على يقين من وجود أفراد علمانيين في المجتمع ولكنهم لا يتهمون انفسهم بذلك «والحكم عليك بالردّة ليس حكماً علينا ولا على الحكومة ولا على المجتمع » كذا ! .. ص ١٤٠ ، ١٤١ .

القصيبي لم يدع الى حوار حول ثوابت الدين ، وإنْ فهم معارضوه ذلك بتأويل عباراته .. وآل زعير يرفض الحوار إلاّ بعد أن يقبل «العلمانيون» بعدم الخوض في نقاش الثوابت وان تكون مرجعاً يحتكم إليها

وكما أخطأ القصيبي في تحريضه واستعدائه السلطة على معارضيه ، كذلك فعل آل زعير بعد أن انتقد القصيبي بذلك .. قال «إن التصريح بوجو علمانيين بيننا لا يصيبنا بالمقتل .. إن الذي يصيبنا بالمقتل هو الغفلة عنهم وتركهم يعملون في الخفاء» .. و «العلمانيون هنا أفراد قلائل ليس لهم بعون الله كيان ولن يكون لهم أي قدرة تمكّنهم من حرب أهلية او حتى حرب فكرية ، لأن المجتمع المسلم يلتفّ حول دولته المسلمة ، وهي قادرة على قمع كل صوت يخرج على الأسس التي قامت عليها الدولة — أسس الإسلام — ، لكن الحذر واجب ومسؤولية العلماء التنبيه والتحذير» ص ١٤٢ .

ومن التحريض قوله بان قيام العلماء بواجب النصيحة والتحذير من خطر الفكر الدخيل «من أولى وسائل منع الفرقة والحروب الداخلية» «إن الذي يحذر المجتمع من الأخطار الفكرية والممارسات العلنية والخفية ومحاولات التيارات المعادية للأمة في الخارج لا يشق عصا الطاعة .. إلاّ إذا كنت تعني شق عصا الطاعة على العلمانيين وأفسد خططهم فنعم .. وكل المجتمعات كذلك والدولة من أمام ومن وراء المجتمع لإفساد كل محاولة تحاول شقّ عصا الطاعة والخروج على الاسلام» .. «وأظنّك يا دكتور غازي نعرف أن طاعة ولاة الأمر جزء من عقيدة المجتمع التي قام عليها وهي دون أدنى تحفّظ أصبحت من خصوصيات مجتمعنا الذي يحارب كل فرد دخيل يحاول اختراقه ، وإن طلبة العلم من أقوى أسباب غرس مفهوم الطاعة لله ولرسوله وولاة الأمر» ص ١٤٣ .

في حين ان «التيارات العلمانية ... قائمة على الفكر الثوري والخروج على ولاة الأمر ، بل أن هذه الفكرة — فكرة طاعة ولي الأمر — من مجالات التنفّر بين القوميين العرب ، أليس كذلك يا د . غازي ؟! .. أظنّك تعرف هذا وتعترف به ، ولكنك تطبّق : رمتني بدائها وانسلّت» ص ١٤٤ .

ومن الواضح ان تحريض رواد التيار السلفي للسلطة ، لا يقارن في قوته بتحريض القصيبي الصريح الذي ألمح فيه الى مصير السلفيين الغابرين وهو القتل بالسيف .. وفي ذلك مأخذ كبير عليه .

رسالة وجواب تثير زوبعة

بعد أن كتب القصيبي مقاله في الشرق الأوسط «قضيّة القضايا وبقيّة القضايا» أرسل له صديقه الأستاذ محمد سعيد طيّب مدير مؤسسة تهامة ، وهي أكبر مؤسسة طباعة وتوزيع ونشر في المملكة ، رسالة يعترض فيها على بعض ما جاء في المقال .. وردّ القصيبي عليه موضحاً رأيه من جديد .. وقد استطاع أنصار التيار السلفي

الحصول على الرسالتين اللتين مرتا عبر الفاكس ، وأن يستخدمها ضدّ القصيبي نفسه .

وبغض النظر عمّا إذا كانت ملاحقة الآخرين والحصول على رسائلهم الشخصيّة أمراً مشروعاً من عدمه ، فإن ردود السلفيين الثلاثة التي استعرضناها آنفاً ، نشرت نصّ الرسالتين ، عدا الرسالة الثالثة التي أشارت إليها إشارة عابرة ، وقد أشبع المعترضون ردّ القصيبي على صديقه بحثاً وتنقيباً وتأويلاً .. فلنتابع النص والتعليقات .

يقول الاستاذ محمد سعيد طيب في رسالته عبر الفاكس ما نصّه :

« هذه لصاحب المعالي الدكتور غازي القصيبي

فاكس .. عاجل

أبو يارا .. أيّها العزيز !

مقالكم ــ أمس ــ الجمعة بالشرق الأوسط تقولون : ولم يكن علماؤنا الأفاضل يعزل عن تطورات المجتمع .. فقد أفتوا بمنع الرقّ بعد إنتفاء شروطه الشرعية .

التعليق : إسم الله عليهم !!

الأمر محسوم بكتاب الله عزّ وجل ، لا رقّ في الاسلام وشروطه الشرعية منتفية أصلاً ، ولم يكن الأمر بحاجة الى فتوى .. كان في حاجة الى قرار سياسي وقد كان ! .. وأنت تعرف ظروف القرار وأجوائه وأسبابه ومن كان وراءه ! .

لماذا تنسب فضلاً إلى غير أهله ؟ .

أبو يارا !

تكفا ! ! .

لا نريد أن نراك إلاّ كما عهدناك نسراً يحلّق في السماء .

طابت لك ولنا الحياة .

السبت ١٧ / ١١ / ١٩٩٠

أخوك محمد سعيد طيب

هذه رسالة الطيب ، وهذا هو ردّ القصيبي عليه .

«شخصي .. بسم الله الرحمن الرحيم

في عين العاصفة ١ / ٥ / ١٤١١هـ

سعادة الأستاذ : محمد سعيد طيب

العزيز أبا الشيماء

سلاماً ومودّة ..

أحسب أن موضوعاً معقّداً يصعب أن يعالج بفاكسات مختصرة ، ولكن لا مانع أن نحوم حوله كالعقبان لا النسور (والخلط بينهما خطأ شائع ، فالنسور تأكل الجيف ولا تحلّق عالياً ، ولا أنياب لها) .

لا يوجد نصّ يقول لا رقّ في الاسلام ، لا في القرآن ولا في السنة النبويّة ، بل هناك أحكام كثيرة تعالج وضع الرقيق ، ولكن روح الإسلام (تُلهم) أنه ظاهرة مؤقتة ، ولا خلاف أن الموضوع حسم عندنا بقرار سياسي تبعته الفتوى ، وكان للقرار ظروفه وملابساته ، ولكن الأمر لم يحسم في عقول العامّة إلاّ بالفتوى .

والظروف هذه الأيام مع المدّ الذي تعرفه ، تعني أن أي فتوى مهما كان رأينا في رجعيتها ، ستكون متقدمة من الرأي الذي تعتنقه الأغلبية الساحقة من المواطنين .. لا تسألني لماذا ؟ .. فالوضع ليس من صنعي ! .. وأحسب أن المبدأ الأول في أي نزعة

****

القصيبي : فرض وصاية المثقفين لا تختلف عن وصاية الكهنوت أو العسكر ، وإنّ المبدأ الأول في أي نزعة ديمقراطية هو إحترام رأي الأغلبية ، وان أمور التقاليد لا يجب أن تكون جزءاً من الشريعة ، والفتاوى تتغيّر ، وليست وحياً منزلاً

****

ديمقراطية هو إحترام رأي هذه الأغلبيّة ، حتى يمكن تغييره .. وأحسب أن فرض (وصاية المثقفين) لا تختلف عن (وصاية الكهنوت) أو (العسكر) ! .

لقد حاولت في المقال الذي أثارك عبارة منه أو ربما أكثر ، أن اؤكد أن أمور التقاليد لا يجب أن تكون جزءاً من الشريعة ، وأن أمور الشريعة قابلة للنقاش ، وأن الفتاوى تتغيّر وليس وحياً منزلاً ، وأننا نتطلّع إلى مرحلة يكون كل شيء فيها قابلاً للنقاش .. ربما الغرور وحده الذي يصوّر لي أن هذه الأمور لم يقلها أحد من قبل علناً ، لا من الصقور ولا من العصافير !

واسلم لمن يحبّك .

وتكفى ! ! .

أعد القراءة .. مرتين .. أو ثلاثاً .

غازي القصيبي ــ ١ / ٥ / ١٤١١هـ .

هذه هي الرسالة وهذا هو الردّ .. ترى هل هناك ثغرات في ما قاله القصيبي يمكن أن تؤخذ عليه كأدلّة على علمانيته وكفره ؟! .

ظاهر ما قاله القصيبي في غاية الإيجابية ، فالرجل أنصف نفسه وأنصف الآخرين ، مع أن ذلك تمّ من خلال رسالة خاصة ما كان يجب أن تُكشف أصلاً ، خاصة إذا كان الغرض منها التشهير .. صدق القصيبي بأنه ليس هناك نص لا في القرآن ولا في السنّة يقول بأنه لا رقّ في الاسلام .. وصدق حين قال بأن أحكام الاسلام «تُلهم» بأنه ظاهرة مؤقتة .. مع ان الدكتور الطويرقي يتساءل هنا : أين الدليل على ذلك ؟ ! .

فهل هذا ردّ .. وهل كان على القصيبي أن يقول بان أحكام الإسلام «تُلهم» بأنه ظاهرة دائمة .. وأن أحكام الاسلام تدعو الى الرقّ وتحضّ عليه !! .. «ولا يجرمنّكم شنئان قوم على ألاّ تعدلوا إعدلوا هو أقرب الى التقوى» ! .

وأنصف القصيبي العلماء ، فلم يقل «إسم الله عليهم» ساخراً ، مع أنه حين كتب رسالته كان على يقين بأنها لن تصل الى يد المعترضين عليه .. وأنصفهم مرّة أخرى حين قال : «الأمر لم يحسم في عقول العامّة إلا بالفتوى» ، وهذا إعتراف بدور العلماء ومكانتهم في المجتمع .

نعم ، هو اعتبر فتوى المشايخ بحرمة سواقة السيارة بأنها فتوى رجعية ، وهذا رأي يقول به الكثيرون ، ومن بينهم مشائخ مشهورون في الكثير من البلدان الإسلامية ، حيث يرون ان تحريم سواقة المرأة أمر غريب لا يوجد نصّ عليه لا من الكتاب ولا من السنّة ولا من سيرة السلف والخلف ! .. ومع هذا دعا القصيبي الى إحترام رأي الأغلبية إن كان هذا رأيها ، «حتى يمكن تغييره» .. وقد اثارت الجملة الاخيرة المعارضين ، معتبرين ان التحريم ليست إجتهاداً فحسب ، بل هو من الثوابت التي لا يمكن المساس بها .

الجملة الأخرى التي أثارت المعارضين قول القصيبي «أمور الشريعة قابلة للنقاش ، وأن الفتاوى تتغيّر وليست وحياً منزلاً» .. فهل يفهم من هذا ما يتعارض مع الدين .. وهل هذا دليل على الإلحاد ؟! .

نعم هناك أمور في الشريعة ــ وهي

الأقل ــ غير قابلة للنقاش ، ولكن الباقي مطروح للنقاش والاجتهاد والاختلاف ، وايضاً نعم .. إن الفتاوى تتغيّر .. ومن الواضح ان القصيبي لم يكن يقصد أن كل أمور الشريعة قابلة للنقاش ، الثوابت والاصول وغيرها ، وإنما تحدث على وجه الإجمال ، وهذا ليس خطأ حتى وإن أراد المعارضون المحاسبة على «اللفظ» ، ولا يمكن أن يكون هذا أداة إتهام بالكفر .

ولفظة «كل شيء» قابل للنقاش ، أراد منها القصيبي أن يرسي مبدأ النقاش والحوار .. وهو يعني انه يتطلّع الى مرحلة يتم فيها مناقشة كل شيء يمكن مناقشته .. والحديث كان إجمالياً ، وأغلب الأمور تستحق النقاش ، حيث القليل فيها يعدّ من الثوابت والأصول .. وحين قال ان الفتاوى تتغيّر ، أردفها بقوله انها : ليست وحياً منزّلاً .. وهذا صحيح .. وقد ضرب القصيبي في كتابه نماذج عديدة من تغيّر الفتوى حسب فهم المفتي وإطلاعه ، وبيّن تأثير العامل الزمني في ذلك .

أليس الردّ بالقول «يا للعجب .. أمور الشريعة ، الوحي المنزل والسنة المطهرة تصبح مسائل قابلة للنقاش ، يعبث بها من أراد .. في الخفاء أمور الشريعة قابلة للنقاش ، كل شيء قابل للنقاش ، أي بعبارة اخرى الآيات القرآنية والأحاديث القرآنية الصحيحة قابلة للنقاش ، للقبول والرد .. أما في العلن : لا نقاش ولا جدال حول الشريعة لا تحليل لما حرمت ولا تحريم لما حللت .. ألم أقل لكم أن غازي الأمس هو غازي اليوم» ص ٦٤ .. أعتقد أن تحميل رسالة القصيبي هذا المعنى إفراط ، مع الإيمان بأن غازي الأمس هو غازي اليوم لم يتغيّر ! .

ومثل هذا ما يلي من رد ضعيف يقول أحدهم مستغرباً ومحرّضاً : «إذاً فتوى العلماء مثل الشيخ عبد العزيز بن باز في حكم قيادة المرأة للسيارة والتي صدرت عقب الأحداث فتوى رجعية متخلّفة ، ويجب ان تتغيّر ، لأن الفتاوى ليس وحياً منزلاً» ص ٦٣ .

أما الدكتور القحطاني ، فقد اعتبر كلام القصيبي في ردّه على الاستاذ محمد سعيد طيب «من العلمنة» ، واعترض عليه بأن لفظة «كل» من صيغ العموم «فماذا بقي في دين الله من المسلمات الثوابت .. فالامور التي حسمت بكتاب الله ، وسنّة نبيه ﷺ تخضعها للمناقشة والإقتراع .. والعجيب أنك لم تذكر في رسائلك الأخيرة كلام العلماء حول مقاصد الشريعة وكيف أن تغيّر الفتوى مرتبط بالمقاصد الشرعية» ص ٨٧ ، ٨٨ .

«إن النظرة الى فصل الدين عن الدولة هو الذي جعلك يا دكتور غازي تتجرأ بوصف الفتوى بالرجعية ، ثم تقول هل في كلامي علمنة ؟ .. عجباً» ص ٨٩ .. ونحن أيضاً نعجب من هذا الكلام !! .

أما ردّ الاستاذ سعيد آل زعير فهو : «صاحبك هذا لم يزعجني قوله ، لكن أنت ! ما موقفك من فتوى العلماء ؟ وما هي وظيفة الفتوى عندك ؟ والله لقد أزعجتني وأحزنتني ..... هكذا إذن يا د. غازي ..

أنت في حاجة الى الفتوى مهما كانت رجعيتها ، وستعتبرها متقدّمة وستحترم رأي الأغلبية حتى يمكن تغييره ! .. الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر .. ماذا تعتبر هذا السلوك .. حوار أم اجتهاد أم سياسة أم خداع أم نفاق ، أم ماذا ؟ .. وبعد هذا تريد أن تكون مجتهداً ومفتياً ؟! .. سبحان الله .. وبالمناسبة ! هل فتاواك في المستقبل ستكون تقدميّة ام رجعية أم ديمقراطية أم حسب الظروف ؟ ! .. وهل ستكون من فتاوى الصقور أم العصافير ؟ ! .. رحم الله الفتوى ، ورحم الله الاجتهاد ، ورحم الله الأمة التي أنت من مجتهديها » ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

شيء آخر قاله القصيبي في رسالته يسجّل له على أية حال ، هو قوله : «أحسب أن فرض وصاية المثقفين لا تختلف عن وصاية الكهنوت او العسكر» .

خاتمة

مهما كان رأينا في كتاب القصيبي أو كتبه كلها ، ومهما كان رأينا في رسائل الردّ عليه .. فإن أملنا ونحن ننشر محاضر الاتهام والردّ والرد المقابل والاعتراض ، أن يؤدي ذلك الى خلق جو من الحوار والنقاش في القضايا الحساسة التي يعجّ بها مجتمعنا في هذه الأيام .. كما نتمنّى أن يؤدي الى تحسين لغة الحوار ، وقوّة مضمونة ، بعيداً عن التشنّجات والانفعالات وإستخدام أساليب القذف والتشهير والتكفير ، وإستعداء كلا الطرفين السلطة لقمع حرية كل منهما .

وإذا كان كتاب القصيبي قد امتلأ بالاستعداء ، السلطة والمجتمع ، على التيار السلفي .. فإنه لا شكّ طرح مواضيع لم يجرؤ أحد قبله ممن هو في مستواه أن يخوض فيها ، أو التعرّض لها .. وأصل طرح الموضوع للنقاش لا يعني القبول بحجة القصيبي ، ولكن يبقى رأيه محترماً .

من يحق له الفتوى ، هل يجوز احتكار حق الفتيا ، ما هو الثابت وما هو المتغيّر في الشريعة ، ما هي علاقة السلطة بالمثقّف الذي يمثّله القصيبي ، وما هي حدود العلاقة بين المؤسسة الدينية والدولة ، ما هو موقع الشيعة من الخارطة السياسية والفكرية والمذهبية في البلاد .. كيف تكون الشورى ، ومن الذي يحق له وضع الدستور للبلاد ، وهل الأصل في الاسلام هو الانتخاب ام التعيين .. هذه وغيرها مواضيع من المهمّ أن تناقش .

إن كتاب «القصيبي .. شاعر الأمس وواعظ اليوم» ، ومع اختلافنا معه في هذه النقطة أو تلك ، يؤكد حقيقة الحاجة الى حوار ونقاش بنّاء .. وقد سعدنا باستعراض الكتاب صفحة صفحة ، آملين أن يتّسع صدر الجميع للرأي الآخر .

القصيبي ليس رجل دين ، وقد يأتي بما يخالفنا قولاً أو فعلاً ، لكن لا يحقّ لأحد أن يقول له لا تتحدث في هذا أو ذاك ، كما لا يحقّ له هو أن يفعل ذلك .. وإن إحترامنا لرأيه مهما خالفنا هو احترام لأنفسنا ولذاتنا .. والأخوة السلفيون وغيرهم قادرون على الردّ بالحجّة والبرهان ، بأفضل مما أتوا به في كتابهم الأخير .. مع أن هذا لا ينقص من قدر كتابهم وردّهم .

السعودية والاسكيمو

يحلو للملك فهد ان يردد عبارة «تذكيرية» في كل خطاباته وكلماته المرتجلة والمكتوبة .. هذه العبارة هي «كل من زار المملكة قبل عشر سنوات ويزورها الآن .. يجد فرقا شاسعا .. وقد لا يعرف البلاد».

والعبارة الملكية توسعت استخداماتها فاصبحت تسمعها في خطابات الامراء الكبار ، والامراء الصغار ، بل انها قفزت سريعا على السن الوزراء ووكلاء الوزارات والمسؤولين في بلادنا .

والملك فهد يرى ان النهضة التي شهدتها البلاد انما يعود فضلها لجلالته وحده ، كما انه يرى ان اي تطور في البلاد ، او اي عمران انما كان ببركته ، وربما لهذا السبب يصفعك اسمه في كل زاوية من زوايا البلاد ، فهناك مدينة الملك فهد ، وشوارع الملك فهد ، ومبرة الملك فهد ، ومطار الملك فهد ، وجامعة الملك فهد ، ومصحف الملك فهد ، ومستشفى الملك فهد ، واكاديمية الملك فهد .. وهذه الاسماء ليست في منطقة واحدة بل في كل مناطق المملكة .

اما في موسم الحج لهذا العام ـ كما هو الحال في بقية الاعوام ـ فقد حرصت صحف المملكة على تذكير ضيوف الرحمن بفضائل الاسرة المالكة ، والملك بشكل خاص الذي يسهر على راحة الحجيج ، حيث شق لهم الانفاق ، وقدم لهم ماء زمزم باسمه ، ووزع المصاحف التي تحمل سبع مرات اسم جلالته ومالشبه .

والاسرة المالكة في بلادنا تريد ان تقول للناس انكم لستم سوى مجموعة من الحفاة العراة ، تعيشون خارج الزمن ونحن الذين بنينا لكم الحضارة .

وحكاية العشر سنوات التي يرددها الملك كلما القى خطبة هي رمز لسنوات حكمه ، التي تقارب العشر ، إنما هي لتذكير الشعب بفضله عليهم .

والحقيقة ان جميع بلدان العالم تتقدم .. الغنية منها والفقيرة ، كلٌ بحسب جهده وقدراته .. والسعودية التي تسبح فوق بحيرة من النفط وتتمتع باكبر احتياطي في العالم واكبر دخل لا بد ان تقدمها يكون بنفس القدرة ، وهو ليس كذلك ، سيما وان عدد السكان في بلادنا قليل بالقياس مع المساحة والثروة التي نملكها .

وقبل اسابيع عرض التلفزيون البريطاني برنامجا عن الاسكيمو ، ظهرت فيه بعثة علمية سويدية كانت قد زارت المنطقة قبل عشر سنوات وكررت الزيارة هذا العام .. وكان رئيس البعثة يردد : لقد تغير كل شئ في هذه المنطقة في ظل عشر سنوات .. فاذا كان مناطق الاسكيمو المجهولة من العالم تتغير ،فكيف لا تتغير بلاد ينام شعبها على مناجم الذهب ؟!.

الثروة التي تمتلكها البلاد لو صرفت بوجهها الصحيح لاصبحت بلادنا رائدة في جميع المجالات .. ولما احتجنا للبحث عن الطبيب في بريطانيا ، والاخصائي في امريكا ، ولما كنا محتاجين في كل جوانب حياتنا للخبرات الاجنبية .

فبلادنا تمتلك الثروة التي تتيح لها ان تصبح من اكثر بلدان العالم تطورا .. وهي ليست كذلك ، وتتيح لها ان ترفع من مستوى مواطنيها في الجوانب المعيشية ، وقد فعلت ولكن بقدر لا يتناسب وحجم الثروة والانفاق ، بل ان الثروة التي نسير فوقها قادرة على ان تحول بلادنا من الجنوب الى الشمال ومن الشرق الى الغرب ، واحة خضراء ، لا كما هو الحال الآن من صحارى مقفرة .

ولو وزعت الثروة بجزء من العدالة لما كان في بلادنا فقير واحد ولما بات الآلاف طاوين البطون جياعا ، ولما كان نظام التامين الاجتماعي هو الاسوأ في العالم .

من جانب آخر ، كيف يتناسى جلالة الملك ! دور المواطن في التنمية وينسب الفضل الى نفسه .. هل تعتقد الاسرة المالكة التي وجدت نفسها في غفلة من الزمن متحكمة باكبر ثروات الارض انها عمرتها .. وما كان دور المواطن المسكين سوى بناء السجون وتهريب الارصدة للخارج .. واغتصاب الاموال العامة ، وسرقة الاراضي ، وتوزيع آبار النفط على بناته واولاده قبل ان يولدوا ؟!.

الاسرة المالكة تريد ان يردد الناس ما كان يقوله سائق تاكسي في الرياض لراكبين وقد شاهد طائرة هليكوبتر تحلق فوقه .. «والله ماقصر آل سعود حتى في الجو وضعوا لنا مراوح» !.

ما هو حاصل من تطور في بلادنا هو الجزء الاقل مما كان يجب ان يحصل بالقياس لما انفق .. يقول احد المثقفين السعوديين لصحيفة نيويورك تايمز : «أي ابله معتوه كان يستطيع تطوير البلاد الى ما هي عليه إذا وضع تحت تصرفه ٥٦٤ مليار دولار !! . فما البراعة في ذلك» .

وربما لكي يظل الحق في نصابه ، ولا ينسب الحاكم الفضل كله إليه ، كان علي بن ابي طالب يقول لواليه في مصر مالك الاشتر «اياك والمن على رعيتك باحسانك» ، فكيف بسرقة جهدهم وثروتهم ؟!.

الأخيرة

شيوعيون في السعودية

دراسة في العلاقات السعودية السوفياتية
(١٩٠٢ - ١٩٨٩)

للأستاذ فهد القحطاني

كانت العلاقات السعودية السوفياتية مثار جدل ونقاش ولاتزال ، فالسعودية التي كانت السبّاقة بين البلاد العربية في إقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي ، قطعت العلاقات معه مدّة نصف قرن على الأقل ، ورفضت أن تعيد العلاقات طوال تلك المدّة ، مكتفية بعلاقات أشدّ وثوقاً مع دول الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية .

هذا الكتاب يعالج مسألة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفياتي صعوداً وهبوطاً ، لمدة ثمانية عقود على الأقل ، وقد إعتمد المؤلف على كمّ هائل من الوثائق البريطانية ، التي أرّخت للعلاقات بين البلدين ، في وقت كانت تتحكّم فيه بريطانيا بالقرار السياسي السعودي ، قبل أن يرث الأميركيون ذلك النفوذ .

والكتاب الذي يقع في ٣١٣ صفحة من القطع المتوسّط يعتبر أول دراسة جادّة وموثّقة باللغة العربية ، وهو يسدّ ثغرة هامّة من حيث الموضوع الذي تعتبر المعلومات حوله شحيحة للغاية .

سعر الكتاب مع تكاليف البريد عشرة جنيهات استرلينية أو ما يعادلها

قيام العرش السعودي

دراسة تاريخية للعلاقات السعودية البريطانية

للأستاذ ناصر الفرج

تتسلّط الأضواء في الوقت الحالي على العلاقة المتميّزة بين النظام السعودي والولايات المتحدة الاميركية ، كدلالة على النفوذ الغربي المتصاعد في المملكة .

والحقيقة ، فإن النفوذ الغربي كان قائماً وعظيماً منذ اللحظات الأولى لتأسيس الكيان الحالي للمملكة ، حيث كانت الأمبراطورية البريطانية تدعم الملك المؤسس بالمال والسلاح ، الذي بواسطته استطاع ان يبني ملكه .

كيف قام الحكم السعودي ، وكيف استطاع ان يمدّ نفوذه الى الاقاليم المجاورة ليخلق مملكة تزيد مساحتها على مليوني كيلومتر مربع .. ومن هي الشخصيات البريطانية التي ساهمت بدور متميّز في بناء مملكة آل سعود .. هذه التساؤلات وأمثالها يجيب عليها الكتاب ، من خلال بحث متميّز للعلاقة بين الانجليز والعائلة السعودية المالكة .

سعر الكتاب مع تكاليف البريد : خمسة جنيهات استرلينية أو ما يعادلها .
ترسل الطلبات على عنوان المجلّة .